بسم الله الرحمن الرحيم

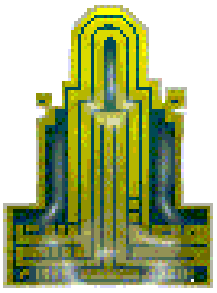

جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الكويتية: ٢٠٠٦-٢٠١٦

Economical Factor in the Kuwait Foreign policy: 2006-2016

إعداد الطالب
عبد الله ابراهيم محمد المزين

إشراف الدكتور
صايل السرحان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

جامعة آل البيت
الفصل الدراسي الثاني ٢٠١٦/٢٠١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

(فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ ۗ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا)

سورة الملك، الآية : ١١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفويض التفويض

أنا الطالب: **عبد الله ابراهيم محمد المزين**

التخصص: علوم سياسية الكلية: معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الكويتية:

2006 -2016

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ..... التاريخ / / 2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان

العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الكويتية:
2006- 2016

Economical factor in the Kuwaiti Foreign Policy
(2006-2016)

واجيزت التاريخ / / 2017

إعداد

الله ابراهيم محمد المزين

إشراف

الدكتور صايل السرحان

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الاستاذ الدكتور صايل السرحان	مشرفا و رئيساً	.....
الدكتور هاني عبد الكريم أخو ارشيدة	(عضواً)	.....
الدكتور عاهد مسلم المشاقبة	(عضواً)	.....
الدكتور يحيى أحمد العلي	(ممتحناً خارجياً)	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك..

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من منحه الله الهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من أحمل أسمه بكل

افتخار.. أرجو من الله أن يبقيك وستبقى كلماتك نجوماً أهتدي بها اليوم وفي الغد..

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة.. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى

أمي الحبيبة

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى أخواتي وإخواني

إلى من علمونا حروفا من ذهب إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا

مسيرة العلم والنجاح إلى أساتذتنا الكرام

إلى هذا الصرح العلمي الفتي والجبار

جامعة آل البيت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

إلى كل من أعطى وأجزل بعطائه

إلى من ضحى بوقته وجهده ونال ثماره

بعد أن منّ الله تعالى علي بإنجاز هذا العمل المتواضع لا بد لي من أن أنسب الفضل لأهله فكل الشكر والتقدير للدكتور صايل السرحان على جهوده القيمة لأنه لم يدخر جهداً في النصح والإرشاد والتصويب

إلى من احتضنوا العلم وعشقوا الحياة وتغلبوا على مصاعب العلم ليحولوا كل فشل إلى نجاحٍ باهر يعلو في القمم

إلى أهل العلم والتميز إلى الذين تعنّوا بجهودٍ مضنية لقراءة الرسالة وتنقيتها وتقييمها من أجل أن تتم على أكمل وجه الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة وهم: الدكتور هاني عبد الكريم أخو ارشيدة والدكتوريحيى أحمد العلي، والدكتور عاهد مسلم المشاقبة.

إلى كل من مدّ لي يد العون والمساعدة وسهل لي الوصول إلى مبتغاي ممن فاتني أن أذكرهم

إلى أفراد عائلتي جميعاً، الذين وقفوا معي طويلاً لأصل إلى ما وصلت إليه فلهم كل الشكر والامتنان.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

Contents

الملخص باللغة العربية ..... ح
Abstract ..... ط
مقدمة: ١
أولاً: أهمية الدراسة: ٢
ثانياً: أهداف الدراسة: ٣
ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها: ٣
رابعاً: فروض الدراسة: ٤
خامساً: حدود الدراسة: ٤
سادساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة: ٥
سابعاً: منهجية الدراسة: ٥
ثامناً : الدراسات السابقة ٦
الفصل الاول : ماهية السياسة الخارجية ١٢
المبحث الاول : مفهوم السياسة الخارجية وطبيعتها ١٣
المطلب الاول : تعريف السياسة الخارجية ١٤
المطلب الثاني : اتجاهات السياسة الخارجية ومراكز صنعها ١٩
المبحث الثاني : الكويت في المحيط العربي والمحيط الدولي ٢٦
المطلب الاول : الكويت في المحيط العربي ٢٨
المطلب الثاني : الكويت في المحيط الدولي ٣١
الفصل الثاني : محددات السياسة الخارجية الكويتية ٣٣
المبحث الأول : أهداف ومبادئ السياسة الخارجية الكويتية ٣٤
المطلب الأول : أهداف السياسة الخارجية الكويتية ٣٦
المطلب الثاني : مراحل تطور السياسة الخارجية ٤٢
المبحث الثاني : ملامح ومراحل تطور السياسة الخارجية الكويتية ٤٥
المطلب الأول : أهم ملامح سياسة الكويت في الخارجية ٤٧
المطلب الثاني : ثوابت ومبادئ السياسة الخارجية الكويتية ٥٤
المبحث الثالث : العوامل الخارجية المحددة لسياسة الكويت الخارجية ٥٥
المطلب الأول : العوامل الاقتصادية الجغرافية المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية ٥٩
المطلب الثاني : المحددات الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية ٦٤
الخاتمة والنتائج والتوصيات ٨٣
أولاً: الخاتمة: ٨٣
ثانياً: النتائج: ٨٣
ثالثاً: التوصيات: ٨٥
المراجع ٨٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الكويتية:

٢٠٠٦-٢٠١٦

إعداد الطالب

عبد الله ابراهيم المزين

إشراف الدكتور

صايل السرحان

الملخص باللغة العربية

هدفت الدراسة التعرف على أثر العامل الاقتصادي في توجيه سياسة الكويت الخارجية وبيان العقبات والتحديات التي تواجه هذه السياسة وذكر التوجهات المستقبلية لصانع القرار السياسي في توجيه السياسة الخارجية الكويتية ضمن العامل الاقتصادي.

وقد جاءت الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية ما أثر العامل الاقتصادي في توجيه سياسة الكويت الخارجية؟ وكيف تعاملت هذه السياسة مع الخارج بما يتناسب مع أهمية الموقع ومع الإمكانيات المتاحة؟ وما العقبات والتحديات التي تواجه سياسة الكويت الخارجية؟، وما التوجهات المستقبلية لصانع القرار السياسي في توجيه السياسة الخارجية الكويتي ضمن سياسة العامل الاقتصادي؟، وقد استخدمت الدراسة منهج صنع القرار الذي يعد من أفضل المناهج لدراسة السياسة الخارجية.

وكان من أبرز نتائج الدراسة، ترفض الكويت في سياستها الخارجية أي تدخل أو تواجد أجنبي في منطقة الخليج سواء كان هذا التدخل عسكرياً أو أي من نوع آخر قبل الاحتلال العراقي لدولة الكويت من منطلق أن دول المنطقة قادرة على حماية نفسها وأمنها واستقرارها. وكان من أبرز التوصيات العمل على تطوير المؤسسات والأجهزة المتعلقة بتنفيذ السياسة الخارجية وعلى رأسها البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومنحها صلاحيات أوسع لاتخاذ القرار المتعلق بالدول المعتمدة لديها.

الكلمات المفتاحية:.العامل الاقتصادي، السياسة الخارجية، الكويت.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Economical factor in the Kuwaiti Foreign Policy

(2006-2016)

Prepared by

Abdullah Ibraheem Mohammad Al-Mzayen

Supervisor:

Dr.: Sayel Al-Serhan

Abstract

This research has addressed the investigation and collection of information relating to the economic factor in the foreign policy in the state of Kuwait, also addressed what is foreign policy, foreign policy concept through identifying the foreign policy, and indicating to the foreign policy directions and centers of its making.

The study came to answer the following questions what the effect of the economic factor in guiding Kuwait's foreign policy? And how they dealt with this policy abroad commensurate with the importance of the site and with the possibilities? And what obstacles and challenges facing Kuwait's foreign policy ?, and the future direction of the political decision-maker in directing the Kuwaiti foreign policy within the economic factor policy ?, The study used the resolution, which is one of the best approaches to the study of foreign policy-making approach.

The study concluded with conclusion, results and recommendation.

The most important results that the study reached were: Kuwait reject in its foreign policy any foreign intervention or presence in the Gulf Region, either this intervention in military or any other type before the Iraqi

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

occupation of the state of Kuwait, from the principle that the region's countries are able to protect themselves, their security and stability.

The most important recommendations was the work to develop the institutions and the departments relating to the implementation of the foreign policy, on top of relating to countries in which they are accredited.

Keywords: Economic factor, foreign policy, Kuwait.

www.manaraa.com

مقدمة:

تحظى منطقة الخليج لدول مجلس التعاون العربية بأهمية لدى القوى الدولية والإقليمية منذ القدم وحتى الوقت الحاضر، لأسباب عديدة منها أقتصادي، وأمني، وجغرافي، ولذلك حاولت جميع القوى على مر العصور السيطرة عليها وفرض سيطرتها من أجل الحفاظ على مصالحها ، وبالتالي تحولت المنطقة إلى بؤرة صراع دولي بين قوى العالم.

والسياسة الخارجية تعد إحدى وسائل السلطة التنفيذية في التعامل مع المحيط الخارجي خلال العلاقات الدولية ، واستخدام الدبلوماسية في التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات، وتقوم وزارة الخارجية بتنفيذ هذه السياسة عبر السفارات في الخارج، والمشاركة بالمؤتمرات وتبادل الزيارات والمراسلات بين مسؤوليها ، معبرة عن هذه السياسة بوضوح عن طريق تصريحات مسؤوليها، وتستند إليها السياسة الخارجية كمرجعية للكويت إلى دستورها وقوانينها، وخطابات الأمير عندما يفتتح مجلس الأمة ، وكذلك الخطابات لوزير الخارجية وتصريحات المسئولين عن السياسة الخارجية، ومؤتمرات القمة العربية والامم المتحدة والمؤتمرات الاسلامية ودول عدم الانحياز ومجلس التعاون الخليجي.

ونجد أن المادة الأولى من الدستور تنص على "الكويت دولة عربية مستقلة كاملة السيادة ولا يمكن المساس بسيادتها أو أراضيها ، وشعب الكويت جزء من الأمة العربية ". كما أن المادة ٧٣ من الدستور تنص على الآتي "يعين الأمير الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين الدبلوماسيين لدى الدول الأجنبية ويعزلهم وفقاً للقانون ويقبل ممثلي الدول الأجنبية لديه" (نص المادة ٧٣ من دستور الكويت لعام ١٩٦٢).

وعلى الرغم من صغر مساحة دولة الكويت ، وقلة عدد سكانها ، فقد تمكنت من أن تلعب دوراً سياسياً عربياً ودولياً بارزاً جاوز حجمها، فقد اتسمت سياسة الكويت الخارجية تجاه العالم العربي بالانفتاح الشامل على كافة الدول العربية مهما اختلفت وجهات نظرها وتضاربت آراؤها ونظمها السياسية (المضيان،٢٠١٠، ص:٣٠).

كما تميزت سياسة الكويت الخارجية بالانفتاح على العالم العربي مهما كانت أنظمة الحكم فيه ، كذلك كان نهجها تجاه العالم الخارجي على اختلاف أنظمته ومعسكراته انطلاقاً من التمسك بمبدأ الحياد الإيجابي ، والإقرار بحق الشعوب المكافحة في تقرير مصيرها على ترابها الوطني بعيداً عن الضغوط السياسية والاقتصادية لدول العالم الكبرى ، وإقامة العلاقات بين أفراد الأسرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولية على اساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية للغير (الشاهيت،٢٠٠١، ص:١٢).

وعليه تأتي الدراسة للتعرف على أثر العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الكويتية ٢٠٠٦ -٢٠١٦.

أولاً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة من الناحيتين العلمية والعملية:

الاهمية العلمية:

تتمثل أهمية الدراسة في أنها تبحث أحد الموضوعات الهامة في السياسة والذي يتعلق بالعامل الاقتصادي في السياسة الخارجية.

وتكمن أهمية الدراسة في كونها تحاول الاقتراب من السياسة الخارجية لدولة الكويت وتحليلها ذلك أنه بالرغم من أن موضوع السياسة الخارجية الكويتية قد شملته العديد من الدراسات والأبحاث في جانبها القانوني والتاريخي إلا أن الباحث يسعى نحو التركيز على العامل الاقتصادي كموجه للسياسة الخارجية الكويتية.

الأهمية العملية:

تظهر أهمية الدراسة من كونها قد تكون سبيلاً للمضي قديماً من باحثين مهتمين بهذا الموضوع، وما سوف ينعكس على المعرفة العلمية المتعلقة بالموضوع في التركيز على نقاط الضعف إن وجدت ومحاولة تعزيزها والتأكيد على نقاط القوة والتأكيد عليها، لذلك تعد هذه الدراسة سبيلاً لإجراء الكثير من الدراسات السياسية .

لذا يأمل الباحث أن تستفيد الجهات التالية من نتائج الدراسة وتوصياتها:

- **مراكز البحوث والدراسات:** تسعى هذه الدراسة أن تقدم تحليلاً معمقاً للسياسة الخارجية وتوجهاتها وأبرز العوامل المتعلقة بالعامل الاقتصادي ، وكيف يؤثر في توجيه وتحريك السياسة الخارجية في الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **وزارة الخارجية الكويتية:** تسعى هذه الدراسة إلى الخروج بعدة توصيات في ضوء التحليل الذي سوف يتم، ومن الممكن أن تفيد وزارة الخارجية من مراحل التحليل والتوصيات التي تقدم.

- **صناع القرار والمهتمون بهذا الملف:** إذ من الممكن أن تقدم الدراسة معلومات جديدة آملين أن تسهم في إغناء معلوماتهم حول السياسة الخارجية الكويتية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي في الدراسة في بيان أثر العامل الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الكويتية ٢٠٠٦-٢٠١٦ . وسيتم تحقيق ذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ما يلي:

١- بيان أثر العامل الاقتصادي في توجيه سياسة الكويت الخارجية، وكيف تعاملت هذه السياسة مع الخارج بما يتناسب مع أهمية الموقع ومع الإمكانيات المتاحة.

٢- التعرف على التحديات التي تواجه سياسة الخارجية لدولة الكويت.

٣- تحديد التوجهات المستقبلية لصانع القرار السياسي في توجيه السياسة الخارجية الكويتي ضمن سياسة العامل الاقتصادي.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تلعب العوامل الاقتصادية دورًا مركزيًّا في خيارات السياسة الخارجية؛ لأن تنفيذَ معظمِ السياسات يتطلَّبُ توافر الموارد الاقتصادية، حيث أن العامل الاقتصادي يعد عاملاً هاماً في توجيه سياسات الكثير من الدول حيث نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، استطاعت أن تكون القطب الأوحد في العالم من خلال مقدرتها الاقتصادية، وغالباً تعاني الدول محدودة الموارد صعوبة في لعب دور واضح في السياسة الخارجية الأمر الذي يبرر إجراء مثل هذه الدراسة للتعرف فيما إذا كان العامل الاقتصادي له دور في توجيه السياسة الخارجية الكويتية أم لا من خلال الاطلاع على المواقف والأدوار التي قامت بها الكويت ومن خلال العامل الاقتصادي في إبراز سياستها الخارجية، وعليه يمكن صياغة السؤال الرئيسي التالي: **ما أثر العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الكويتية؟**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتفرع عن السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما أثر العامل الاقتصادي في توجيه سياسة الكويت الخارجية؟

٢- كيف تعاملت هذه السياسة مع الخارج بما يتناسب مع أهمية الموقع و مع الإمكانيات المتاحة؟

٣- ما العقبات والتحديات التي تواجه سياسة الكويت الخارجية؟

٤- ما التوجهات المستقبلية لصانع القرار السياسي في توجيه السياسة الخارجية الكويتي ضمن سياسة العامل الاقتصادي؟

رابعاً: فروض الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها : " شكل العامل الاقتصادي تحدياً أمنياً وسياسياً انعكس على السياسة الخارجية الكويتية تجاه العديد من القضايا المحلية والعربية والدولية".

خامساً: حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** لقد تم تحديد الدراسة من الناحية الزمنية بالفترة الممتدة من عام (٢٠٠٦-٢٠١٦) إذ يعد ٢٠٠٦ بداية الانفتاح الاقتصادي للكويت والذي لعب دوراً هاماً في كثير من القضايا المحورية في دول العالم.

- **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة على دولة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:

المتغير المستقل: العامل الاقتصادي: الأدواتِ الاقتصاديةَ (القروض، المساعدات، الهبات والمنح، التجارة المتبادلة، توظيف الاستثمار) التي عادةً ما تُستَخدم لتحقيق أهداف سياسية وأمنية (الرمضاني،١٩٧٨، ص:١١).

ويعرف اجرائياً بأنه المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الكويت للعديد من الدول العربية والإسلامية والتي كان لها أثر في توجيه سياستها الخارجية.

المتغير التابع: السياسة الخارجية: هي سلوك ، أو مجموعة سلوكيات ، يكون مصدرها الدولة ، وهذا السلوك يوصف بأنه خارجي ، ذلك أن ميدان حركته وتفاعله هو البيئة الخارجية للدولة . أما موضوعه فهي الوحدات الدولية التي يتكون منها المجتمع الدولي ، وبالتالي فهو موجه إلى الغير من وحدة النظام الدولي . وعلى هذا ، تكون السياسة الخارجية نشاطاً صادراً عن السلطة السياسية داخل الدولة ، أو الوحدة القرارية التي تأتي في قمة الهرم السياسي . بمعنى ، أن هذا النشاط تختص به فئة محدودة ، قد تكون فرداً أو مجموعة أفراد ، وهؤلاء مخولون من الناحيتين القانونية والدستورية لاتخاذ قرارات ترسم حركة الدولة وتحدد مساراتها على الصعيد الخارجي (فهمي،٢٠٠٩، ص:٢٣).

إذن السياسة الخارجية هي السياسات والأفعال والإجراءات التي تتبعها الدولة في مواجهة غيرها من وحدات النظام الدولي.

وتعرف اجرائياً بأنها سياسة الكويت الخارجية تجاه الدول في العالم كافة وأهمية العامل الاقتصادي في توجيهها.

سابعاً: منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهج صنع القرار James Robinson & Richard Snyder: (1966)حيث يعتبر من أفضل مناهج دراسة السياسة الخارجية ، حيث يفيد في دراسة آليات صنع القرار السياسي الخارجي للدول وكيفية التعامل مع البدائل المطروحة أمام صانع القرار القرار السياسي ، وما الثوابت التي يضعها القرار في اعتباره عند دراسة أولويات البدائل المطروحة على الواقع السياسي الإقليمي أو الدولي والتي يعالج من خلالها القضايا التي تواجه دولته ، وفي هذه الدراسة سيتم استخدام منهج اتخاذ القرار لدراسة الوساطة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقصد بعملية صنع القرار بصفة عامة، الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، أو تستهدف تجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها .كما أن اختيار القرار يرتبط في أساسه بوجود معايير ترشيدية يمكن الاستناد إليها وتحكيمها في عمليات التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية بين مختلف البدائل التي يطرحها الموقف، حيث أن الاستقرار على اختيار قرار معين لابد وأن يتأتى نتيجة اقتناع منطقي بكل ما يمثله مضمون القرار وما يرمز إليه، وفي إطار التصور العام لما يمكن أن يترتب على الأخذ به من مخاطر، أو لما يمكن أن يحققه في النهاية من نتائج. ولا يمكن أن يتأتى مثل هذا الاقتناع إلا بعد مداولات عديدة تنصرف إلى كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار محل الدراسة.

ثامناً : الدراسات السابقة

فيما يلي عرض للدراسات السابقة ذات الصلة:

- عبد الرضا علي أسيري (١٩٩٣) بعنوان: "الكويت في السياسة الدولية المعاصرة" انجازات، اخفاقات وتحديات، كتاب، جامعة الكويت.

هدف الدراسة عرض موضوع الكويت في السياسة الدولية المعاصرة" انجازات، اخفاقات وتحديات، استخدم المنهج الوصفي التاريخي.

تعرض هذه الدراسة سياسة الكويت الدولية منذ استقلالها عام ١٩٦١ وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن الدور الذي قامت به دولة الكويت في مجال السياسة الدولية كان دوراً بارزا، وأن الأزمة الكويتية العراقية الأولى ١٩٦١ والتي رسمت مستقبل العلاقات بين البلدين وكيف ظهر بعد ذلك عصر" دبلوماسية الدينار" الذي استطاع أن يحقق أهداف الدولة الخارجية، وأن مساعدات الكويت الخارجية للدول الأخرى وكيف أعطت هذه المساعدات القوة للكويت لتلعب دور الوساطة في النزاعات الإقليمية وأن هناك أدوار قامت بها الكويت في دور الوسيط وكيف نجحت في حل العديد من الأزمات والمشاكل بين الدول المجاورة.

٢- عبد الرضا علي أسيري (١٩٩٥) بعنوان :"النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات"، كتاب، جامعة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد هدفت الدراسة التعرف على النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات، استخدم المنهج الوصفي التاريخي، وقد أظهرت النتائج أن تطور السياسة الخارجية وهيمنتها على مجريات السياسة الخارجية مر بمراحل مختلفة وأن هناك تحديات واجهت الكويت على المستوى الخارجي والتركيز على تعاطف الكويت تجاه القضايا الدولية واستخدامها للوساطة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية.

٣ - دراسة عبد الله العنزي ، ومرضي الخالدي (٢٠٠٠) بعنوان:" تطور العلاقات الكويتية – الإفريقية وموقف الدول الإفريقية من الاحتلال العراقي للكويت" مجلة الحقوق، مجلس النشر جامعة الكويت.

استهدف البحث الوقوف بدقة على تطور العلاقات الكويتية- الإفريقية، وتعرُّف أدوات السياسة الخارجية الكويتية في هذا المجال، والإمكانات التي رصدتها لتحقيق هذه السياسة· وقد اعتمد في ذلك على الوثائق الرسمية، وعلى الدراسات السابقة العربية منها وغير العربية، وكذلك على السجلات الدقيقة والإحصاءات المهمة·

وقد توصلت الدراسة إلى أن إقامة علاقات وطيدة مع مختلف دول العالم، بغض النظر عن طبيعة أقاليمها وأعراقها ودياناتها وانتماءاتها السياسية، تؤثر بشكل ايجابي في كسب المزيد من الأصدقاء وزيادة النفوذ، وذلك لتوظيفه في حفظ استقلال الدولة ومصالحها الحيوية والاستراتيجية، كما بدأت السياسة الخارجية الكويتية تعزز العمل الثنائي الكويتي الإفريقي، ولاسيما في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية· ونشطت المنظمات غير الحكومية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الكويتية، وفي منتصف السبعينات استخدمت الكويت الأداة الاقتصادية في تفعيل العلاقات بين الجانبين، وذلك من خلال تقديم المساعدات والقروض والمنح والهبات· وفي المجال الثقافي شهد التعاون الكويتي بدايات مبكرة.

٤- دراسة نهلة ياسين حمدان (٢٠٠٣). بعنوان: "الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة". كتاب، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

هدفت الدراسة التعرف على موضوع الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة، واستخدم المنهج الوصفي التاريخي. وقد توصلت الدراسة إلى أن الوساطة في النزاعات السياسية في الوطن العربي بسبب الصراعات المحلية والدولية في المنطقة بعد الحرب العالمية لها أثر على حل هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النزاعات ثم تم بيان مدى تأثيرات الثقافة ونظم الحكم السياسية وعدم تماثل السلطة والصراع في الوساطة ثم تم عرض الصراعات العربية - العربية وتقدم تحليلا نوعيا لحالتين تنتهيان بجهود وساطة ناجحة هما الحرب الأهلية اليمنية وصراع الحدود العراقي الكويتي والتركيز على الصراعات العربية – العربية أبرزها الحرب الأهلية السودانية وفشل الوساطة فيها.

٥- دراسة جمال حواش (٢٠٠٥). بعنوان : "التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة"، كتاب، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة..

هدفت الدراسة بحث موضوع التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة مع تطبيقات عملية، واستخدم المنهج الوصفي التاريخي، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أنه توجد أهمية للتفاوض في الأزمات وأن للوساطة دور كبير في حل المواقف الصعبة، ذلك أنها أداة مهمة ورئيسية في السياسة الخارجية، وأنه لا بد من اللجوء إلى التفاوض والوساطة في حل المشكلات بعيداً عن النزاعات المسلحة.

٦- دراسة لوكاس ماكميلان (٢٠٠٩). بعنوان: "دور حكام الولايات في السياسة الخارجية الأمريكية". بحث، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الامارات.

Markaz al-Imārāt lil-Dirāsāt wa-al-Buḥūth al-Istirātījīyah

وقد هدفت الدراسة التعرف على دور حكام الولايات في السياسة الخارجية الأمريكية، استخدمت الدراسة منهج صنع القرار.تطرقت الدراسة لموضوع قيادة حكام الولايات الأمريكية بعثات إلى ما وراء البحار بحثاً عن الاستثمار وترويج التجارة، وتأسيس مكاتب دولية، والاجتماع إلى رؤساء الحكومات، ويستقبلون السفراء، ويتخذون مواقف في السياسة الخارجية، ويوقعون الاتفاقيات مع الأطراف القوميين والمحليين، ويشرفون على وحدات الحرس الوطني التي يزداد نشاطها في العمليات الأجنبية، ويقيمون الشراكات مع القوات العسكرية للدول الأخرى، وبينت الدراسة أن حكام الولايات الذين يتمتعون بسلطات مؤسسية عظمى؛ مثل: التعيين في الوظائف والسيطرة على الميزانية، إضافة إلى القوى الشخصية المستمدة من تفويضهم الانتخابي وطموحهم والقبول الذي يجدونه من الجمهور، من المرجح جداً أن يكون لهم دور كبير في نشاط السياسة الخارجية، والكيفية التي يشارك بها حكام الولايات في السياسة الخارجية الأمريكية والعلاقات الخارجية، وتحاول شرح السبب في أن حكام الولايات يسعون للتعبير عن آرائهم، ويلعبون دوراً نشيطاً في العمل مع القادة الأجانب وفي قضايا وراء حدود ولاياتهم، بالأخذ من أدبيات العلاقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولية، والاقتصاد السياسي الدولي، والفيدرالية، وتحليل السياسة الخارجية. وتختبر فرضيات لتحدد أن مشاركة حكام الولايات في السياسة الخارجية يمكن أن تفسر على أفضل وجه بقدراتهم المؤسسية، وسلطاتهم الشخصية، والبحث عن المنصب السياسي، أو الاستقلالية الاقتصادية لولاياتهم.

٧- دراسة محمد شوقي عبدالعال (٢٠١٠). بعنوان: "فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية". كتاب، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الامارات.

وقد هدفت الدراسة التعرف على فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية، تم استخدام المنهج الوصفي التاريخي، وقد توصلت الدراسة إلى أن وسائل التسوية السلمية للمنازعات الدولية ليست ثابتة، وإنما تتميز بكونها متعددة ويمكن اللجوء إليها لفض كافة المنازعات، صغيرة كانت أو كبيرة، خطيرة أو غير خطيرة، شريطة موافقة الدول المعنية على الوسيلة المستخدمة تطبيقاً لمبدأ السيادة بين الدول والمساواة فيها. كما سعت كثير من المنظمات الدولية التي تأخذ صفة الإقليمية إلى اتباع تلك الوسائل في مجال فض المنازعات التي تنشب بين الدول الأعضاء فيها، وإن تباينت في تحديد الوسائل التي تلجأ إليها تبعاً لطبيعة النزاع، وطبيعة العلاقة بين الدول أطراف النزاع، وطبيعة المنظمة ذاتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- دراسة عبد الجليل المرهون (٢٠١١). بعنوان:" السياسة الروسية تجاه الخليج العربي". بحث، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الامارات.

هدفت هذه الدراسة لتقديم رؤية تحليلية للسياسة الروسية تجاه الخليج العربي منذ بداية القرن الحادي والعشرين، بعد أن خرجت من مخاض المرحلة الانتقالية في التسعينيات من القرن العشرين، واتجهت لإعادة بناء سياستها في المحيط الخارجي. وقد توصلت الدراسة إلى إن السياق التحليلي للبيئة الدولية للخليج العربي لا يلغي، بحال من الأحوال، حقيقتين رئيسيتين: الأولى، أن الأدوار الدولية الجديدة قد جاءت في أحد أبعادها كنتاج لاتساع تفاعلات دول الخليج العربي مع بيئتها الخارجية، إن في شقها الإقليمي أو الدولي. والثانية، أن هذه الأدوار ربما بدت، أحياناً، كقوة منافسة على نحو صريح أو ضمني للقوة الأمريكية. لقد حققت روسيا منذ مطلع القرن الحادي والعشرين حضوراً اقتصادياً ودبلوماسياً في الخليج العربي لم تكن قد بلغته من قبل؛ إذ كانت معظم أجزاء هذه المنطقة مغلقة أمامها إبان الحرب الباردة، فيما لم تمكِّن مرحلة التحوّل العسير، في العقد التالي لسقوط الاتحاد السوفيتي، روسيا من التطلّع نحو تأسيس حضور دولي فاعل. ولابد من القول إن تطورات البيئة الدولية قد خدمت روسيا في هذا الاتجاه، وخاصة لجهة مناخ الوفاق، الذي تشهده علاقات روسيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوعات عدة كدراسة أسيري (١٩٩٣) "الكويت في السياسة الدولية المعاصرة" انجازات، اخفاقات وتحديات ، ودراسة أسيري (١٩٩٥) النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات"، ودراسة العنزي، الخالدي (٢٠٠٠) " تطور العلاقات الكويتية – الإفريقية وموقف الدول الإفريقية من الاحتلال العراقي للكويت" ودراسة حمدان (٢٠٠٣). "الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة". ودراسة حواش (٢٠٠٥). "التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة".

كما اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة أثيري (١٩٩٥) التي تناولت النظام السياسي في دولة الكويت بينما تناولت الدراسة الحالية العامل الاقتصادي كموجه للسياسة الخارجية الكويتية، كما اتفقت مع نتيجة دراسة العنزي والخالدي (٢٠٠٠) التي بينت تطور العلاقات الكويتية الافريقية والتحدث عن العامل الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الدراسة الحالية فتتميز عن الدراسات السابقة في أنها تناولت موضوع العامل الاقتصادي كمحدد في السياسة الخارجية الكويتية و هو ما لم تتناوله دراسة سابقة مما يشكل اضافة جديدة للمكتبة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الاول : ماهية السياسة الخارجية

تعد السياسة الخارجية مجموعة الاعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة ما لتسيير علاقاتها مع دول أخرى أو أطراف دولية أخرى. ويقصرها البعض على العلاقات السياسية بين الدول. نستنتج من ذلك ان السياسة الخارجية لدولة ما، هي جزء من السياسة العامة لهذه الدولة أو الشكل الذي تسير به الدولة علاقاتها مع دول أخرى.

إن أية سياسة خارجية حينما تخرج وراء حدود الدولة فإنها تلتقي بغسرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى وهي تسعى للبحث عن انجاز أهدافها وقيمها وأن التفاعل الناجم عن ذلك يطلق عليه بالسياسة الدولية، أي التفاعل السياسي الدولي الذي ينطوي في ’ن واحد على نمط من الصراع والتعاون (مشاقبة، ٢٠٠٢، ص:١٤).

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الاول: مفهوم السياسة الخارجية وطبيعتها.

المطلب الاول: تعريف السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: اتجاهات السياسة الخارجية ومراكز صنعها.

المبحث الثاني: الكويت في المحيط العربي والمحيط الدولي.

المطلب الاول: الكويت في المحيط العربي.

المطلب الثاني: الكويت في المحيط الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول : مفهوم السياسة الخارجية وطبيعتها

في قواعد السياسة الدولية وتقاليدها ثمة ثوابت دولية تعارفت عليها دول العالم مهما اختلفت سياساتها وميولها الايدولوجية، وقد أقر العرف الدولي والقانون الدولي العام ومبادئ الامم المتحدة هذه التقاليد والاعراف.

من أهم الواجبات والاهداف التي تقوم بها السياسات الخارجية للدول: المحافظة على الاستقلال والامن، وحماية المصالح الاقتصادية للدولة، وحيازة المكانة والاحترام بين الدول.

وحتى يتم القام بهذه الواجبات والاهداف تلقي السياسة الخارجية هذه المسرولية على الاجهزة المسؤولة عن السياسة الخارجية لتقوم بدورها، ومن ثم تأتي قوة هذه السياسة تبعاً لقوة الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والانسجام بين السكان وشرعية نظام الحكم. وقد تناول العديد من الباحثين وأهل الاختصاص مفهوم السياسة الخارجية كل حسب وجهة نظره، الأمر الذي أدى الى بروز اتجاهات مختلفة في تعريف السياسة الخارجية، مما يدل دلالة واضحة على وجود تعريفات مختلفة تستند أساساً الى وجهة النظر الفلسفية والاكاديمية التي يتبناها هؤلاء الباحثون. ولمزيد من التوضيح سيتم تناول هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الاول: تعريف السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: اتجاهات السياسة الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول : تعريف السياسة الخارجية

أورد العديد من المهتمين بالسياسة الخارجية تعريفات عدة لها انطلاقاً من وجهة النظر التي يتبناها أو المذهب الذي يعتنقة ومن ذلك فقد عرف الرمضاني (١٩٩١: ص ٢٥- ٢٦) السياسة الخارجية بأنها" مجموهة النوايا التي تدفع الدول الى نمط معين من السلوك، أو هي مجموعة الخطط لما يجب أن يعمل به خارج حدود الدول".

كما عرفها سليم (١٩٩٨ ص:١٦) بأنها " برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي".

وعرفت بأنها :" مجموعة القرارات والاجراءات المتعلقة بها التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الاخرى من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها الوطنية، كما أنها محاولات الدولة لتحقق على المستوى العالمي قيماً وأفكاراً تؤمن بأنها فاضلة، وهي أيضاً رد فعل للمؤثرات الخارجية" (ميرل، د.ت ص:٣).

كما عرفها الخزرجي (٢٠٠٥ ص: ١٩) بأنها كجموعة الانشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما اتجاه الدول الاخرى بهدف تحقيق غاياتها وأهدافها استناداً الى الحدد التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة.

السياسة الخارجية يمكن فهما لدولة من الدول على أنها النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار والرامي الى التأثير في البيئة الخارجية لدولته (barber, 1974: 8).

أو أنها منهج العمل (course of action) الواعي الذي يعتمده الممثلون الرسمية للمجتمع القومي بهدف تثبيت موقف دولي أو تغيره في النظام الدولي بما يتفق والهدف أو أنها الاهداف المحددة سلفاً، أو أنها مجموعة الانشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الاخرى بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة (هلال، ١٩٨٤ ص: ١٩).

وهناك من يرى بأنها القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والاعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات أو هي تدبير المنهج الذس تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الاخرى. (بركات، ١٩٨٤ ص: ٢٨٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح مما تقدم أن السياسة الخارجية هي السلوك السياسي الخارجي لصانعي القرار والذي يعبر عن ارادة دولتها ومصالحها تجاه غيرها من الوحدات السياسة أو الدول خلال فترة زمنية معينة ولتحقيق أهداف محددة، إذن الدولة عندما تضع سياساتها الخارجية تضع في اعتبارها مصالحها الوطنية بالدرجة الاولى، وتستند في ذلك على مقوماتها الداخلية وظروفها التاريخية أو أوضاعها الجغرافية والاستراتيجية. (الخزرجي، ٢٠٠٥ ص: ٦٢).

ويخلص الباحث الى تعريف السياسة الخارجية على أنها: كل عمل أو اجراء تقوم به الدولة خارج حدودها في البيئة الدولية، وهي ساعية لتحقيق أهدافها، أو لتجنب ما يمكن أن يضر بها، أو على الاقل لتخفيف أضراره.

وتختلف مبادئ السياسة الخارجية وفق ظروف التاريخ المعاصر ووفق أسس ومبادئ توصل إليها المجتمع الدولي حالياً بعد حربين عالميتين خلال هذا القرن وتتمثل هذه المبادئ في الاتي:

- افتراض الاحترام المتبادل بين جميع دول العالم بغض النظر عن حجمها ومدى تقدمها.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة وأخرى.
- الالتزام بمبادئ الامم المتحدة.
- اقامة العلاقات على اسس من التكافؤ والامتناع عن استخدام القوة والتهديد بها بقصد تحقيق مكاسب واهداف معينة.
- استخدام الوسائل السليمة في فض النزاعات الدولية واحترام مبادئ القانون الدولي.
- العمل على تنمية وتطوير مجالات التعاون بكافة أشكاله بهدف تحقيق التقدم والنمو.
- احترام شريعة حقوق الانسان وحق تقرير المصير لجميع الشعوب وحقها في اختيار نظامها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وحق طموحها الوطني المشروع.

ولقد تحددت هذه المبادئ في ميثاق الامم المتحدة التي استمدت منه باقي المنظمات الاقليمية والقراية وشبه الدولية والدولية مواثيقها وبجانب تلك المبادئ فقد طرأت مبادئ أخرى قدمتها دول العالم الثالث بشكل خاص الى العالم أجمع حيث توصلت اليها بعد معاناة النضال للاستقلال والقمع الاستعماري والتخلف الاقتصادي والقهر الاجتماعي وتمثلت في الآتي:

- مبدأ عدم الانحياز.
- مبدأ التعايش السلمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مبدأ تصفية الاستعمار القديم والجديد.
- مبدأ مقاومة التفرقة العنصرية بما فيها اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال التفرقة العنصرية وهو المبدأ الذي تبنته الدول العربية. (الشاهين، ٢٠٠١ : ٣٢٨)

إن التغير المفاجئ الذي طرأ على البلاد والتحول غير المتوقع من الفقر الى الغنى حمس الكويتين ليلعبوا دوراً جيداً (تبشيراً) بمشاركة الاخرين وتوزيع حصاد ثروتهم على الاقل حظاً (الفقراء). ومع بداية التطور المالي في الكويت في الخمسينات أحسن صناع القرار السياسي بمسئولية إنسانية لتوزيع ثروات النفط على إخوانهم في الخليج وجنوب الجزيرة العربية على أشكال خدمات تعليمية وطبية واجتماعية وغيرها من الخدمات الضرورية. إضافة للمهمة الاقتصادية ولقد عبر وزير الخارجية الكويتي عن هذا الشعور بأن الواجب الاخلاقي يتطلب منا: أخوة "تقاسم قطعة (كسرة) الخبز " ولقد أوضح مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بأنه " إذا اطلعتكم على تقاريرنا فسوف تجدون أننا ركزنا اهتمامنا على الدول الفقيرة والصغيرة.." ولقد قارن أحد المسئولين في إحدى المؤسسات المالية العربية بين الأوضاع والظروف المعيشية في معظم دول العالم الثالث والدول العربية قبل النفط، وأضاف أن دولاً عديدة مثل الكويت كسبت قدراً من الاحترام في العالم بسبب كرمها. ويشكل عام، تعتبر المساعدات الكويتية أمراً يدل على السخاء والكرم من ناحية، وعلى الحكمة وبعد النظر من ناحية اخرى. (اسيري، ١٩٩٣ : ٤٦)

وإجمالاً فإن الإحساس بالرسالة الانسانية استمر في منظور السياسة الكويتية ولكنه بدأ بالتأثير بالسياسة وأحياناً بدأت الاهداف السياسية والانسانية توازي وتعادل بعضها البعض أو تتفاعل فيما بينها. وبالفعل نجحت الكويت في استخدام "دبلوماسية الدينار" ونعني بذلك نجاح قدرتها على استغلال مواردها المالية الفائضة لأهداف أمنية وسياسية للدولة. بمعنى آخر لكسب الاصدقاء واعاقة الخصوم. وتوجهت المساعدات الكويتية التنموية للمساهمة في الامن والاستقرار والنمو الاقليمي. بعبارة أخرى، كانت المساعدات الكويتية الخارجية تستخدم أساساً أما " لردع خطر واضح ومحدد أو لتطوير الظروف الامنية للدول الممنوحة (مثال على ذلك دعمها لمصر من ١٩٦٧ الى ١٩٧٣، وكذلك دعمها للقضية الفلسطينية).

وعلى الرغم من اتطورات السياسية والامنية في الثمانيات، فإن المسئولين الكويتيين كانوا يترددون في الجهر بالبعد السياسي لمساعدات الخارجية. ولكن بعدما امتنعت نيكارجوا وزيمبابوي في مجلس الامن الدولي عن استنكار الهجوم الايراني على الناقلات النفطية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخليج، طلب هؤلاء المسئولون جهراً بمراجعة وتقييم هذه المساعدات على ضوء التطورات الجديدة وربط هذه القروض بمواقف الدول الاخرى تجاه الكويت. وقد ذكر أحد المسئوليين الكويتيين أن " جميع دول العالم عندما تقوم بمنح المعونات والمساعدات أو تأخذ مواقف حيال القضايا المختلفة، تجعل مصالحها القومية والخاصة هدفاً". لذا شكلت لجنة حكومية لمراجعة جميع طليات القروض والمساعدات الاجنبية. وابرازاً للبعد الانساني في سياسة المساعدات الكويتية، فإن نسبة هذه المساعدات تفوق ٣% من مجموع الدخل القومي متعدياً الكثير من نسب مساهمات الدول الصناعية الذي يقارب ٠.٣٩% من دخلها القومي سنوياً ويزيد على أربعة أمثال الحد الأدنى (٠.٧%) المقترح من الامم المتحدة. ووصلت مساعدات الكويت التنموية بين أعوام ١٩٨٣ و ١٩٨٥ الى (٣.٨%) من مجموع الناتج القومي. (اسيري، ١٩٩٣ : ٤٨)

ولقد تأثرت توجهات الاستثمار والسياسات الواقعية الناتجة عنها بالعقليات والرغبة التجارية المتأصلة في عقول كل من الحاكمين والمحكومين منذ عهد الغوص والسفر في الكويت. وانتشرت الاستثمارات الكويتية سواء منها الحكومية أو المشتركة الى أرجاء المعمورة قاطبة، وأصبح من الصعوبة وضع حد فاصل بين الاستثمار الحكومي والخاص بسبب زيادة حجم الاستثمارات الكويتية ووجود حصة للحكومة في القطاع الخاص المشترك. بالاضافة الى ذلك فإن الاهداف الانسانية والاقتصادية والسياسية أصبحت ضبابية متداخلة، وعلى الرغم من أن السلوك الاستثماري الكويتي كان مدفوعاً بمعايير سياسية واقتصادية، فإن العوامل الاقتصادية غالباً ما فاقت العوامل السياسية.

ودون شك فإن ما دفع الكويتيين تاريخياً للاتجاه الخارجي والمشاركة مع البيئة البعيدة، كان الحاجة للهرب من الظروف العدائية والعدوانية التي وجد الكويتيون أنفسهم محكومين ومحاصرين بها وبأسلوب فاق طاقة أهل البلاد. وفي فترة ما قبل اكتشاف النفط كانت التجارة والتبادل الثقافي مع المناطق النائية في شرق وجنوب آسيا وشرق افريقيا وسيلة الاستمرار والتفاعل مع المجتمعات الاخرى، لذلك أصبحت العقلية والنظرة الكويتية متصفة "بالانفتاح والتجدد، والمرونة"، وبشكل عام يميل المجتمع الكويتي "للتأثير والتأثر بالمجتمعات الاخرى بقيمها وقواعدها المختلفة، ". (الصرعاوي، ١٩٦٥ : ٣٥)

ويمكن القول أنه وبشكل عام وبغض النظر عن الدوافع والاهداف ، فالسياسية الكويتية الخارجية ليست فاعلة أو بتعبير آخر لا تتسم بالمبادرة أو المبادأة، ولكنها عبارة عن ردود فعل تثار من أحداث ومؤثرات ومنبهات خارج حدود الدولة. وبما أن الكويت دولة صغيرة في الحكم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقليلة في السكان ومكشوفة ومستهدفة لأي هجوم، فالأحداث التي تقع مباشرة في اطار محيطها يمكن أن يكون لها مفعول بعيد الأثر على سياسة الكويت، لذلك نرى أن نسق ومجال التصرفات والتحركات لصناع القرار السياسي محدودة نسبياً. والتداخل والتفاعل بين التطورات الخارجية وأهداف السياسة الخارجية نسبية، لأن الكويت تحتاج أولاً لتلبية طموح وأهداف جيرانها المقربين وأن تتأقلم وتكيف دوافعها على هذا المنحى. وبالرغم من صغر الدولة فإنها تمتلك عوامل جذب عديدة منها الموقع الجيواستراتيجي ومصادر الطاقة الطبيعية وعوائد النفط العالية والاستثمارات الخارجية. (اسيري، ١٩٩٣ : ٤٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : اتجاهات السياسة الخارجية ومراكز صنعها

يلاحظ أن مفهوم السياسة الخارجية قد أخذ اتجاهاً مهماً وبارزاً في بداية القرن العشرين مع وجوده منذ نشأة الدول.

هذه السياسة تعالج مشكلات ما وراء الحدود انطلاقاً من موقع الدولة ضمن نطاقها الاقليمي والدولي، وتسعى هذه السياسة لتحقيق اهدافها وغاياتها التي يفرضها النطاق الجغرافي على صانعي القرار بما يتوافق معها ويحق أهدافها (العلايا، ٢٠٠٩ ص: ١).

وتقوم وزارة الخارجية بتنفيذ هذه السياسة عبر سفاراتها في الخارج، والمشاركة بالمؤتمرات وتبادل الزيارات والمراسلات بين المسئولين، والتعبير عن هذه السياسة بوضوح عن طريق الخطب والتصريحات في الدول.

ومن أجل ضمان قيم الدولة وحماية مصالح أمنها القومي من التحديات والتهديات المباشرة أو غير المباشرة، فهي تسعى الى الدخول مع غيرها في علاقات تفاعل سياسية ذات أبعاد ومدلولات مختلفة، وقد أوضحت محصلة هذه العلاقات، كما كان دوماً مدى اختلاف المصالح بين الدول او تشابهها. فالدول ذات المصالح المتعارضة تندفع عبر أنماط متباينة من حيث الشكل ومختلفة من حيث المضمون الى ايقاع التأثير السياسي في بعضها البعض الاخر، ولأن هذا التأثير يقابله كقاعدة تأثير معاكس ومضاد، تدخل الدول ذات المصالح المتعارضة في عملية صراع تختلف حدته من حال الى حال، هذا من ناحية، وأما من الناحية الثانية يحفز تشابه (أو على الأقل عدم اختلاف) المصالح بين دولتين أو أكثر وخلال مرحلة تاريخية معينة الى تعاونهما في ميادين متعددة ومتنوعة إدراكاً منها لنوعية الفوائد المترتبة على مثل هذا التعاون سواء في الحاضر أو في المستقبل. (الرمضاني، ١٩٩١ ص: ٥٠) وفي ضوء ما تقدم فإن العلاقات الدولية تمثل عملية تفاعل متعددة الأوجه بين دولتين أو أكثر وتتميز بنسب ودرجات مختلفة، وبخصائص الصراع المتفاعلة في النظام السياسي الدولي (frankel, 1976 : 52).

وإن كانت هناك بعض الآراء الأكاديمية تحاول التركيز على الصراع كسمة مميزة للعلاقات بين الدول، بينما أننا لا نميل الى ترجيح ذلك دوماً، إذ أن الواقع السياسي الدولي يشير الى أن نسبة عالية من التفاعلات الدولية إنما هي تفاعلات تعاونية تتم عبر صيغ سليمة لا علاقة لها بالصيغ الاكراهية التي تتسم بها علاقات الصراع، ففي أحيان كثيرة ينتصر التعاون والتفاوض على المجابهة. (كولار، ١٩٨٠ ص: ١٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما لا شك فيه أن الرأي الأرجح هو ذلك الذي يذهب الى أن العلاقات الدولية لا يمكن أن تتم داخل ذلك الاطار الذي يجمع بين خصائصهما معاً، وتمايزهما وضرورة فهمهما كل على انفراد، باعتبار ان الفهم الموضوعي لكل ظاهرة إنما يعد مقدمة لا غنى عنها للتعامل الكفوء معها. (نعمة، ١٩٧٩ ص: ١٨)

لذا فإن السياسة الخارجية تعد بمثابة الاداة الاساسية التي يتم من خلالها عملية اتصال الدولة (والوحدة الدولية) وتفاعلها مع بيئتها الاقليمية العالمية، بقصد التأثير في الأخيرة لصالحها. بمعنى لا سياسة دولية وبالنتيجة لا علاقات دولية من غير سياسة خارجية، ولكن مادة السياسة الخارجية هي غير مادة العلاقات الدولية، فالأولى هي من صلب الأفعال أما الثانية فهي من صلب الأفعال المتداخلة المتبادلة- بمعنى أن الحكومة أو الأفراد المخولين بالاعراب عن نواياها هو العنصر الفاعل في السياسة الخارجية، أما في العلاقات الدولية فالدولة هي الفاعل، وذلك لأن النظام الدولي ما زال يأخذ بالدولة القومية في المقام الأول فهي وحدها صاحبة السيادة والصفقات الاقليمية رغم منافسة بعض المؤسسات لها، وبالتالي فإن سلوك الدولة يتأثر بشكل مباشرة بتلك الاعتبارات التي يأخذ بها النظام الدولي. (الخزرجي، ٢٠٠٥ ص: ٦٣).

إن السياسة الخارجية بحد ذاتها كمركز دفع ذاتي ومفهوم السيادة المرتبط بها يخسران من أهميتها وبسبب التبعية المتنامية التي يوجد فيها حق السياسة الداخلية بالنسبة للسياسة الدولية، فإن القدرة على التقرير الداخلي ترتبط أكثر بالمبادرات المتخذة من قبل حلقة المحترفين في السياسة الخارجية، ولكنها لا تتضمن كلياً الامتناع، ويجب قبل كل شيء الابات بأن من حلقة المحترفين في السياسة الخارجية، " تتبع دائماً، الحوافز الحاسمة. ومع افتراض بأن برهاناً من هذا النوع ممكناً، فغنها ينجم عن ذلك فعلياً "تبعية" من جانب السياسة الداخلية، بالمقارنة مع السياسة الخارجية، أن دراسة العلاقات بين الداخلي والخارجي قد أثبت بأنه كان من المستحيل علمياً تفسير مسار التفاعلات بصورة متواطئة. وما يهم في النهاية معرفة ما إذا كانت آلية التفاعلات غير كفيلة بتعديل قواعد وطبيعة اللعبة السياسية نفسها. (ميرل، ب.ت ص: ٢٠٥)

إذا ما كانت نوعية السياسة الخارجية مهددة، فإن نوعية السياسة الداخلية مهددة، ايضاً، هي الأخرى. ووحدها نظرة ساذجة للأمور تسمح، إذن بقيام ثنائية جذرية في الخطاب السياسي لا تتلاقى أبداً مع الحقيقة. إلا أنه لا يمكن سوى التظاهر بالسذاجة. لأنه إذا ما كنا نعيد طرح التمييز التقليدي بين الداخلي والخارجي، فإننا نخاطر بهز الأسس التي ترتكز عليها شرعية الدولة. إذن، ليس من قبيل الصدفة أن يكون المؤلفون التقليديون قد أقاموا، مبدئياً، اختلافاً في الطبيعة بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شؤون الخارج وشؤون الداخل: والى المهمة الخارجية للحماية ضد التداخلات الاجنبية، تضاف ضمانة امتلاك الجماعات السياسية لحرية تقرير مصيرها. وإذا كانت السدود، التي كانت تشكل الحدود، قد تشققت، والمعابر، التي كان الدبلوماسيون يتلاعبون بها بمهارة، قد تخربت، فإن مخططات المياه ستتداخل، والمجاري ستختلط، وستختفي محيطات الاحواض المتلاصقة. إذن، في إطار الثنائية، وفي إطار التمييز بوظائفها، تجد الدولة تبريرها الأساسي: الحفاظ عبر هويتها الخاصة على هوية الفئة الاجتماعية التي تتحمل مسئوليتها الخارجية وكان هذا حل منطقي لأن الدول وممثليها كانوا الوحيدين الذين يمتلكون صلاحيات دولية.

هذا التماثل لم يعد ممكناً اليوم فهناك الآن الكثير من الممثلين غير الدوليين على المسرح الدولي بدءاً بالمنظمات الدولية العامة أو الخاصة، وحتى الشركات متعددة الجنسيات مروراً بالكنائس، والنقابات ... الخ. لكن السياسة الخارجية نفسها تطورت. فهي مرتبطة الآن أكثر مما في الماضي بموارد داخلية، وتخضع للمبادرات المتخذة من قبل المجموعات تحت الوطنية. وبصحيح القول، فإن دراسة العلاقات الدولية يجب أن تمتد لمختلف ملامح الحياة الدولية التي تستطيع شرح سياسة الدول الخارجية وعلى ذا الصعيد فأن ما اتفق على تسميته بـ "الدبلوماسية" لا يشكل غالباً إلا الجزء البارز من كتلة الجليدة الغاطسة في المياه. إن النظرات التي تتلذذ بدراسة الاشكال الخارجية للقوى، والمناورات الدبلوماسية – الاستراتيجية، لا تمسك إذا غالباً، إلا بمظاهر الأشياء. إن فهم العلاقات الدولية اليوم يتطلب السيطرة على كل المعطيات (السياسة، الاستراتيجية، وأيضاً الاقتصادية، الثقافية، التكنولوجية، والاجتماعية) التي ليست في معظم الأحيان سوى انعكاس لها أو نتائج. ومع هذا فإن السياسة الخارجية تبقى، ويطرح سؤال أي مكان يجدر أن نعطيها في النظام الدولي. إن الاجابة على هذا السؤال، بحجج شكلية، سيكون بدون معنى: فماذا ينفعنا تكرار الصيغة التي تكون السياسة الخارجية، بحسبها أداة الدولة للعمل الخارجي، إن لم تكن لدينا فكرة على الاقل، عن دور الدولة؟ (مرل، ١٩٨٠ ص: ١٤).

وإن مفهوم السياسة الخارجية أقل شمولاً من مفهوم العلاقات الدولية إذ أن المفهوم الثاني يتضمن بعداً مزدوجاً نظرياً وتاريخياً (أبو عامر، ٢٠٠٤ ص:٣٤) وأن هناك علاقة ما بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية سواء كان ذلك على المستوى النظري أو المستوى التطبيقي، إلا أن هناك فرقاً يجب الالتفاف إليه، فهماً ليسا بمصطلحين مترادفين كما كان يظن البعض سابقاً حيث كان يتصورون أن العلاقات الدولية تشكل الحصيلة الاجمالية للسياسات الخارجية لكل الدول، وأن السياسة الخارجية تمثل فناً من الفنون كطبيعة إذ أنها إختيار للوسائل التي تتحقق با

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف الدولة في المجال الخارجي ولا يغير من طبيعتها هذه أن يكون القائمون عليها قد إرتكزوا في رسمهم لبرامجها الى علمهم بحقيقة الظواهر الدولية. (بدوي، ١٩٧٠، ص: ى٢٨٦).

وعلينا لتحليل السياسة الدولية ان نرسم خطوطاً وظيفتها عمودية في النظام الدولي، أي أن نبذل الجهد لعمل مجموعة أسئلة أو ميادين على أساس قاعدة مواصفات ملائمة للتحليل السياسي. من جهة ثانية، ولإنشاء نظرية للسياسة الخارجية، فإن بمقدورنا ترتيب هذه الميادين المختلفة من وجهة نظر الدولة – الممثلة حيث ان التحليل يبقى مرتكزاً على مفهوم الممثل، ولذلك فإن دراسة السياسة الخارجية هي التنسيق الأفقي لأعمال الدول في مختلف الميادين". (السياسة الدولية الى السياسة عبر الوطنية، ١٩٧٤، ص: ١٢) وهكذا فإن التمييز بين دراسة السياسة الخارجية وبين دراسة علم العلاقات الدولية أمر يميله الاختلاف في الطبيعة ذلك بأن علم العلاقات الدولية يعني بتفسير الظواهر الدولية ومن ثم بالكشف عن الحقيقة الكامنة فيها فحسب بينما تقع السياساتالخارجية باعتبارها برامج للعمل في مجال الفن، وفي مجال الفن وحده ولا يغير من طبيعتها ان يفيد واضعوها من علمهم بحقيقة الواقع الذي تعمل فيه هذه البرامج، وكذلك الحال بالنسبة لكل ما يتصل بوسائل تحقيق الاهداف المثالية في الحياة الدولية حال وسائل تحقيق الأمن الدولي بنزع السلاح أو تحديد السلام أو بفكرة الأمن الجماعي (المنظمات الدولية) وغيرها، فهذه كلها من عمل الفن والتقنية إنها والسياسات الخارجية من شأن فن السياسة وليست البته من شأن علم العلاقات الدولية.

إلا أن التصور الذي يدعو للتأمل والأخذ بالاعتبار هو ان السياسة الخارجية تصنع داخل الدولة ولها جذورها الداخلية بصرف النظر عن آفاق البعد الدولي لهذه السياسة ويقوم صناع القرار السياسي بوضع الصورة المتكاملة للسياسة الخارجية، بينما لو نظرنا للعلاقات الدولية فإنها تبدو أكثر شمولاً أو هي تحتوي – ضمناً- السياسة الخارجية فهي حصيلة التفاعل الأشمل والأكثر والأوسع بين قوى متعددة وهي تجري خارج الدولة بين دولتين أو أكثر واضعة في اعتبارها السياسات الداخلية ولكن ضمن شبكة من النتائج المترتبة على سلسلة من التفاعلات التي قد لا يلتفت إليها صناع القرار السياسي، والخلاصة فإن العلاقات الدولية تأخذ بعين الاعتبار التفاعل بصيغة شمولية في حين تأخذ السياسة الخارجية منهج التفكير الاحادي الخاص بالدولة فقط. (أبو الوفا، ٢٠٠٦ ص: ١٥) وإذا ما قبلنا هذا التمييز، فإن السياسة الخارجية تبقى إذن أحد عناصر (ولكن ليس العنصر الوحيد إطلاقاً) العلاقات الدولية. وهي مكونة من مجموعة من المبادرات الناجمة عن الممثل الحكومي كي تعبر عن خدمتها الحد الاقصى من العوامل المتوافرة في البيئة الداخلية، وأيضاً، في البيئة الخارجية. ومع تقديرنا لتداخل قضايا الخارج والداخل، فإن المهمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تقع على عاتق السلطة السياسية الوطنية هي أصعب مما كمانت عليه في الماضي. ولكنها، أو بالأحرى لا غنى عنها: فهي ضرورية لأنه لا بد من أن تقوم سلطة ما بالتدخل في مكان ما لتصحيح الاتجاهات الفوضوية في المنظام الدولي، والبدء ولو بصورة تعسفية بتوزيع الموارد، ولا غنى عنها لأن الخلط التام بين الداخلي والخارجي سيقوض الهوية الجماعية التي لا يستطيع الناس بدونها، لا الاعتراف ببعضهم، ولا التعرف على أنفسهم، إن خاصة واستقلالية المجتمع المدني قد تؤدي في حالة تعثر السياسة الخارجية إما إلى الذوبان في مجموعات مجهولة، وإما الى الاختناق بسبب اجتياح التوتاليتارية السياسية.

ان التقطع السياسي المدى هو بدون شك دلالة على عجز الوضع الانساني الغير قادر على الوصول مباشرة الى وحدة الشعور الكونية، لكن وبما أن من الصعب بلوغ مثل هذا النوع فإن الدولة تبقى شر ضروري وبمقدار ما تستمر فإن السياسة الخارجية تبقى إحدى صلاحياتها الاساسية الا ان هذه الاخيرة لا تستطيع أداء دورها بشكل صحيح، إلا إذا دعمت الحكومات وكذلك الرأي العام حدودها وأبعادها الجديدة. (ميرل، ب.ت ص: ٢١٦)

حتى لا يحدث لبس بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية ينبغي أن نتذكر أن الدول هي اللاعب الاساسي في السياسة الدولية، وصناع القرار هم العناصر الفاعلة في السياسة الخارجية لكن هذا لا يعني التركيز على البعد السيكولوجي لصانع القرار، إذ ينبغي دراسة البيئة الداخلية والدولة المحيطة بصانع القرار إضافة الى دراسة الشخصية والذهنية لدى شخصية صانع القرار (نعمة، ١٩٧٩ ص:١٨). وتتلخص السياسة الخارجية بصياغة المصالح بصورة متناسقة تشمل الحياة العامة والنظرة الاستراتيجية بما يحقق منافع الأمة، أو بصهر تلك المصالح في أهداف يمكن تحقيقها بإدراك العلاقة بين ما هو موجود وما يمكن انجازه (بوعشة، ١٩٩٩ ص:١٢٩). وحول محتوى هذه المصالح فإنها تصنف حسب الأهمية، ويدرس أثرها على مصالح الدول الأخرى ثم تدرس مدى قدرة الدولة على تحقيقها دون المساس أو الاضرار بمصالح الدول الاخرى تجنباً للحروب أو التوتر (سامي، ١٩٩٧ ص: ١٨).

وقد تكون اتجاهات السياسة الخارجية محافظة أو تدخلية أو دفاعية أو هجومية، ن لكل دولة طريقتها في إتخاذ السياسة الخاصة بها تجاه العالم ولها نهجها الخاص في ميدان التنظيم الدبلوماسي . ويجب أن نوضح هنا بأنه لا يكفي أن نعتمد في دراساتنا للسياسة الخارجية على دراسة أنظمة الحكم والتركيز على البعد الداخلي للنظام السياسي . وإنما يجب أن نأخذ بعين الإعتبار الوضع الدولي في شكل العمليات السياسية . كما يجب التركيز عند دراسة السياسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية لإحدى الدول على معلومات أساسية عن تاريخ هذه الدولة والبيئة السياسية الإقليمية للتعرف على العوامل التي كيفت دور الدولة في الشؤون العالمية ولمواردها وطاقاتها الإقتصادية وتكوينها الإجتماعي وللنزعات الثقافية ونزعاتها العقائدية وتركيبها السياسي وللتغييرات في وضعها الدولي.

من هنا برزت أهمية وضرورة الإهتمام بدراسة المؤسسات المسؤولة عن السياسة الخارجية في كل دولة حيث أن هذه المؤسسات في كثير من البلدان المتقدمة لا تقتصر على السلطة التنفيذية والوزارات والسلطة التشريعية واللجان الهامة بل تشمل أيضا الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة غير الحكومية ووسائل الإعلام والرأي العام وأتحادات بمختلف أنواعها والجماعات السياسية والإجتماعية والدينية. (بوعشة، ١٩٩٩ ص:133).

كما برز مفهوم آخر في عالم السياسة الخارجية بعد أن تحققت أهمية السلاح النووي في فرض ميزان آخر تقاس من خلاله الدول في ميزان القوى وعظمتها ومكانتها في العالم بعد أن أثبت هذا السلاح فعاليته في فرض السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تم استخدامه في كل من هيروشيما وناجازاكي وهل هي دولة مؤثرة قادرة عسكريا وإقتصاديا لأن العامل العسكري قد أخذ يشكل مراكز الدول وتأثيرها في المسرح الدولي وبكل أسف فلقد أصبحت القدرة النووية هي التي يعتمد عليها تصنيف الدول العظمى دونما أخذ بأي إعتبارات أخلاقية أو إنسانية أو عدالة إجتماعية وأصبحت السياسات الخارجية لمعظم دول العالم هي وليدة سياسة التحالفات العسكرية في العالم حيث انقسم العالم إلى معسكرين رئيسين هما الولايات المتحدة ينضوي تحت لوائه دول حلف الأطلسي والمعسكر الثاني هو الإتحاد السوفياتي وينضوي تحت لوائه دول حلف وارسو وأصبحت دول العالم الثالث مسرحا لعمليات الصراع في بسط النفوذ للقطبين الأعظم(أبو الوفا، ٢٠٠٦ ص: ٤٥) .

ثانياً: مراكز صنع السياسة الخارجية:

١- خطاب الأمير

إن المراجع التي تستند إليها السياسة الخارجية للكويت فهي الدستور والقوانين المنظمة لذلك، وخطاب الأمير في افتتاح مجلس الامة، وكذلك خطابات وزير الخارجية وتصريحات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسؤولين عن السياسة الخارجية، ومقررات ومؤتمرات القمة العربية والامم المتحدة والمؤتمرات الاسلامية ودول هدم الانحياز ومجلس التعاون الخليجي. (الرومي، ٢٠١٠: ٥).

فلو نظرنا الى المادة الاولى من الدستور والتي تنص على "الكويت دولة عربية مستقلة كاملة السيادة ولا يمكن المساس بسيادتها أو أراضيها، وشعب الكويت جزء من الأمة العربية". كما أن المادة ٧٣ من الدستور تنص على الاتي "يعين الأمير الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين الدبلوماسيين لدى الدول الأجنبية ويعزلهم وفقاً للقانون ويقبل ممثلي الدول الأجنبية لدي". (دستور دولة الكويت)

٢- السلطة التنفيذية:

تعد العنصر الرئيسي في عملية اتخاذ القرار الخارجي إذ يترأسها رئيس الدولة مثل الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا أو رئيس الوزراء مثل بريطانيا، والذي ترتبط به مجموعة صلاحيات مهمة في مجال السياسة الخارجية، ويبرز ضمن هذا السياق دور وزير الخارجية في اتخاذ القرار الخارجي الذي يتفاوت بين الدور المؤثر الفاعل وبين الدور المحدود لعدة اعتبارات منها؛ دوره حزبياً في النظم الحزبية ومدى نفوذ وزير الخارجية الرئيس بالقيام بالشؤون الخارجية، إذ تتجدد صلاحيات وزير الخارجية، ومدى نفوذ وزير الخارجية وتأثيره قياساً بنفوذ الاجهزة الاخرى المتصارعة على سلطة اتخاذ القرار اضافة الى مدى خبرته الشخصية وادراكه ومعرفته (المشاقبة، ٢٠٠٢، ص:٥٦). وتتضح أهمية السلطة التنفيذية في عملية اتخاذ القرار:

أ- أنه في الشؤون الخارجية خصوصاً في أوقات الأزمات تكون الحاجة ملحة الى مركزية اتخاذ القرار لما لهذه الشؤون من أهمية، وجديتها من ناحية، ولامتلاك الممثلين السياسيين والعسكريين والاقتصاديين في الخارج الذين يقومون تقارير عن الاوضاع الخارجية لرئيس السلطة التنفيذية.

ب- أن بعضاً منهم يرى أن رسم السياسة الخارجية من قبل رئيس السلطة التنفيذية يكون بصورة أفضل مما لو وضعت من قبل هيئة جماعية كبيرة مثل البرلمان.

ت- أن تقدم وسائل المواصلات ساعد على التقاء رؤساء السلطة التنفيذية ضمن لقاءات قمة (السيد، ١٩٩٨: ص٢٠).

٣- السلطة التشريعية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليس لها دور كبير في مجال السياسة الخارجية بالمقارنة مع السلطة التنفيذية وهذا لا ينفي مشاركتها في بعض الشؤون الخارجية مثل التصديق على المعاهدات ورسم الميزانية والاشتراك في اعلان الحرب.... الخ. ففي بريطانيا يشارك البرلمان في مناقشة الأمور الخارجية دون أن يشارك في وضعها، ويقل دوره في حال تمتع رئيس السلطة التنفيذية بأغلبية برلمانية، وكذلك الحال في فرنسا حيث أنه بعيد عن المفاوضات وله حق المناقشة دون التصويت على السياسة الخارجية وإن كانت المناقشة لا تخلو من انتقادات لاذعة، وتبلغ حجم اهتمامات كل منهما بالشؤون الخارجية ٥% من المناقشات، ويتمتع الكونجرس الامريكي برلمانية حتى أنهن في بعض الأحيان يعارض من قبل أعضاء حزبه نتيجة للطبيعة اللامركزية للاحزاب الامريكية، ومن صلاحياته التصديق على المعاهدات، وله حق الموافقة على تعيين الممثلين الدبلوماسيين، ويستطيع استخدام صلاحياته في تقرير الاعتمادات المالية وبقطع الطريق أمام الرئيس في سياسته الخارجية (مهنا، ١٩٩٨: ٧٧). وهناك رأي لمن يقول: " إن السياسة الخارجية لا تهم البرلمان وإظهار بعض الاهتمام بالسياسة الخارجية ليس رد فعل سياسي جيد، فهذه أفضل وسيلة لأن يخسر الانسان مقعده ولذا فإن مناقشات السياسة الخارجية لا تثير أي اهتمام، وأعضاء البرلمان أنفسهم غير منجذبين بقضايا السياسة الخارجية" (محمد، ١٩٩٦: ص١٦١).

٤- الجهاز البيروقراطي

أعضاء هذا الجهاز هم المستشارون والخبراء، ويقوى دور هؤلاء عندما تكون القيادة ضعيفة، وتختلف مشاركة هؤلاء حسب قدراتهم الذاتية. وتتميز هذه الفئة بحجمها الهائل اضافة الى ثقلها وزيادة عنصر التخصص عندما تتسم السياسة الخارجية بالتعقيد، ولا تخفى خطورة هذه الفئة عندما تؤثر مصلحتها الخاصة على المصلحة العامة، أو تغدو عامل ضعف يسبب تشتت السياسة الخارجية بحيث تنشر معلومات لا تطابق الواقع وخلاف ذلك من أخطاء بسبب صعوبة الترابط أو إيثار المصالح الخاصة أو ضعف الوعي السياسي.

المبحث الثاني : الكويت في المحيط العربي والمحيط الدولي

فيما يلي استعراض لوضع الكويت في المحيط العربي والمحيط الدولي من خلال التحدث عن سياسة الكويت الخارجية في كلا المحيطين.

ان كافة التوجهات والوسائل التي تنتجها السياسة الخارجية ما هي الا تحقيق الاهداف والمصالح القومية للدولة، وهذا ما نجده على مر المراحل التي تمر على تاريخ أي دولة وكذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك عوامل ومحددات سواء جغرافية اواقتصادية أو اقليمية أو عسكرية هي التي تحدد وتؤثر على اهداف السياسة الخارجية للدول.

من المعروف على مستوى العلوم الاجتماعية بما في ذلك أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، أن إعطاء تعريف لمفهوم معين يكون من ثنايا خصائصه المشتركة، مما يعطي من الناحية النظرية إطاراً منهجياً ومعرفياً لرصد حدود الظاهرة، إلا أننا في الواقع نصطدم بتعدد واختلاف التعاريف باختلاف المفكرين واختلاف مرجعياتهم الفكرية حول الظاهرة الواحدة، كما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية، المر الذي يعكس مدى تعقيدها.

يرى بهجت قرني أن التحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية يمثل نقطة البدء في التحليل، فهل تعني هذه الأخيرة أهدافاً عامة، أم أفعالاً محددة، أم هي قرارت واختبارات صعبة (قرني وهلال، ٢٠٠٢، ص: ٢٩) إضافة الى ان ما يميز السياسة الخارجية هو تعدد محدداتها والجهات التي تصنع قراراتها وترسم توجهاتها، وأكثر من ذلك فهي توجه نحو بيئة الثابت فيها هو التغير المستمر.

وتقوم وزارة الخارجية بتنفيذ هذه السياسة عبر سفارتها في الخارج، والمشاركة بالمؤتمرات وتبادل الزيارات والمراسلات بين المسئولين، والتعبير عن هذه السياسة بوضوح عن طريق الخطب والتصريحات للمسئولين في الدول.

وترتبط سياسة الكويت الخارجية المعاصرة باستقلال البلاد في ١٩/ ٦/ ١٩٦١م، عندما ألفت اتفاقية الحماية الموقعة مع بريطانيا بتاريخ (٢٣/ / ١٨٩٩)، وفي تلك الحقبة هيمنت الحكومة الكويتية على ادارة شئون ابلاد الخارجية. وبالرغم من أن الحكومة البريطانية أصبحت مسؤولة عن إدارة مصالح الكويت الخارجية وحماية سيادة وأمن البلاد في نهاية القرن التاسع عشر، إلا أن حكومة الكويت أصبحت مع الوقت شبه مستقلة في إدارة شؤون البلاد الخارجية، وهيأت نفسها للمشاركة في الانشطة السياسية المختلفة قبل حصولها على الاستقلال الفعلي، سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي. (أسيري، ٢٠٠٠، ١٩٥)

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الكويت في المحيط العربي.

المطلب الثاني: الكويت في المحيط الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول : الكويت في المحيط العربي

على الرغم من ضيق رقعة دولة الكويت، وقلة عدد سكانها، فقد تمكنت من أن تلعب دوراً سياسياً عربياً ودولياً بارزاً جاوز حجمها بمراحل عدة، فقد اتسمت سياسة الكويت الخارجية تجاه العالم العربي بالانفتاح الشامل على كافة الدول العربية مهما اختلفت وجهات نظرها وتضاربت آراؤها ونظمها السياسية. (المضيئان، ٢٠١٠: ٣٠).

إن إيمان دولة الكويت بوحدة المصير العربي قد حداها لأن تعمل في نظام جامعة الدول العربية على بناء صرح التضامن العربي، وتبعاً لتعدد مشاكل العالم العربي، وتفاوته في مسيرة النهضة، تعددت مساهمة دولة الكويت المادية والعسكرية الفعالة في تأكيد التضامن العربي، وتحقيق أهداف الأمة العربية، وقد ذهبت في تأدية هذا الواجب المقدس إلى أبعد الحدود، بالدعم المباشر وتقديم المساعدات المادية الضخمة لتمكين الفلسطينيين من مواصلة كفاحهم، ودعم دول المواجهة في الصمود أمام أية غزوة جديدة. فقد شاركت القوات الكويتية في حرب ٥ يونيو ١٩٦٧، وحرب الاستنزاف على جبهة قناة السويس في مصر، عن طريق إرسال "لواء اليرموك" من الكويت إلى ساحة القتال في مصر ليشارك إلى جانب القوات العربية في معركة المصير العربي. كذلك شاركت القوات الكويتية في حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣ التحريرية، التي حطمت أسطورة التفوق الإسرائيلي. كما أرسلت الكويت مفرزة (وحدة عسكرية) أخرى من قواتها إلى الجولان لمحاربة العدو هناك مع القوات السورية أثناء حرب ١٩٧٣.

وعندما توقفت الحرب عام ١٩٧٣ في أعقاب تدخل القوى الكبرى في الصراع العربي-الإسرائيلي، وسعيها لتوجيه الصراع نحو المفاوضات للخروج من أزمة الشرق الأوسط على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر عام ١٩٦٧ والقاضي بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، لعبت الكويت دوراً بارزاً في المعركة الدبلوماسية، إذا استخدمت مع بقية الدول الشقيقة المنتجة، سلاح النفط، بصورة فعالة للوصول إلى الحق العربي وإقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فبعد حرب يونيو ١٩٦٧، قررت الكويت وقف تصدير النفط إلى الدول المساندة للكيان الصهيوني، ووضعت جميع شركات النفط العاملة في الكويت تحت إشراف دقيق للحكومة، كذلك شارك الوفد الكويتي برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح في مؤتمر القمة العربي الرابع للملوك والرؤساء العرب في الخرطوم عام ١٩٦٧ وتم تدارس الموقف العربي ووضع خطة عربية مشتركة لإزالة آثار العدوان والدعم المالي للدول العربية المتضررة من حربها مع "إسرائيل". وتزويدها بأحدث الأسلحة حتى تستطيع مواجهة العدو الصهيوني، وكانت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويت واحدة من ثلاث دول عربية هي ليبيا والمملكة العربية السعودية التي تكفلت بتقديم العون المالي لكل من سوريا ومصر والأردن. (المضيان، ٢٠١٠ : ٣١)

وفي حرب أكتوبر ١٩٧٣ تم إيقاف تصدير النفط مع الدول العربية المصدرة للنفط للدول الداعمة للكيان الصهيوني مما أدى إلى تحقيق نصر عربي وتأييد عالمي للقضية العربية، كما شارك الوفد الكويتي الذي يرأسه الشيخ صباح السالم الصباح أيضاً في مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ مع إخوانه الملوك والرؤساء العرب لدعم الدول المتضررة جراء حروبها مع إسرائيل وتأكيد مساندتهم لمنظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها لأول مرة كممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.وهكذا يمكننا أن نرى سياسة الكويت ارتكزت على تحقيق التضامن العربي، وإزالة الفرقة والتمزق بين الحكومات العربية، والعمل على حل الخلافات عن طريق الدبلوماسية الهادئة، وفي هذا السياق رحبت الكويت باستقلال كل من الدول العربية الشقيقة : البحرين وقطر وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، وبإنضمام كل منها لعضوية جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، وأبدت الكويت استعدادها الدائم لتقديم كل عون ممكن لهذه الدول الشقيقة ولتوثيق العلاقات معاً في كافة المجالات. (قلعجي، ١٩٧٥: ٢٨).ونجد أن دور الكويت في المحيط العربي يظهر من خلال:

١. مجلس التعاون الخليجي : تؤثر الدول العربية في عملية الاستقرار السياسي في الكويت بسبب المعاهدات المبرمة بين الكويت ودول الخليج العربي إذ أن للكويت علاقات متينة مع السعودية سيما أن الكويت دولة صغيرة ومعرضة للخطر الخارجي بالأخص الخطر الإيراني حالياً وفي المستقبل، لذا شجعت الكويت بدعم من السعودية تشكيل المجلس التعاوني لدول الخليج، وبموجب ميثاق يضم أكثرية دول الجزيرة العربية والخليج ومن أهم غايات هذا المجلس رسم الخطوط الأساسية بقضايا الدفاع المشترك وشؤون الأمن في أقطار هذه الدولة، وإبعاد المنطقة من الأخطار الأجنبية، لذا فإن السياسة الخارجية الكويتية تتأثر بمخرجات مجلس التعاون الخليجي مما يؤثر في عملية الاستقرار السياسي في الكويت (الجاوشلي، ١٩٨٦: ٢٧٢).
٢. دول الجوار : انزعجت دول الجوار الكويتي من الممارسة الديمقراطية في الكويت، وخاصة تلك المتعلقة بالاستجوابات المتكررة، التي وصلت حد استجواب رئيس الوزراء وهو موقع متقدم في تراتبية الدول إضافة لكونه من العائلة الحاكمة، حيث تعتبر سابقة مهمة في الممارسة الديمقراطية محرجة للمحيط، الذي لجأ إلى تأزيم متكرر للعملية السياسية في الكويت ودفعها إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي من خلال: ١) القبائل التي لها امتدادات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الجوار الكويتي ومصالح وعلاقات نسب، ٢) الإسلام السياسي الذي يمثله التيار السلفي المتشدد غير المقتنع أصلاً بالديمقراطية، لكنه استخدمها كأداة لتحقيق طموحه في قيام دولة إسلامية رائدة، ٣) بعض النواب والتجار الذين لهم تطلعات إلى الوصول إلى السلطة وتحقيق مزيد من النفوذ (شمس الدين، ٢٠١٢).

٣. العراق : إن احتلال العراق للكويت تسبب في حالة من عدم الاستقرار السياسي (أبو بكر وغانم وزكي، ٢٠١٢)، فقبل الغزو العراقي للكويت لم يكن وجود التشكيلات السياسية في الكويت ونشاطاتها في الكويت علنياً بل أقرب إلى السرية أو شبه السرية، وكانت في معظمها امتدادات لتنظيمات عربية أو إسلامية خارجية ترتبط بعلاقات تنظيمية عضوية أو تاريخية وبعد التحرير أعلنت التنظيمات السياسية عن وجودها، وتأسست تنظيمات جديدة مثل الحركة الدستورية الإسلامية كفرع كويتي لجماعة الإخوان، لذا تنازعت القوى السياسية القديمة والجديدة المواقف والاتجاهات مما سبب حالة من عدم الاستقرار السياسي، إذ كان واضحاً أن القوى السياسية الفاعلة والنشطة في الساحة الكويتية تسير نحو حالة من القطبية الثنائية بين التيارات الدينية وبين التيارات غير الدينية، وفي خضم هذه الظروف تشكل المنبر الديمقراطي الكويتي، والذي خطط أن يكون قوة سياسية تنضوي تحتها جميع القوى والتيارات من خارج القوى الدينية، وبسبب تداعيات الغزو العراقي للكويت، اهتزت نظرة الكويتيين في فكرة القومية العربية، وتبعاً لذلك شهدت المرحلة التي سبقت الانتخابات حالة من عدم الإستقرار السياسي في المواقف والاتجاهات، إذا شهدت إعادة تعويم للعديد من التيارات الفكرية والسياسية (السعيدي، ٢٠١٠: ٥٥-٥٦).

٤. إيران : ساهم انتصار الثورة الإسلامية التي قادها الخميني في إيران منذ أواخر السبعينيات في تعضيد الشعور الديني والمذهبي بعد ذلك التاريخ، حيث أدى إلى ولادة حالة استقطاب مذهبي بين الشيعة والسنة ساهم في تكثيف التحشيد والتعبئة في صفوف الجماعات الدينية إلى وقتنا الحاضر، وكانت النتيجة الحتمية هي اختلاف في المواقف والاتجاهات مخلفة حالة من عدم الإستقرار السياسي (السعيدي، ٢٠١٠: ٨٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : الكويت في المحيط الدولي

كما تميزت سياسة الكويت الخارجية بالانفتاح على العالم العربي مهما كانت أنظمة الحكم فيه، كذلك كان نهجها تجاه العالم الخارجي على اختلاف أنظمته ومعسكراته انطلاقاً من التمسك بمبدأ الحياد الإيجابي، والإقرار بحق الشعوب المكافحة في تقرير مصيرها على ترابها الوطني بعيداً عن الضغوط السياسية والاقتصادية لدول العالم الكبرى، وإقامة العلاقات بين أفراد الأسرة الدولية على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير.

إن إيمان الكويت بالقومية العربية والأخوة الإسلامية، والسلام القائم على العدالة هو ما يدفعها إلى انتهاج سياسية الحياد وعدم الانحياز إلى المعسكرات الدولية شرقية كانت أم غربية، ووقوفها دائماً إلى جانب حركات التحرر الوطنية بمعارضتها للمواقف العنصرية والاستعمارية الرامية إلى استغلال الشعوب وهدر كرامتها ونهب ثرواتها، وطالبت بسحب جميع القوات الأجنبية من أراضي الدول الأخرى، وعلى الأخص من منطقة الهند الصينية، كما أعلنت استنكارها للوجود الغير الشرعي لحكومة جنوب افريقيا في ناميبيا، ودعت إلى تضافر الجهود الدولية من أجل إنهاء هذا الوجود، كما استمرت في تأييدها لحركات التحرر الإفريقية وشجبها للاستعمار والتفرقة العنصرية. (قلعجي، ١٩٧٥: ٣٣١).

ولم تترك وزارة الخارجية مناسبة دولية إلا واشتركت فيها، لا سيما إذا كان موضوعها يتفق مع المبادئ الإنسانية التي تؤلف ركائز التراث العربي ودعائم الدستور الكويتي، فانضمت سنة ١٩٦٣ إلى ميثاق الرق الذي يقضي بإلغاء الرقيق وتحريم الاتجار به، وانضمت في سنة ١٩٦٤ إلى اتفاقية "المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة". وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية للاستعانة بالذرة في الأغراض السلمية وأهمها معالجة الأمراض المستعصية، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا الصدد، ووافقت سنة ١٩٦٥ على معاهدة حظر معظم الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء والتي وقعتها معظم الدول الكبرى. وانضمت في سنة ١٩٦٧ إلى الاتفاقية الدولية بالقضاء على التفرقة العنصرية بكافة أشكالها، وهي تعد من أهم الاتفاقات التي عقدت في نطاق الأمم المتحدة في مجال مكافحة العنصرية والتمييز العنصري. (المضيان، ٢٠١٠: ٣٤).

أما عن دور الكويت في المحيط الدولي فيمكن بيانه كما يلي :

١. الولايات المتحدة الأمريكية : تهتم الولايات المتحدة بمنطقة الخليج العربي، لذا ارتبطت بها بعلاقات إستراتيجية سياسية واقتصادية وعسكرية، وفي العقدين الآخرين كثفت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمريكيا جهودها في الفرض على دول الخليج العربي بما فيها الكويت تطبيق النظام الديمقراطي، من خلال إطلاق الحريات، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وتنمية مؤسسات المجتمع المدني، وفي المحصلة كانت استجابة هذه الدول ضعيفة، إذ تبنت وروجت حكومات تلك الدول الرأي القائل "دعوات لتطبيق القيم الغربية على المجتمعات الخليجية"، وكان هناك رأي آخر أيضاً وَصَفَ أهل الخليج "بأنهم غير مستعدين لفهم هدف الديمقراطية، والحريات السياسية، وحقوق المرأة" وأيٍ كان توجه الحكومة الكويتية إلا أن الولايات المتحدة بقيت تشكل عامل مهماً في عملية الإستقرار السياسي في الكويت (العجمي، ٢٠٠٩: ٦٠٧).

٢. موقف الدول الغربية : تختلف معايير التقييم الدولية للنظام السياسي الكويتي عن المعايير المحلية، فالمعايير الدولية تركز على استقرار البلد وعلاقة السلطة بالمجتمع المحكوم، ومستوى التنمية أو التراجع التنموي في القطاعات المختلفة، وفي ضوء هذه المعطيات يتم احتساب مدى الإستقرار السياسي، أو التقدم الديمقراطي في البلاد نسبة إلى الدول العالمية الأخرى، وعندما تكون النتيجة متدنية تتزايد الضغوط نحو دفع البلاد لاتخاذ المزيد من الإجراءات الديمقراطية وخاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان (البغيلي، ٢٠٠٨: ٢٧).

٣. الإعلام الدولي : شكلت وسائل الإعلام ضغطاً قوياً على الحكومة الكويتية لدفعها لاتخاذ إجراءات جادة في تبني النهج الديمقراطي، فبعد التحرير ثم الإعلان عن إعادة الحياة لمجلس الأمة، ودعت الحكومة الكويتية لإجراء انتخابات مجلس الأمة في أكتوبر ١٩٩٢، وكان الهدف إعطاء صورة جدية للأوضاع لدى دول التحالف، ونتيجة للضغوط الإعلام الدولي المؤيد للمشاركة الشعبية ازدادت الصدامات الشعبية مع الحكومة مما تسبب في حالة من عدم الإستقرار السياسي (أسيري، ٢٠١٢: ١٣٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : محددات السياسة الخارجية الكويتية

يستعرض الباحث فيما يلي أهداف ومبادئ السياسة الخارجية الكويتية، وذلك من خلال تفصيل الأهداف، وذكر مراحل تطور السياسة الخارجية ، ومن ثم الحديث عن ملامح ومراحل تطور السياسة الخارجية الكويتية. وبيان ثوابت ومبادئ هذه السياسة، ثم ذكر العوامل الخارجية المحددة لسياسة الكويت الخارجية، لبيان العوامل الاقتصادية المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية.

إن أية سياسة خارجية حينما تخرج وراء حدود الدولة فإنها تلتقي بغيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى وهي تسعى للبحث عن إنجاز أهدافها وقيمها وأن التفاعل الناجم عن ذلك يطلق عليه بالسياسة الدولية، أي التفاعل السياسي الدولي الذي ينطوي في آن واحد على نمط من الصراع والتعاون (المشاقبة، ٢٠٠٢، ص١٦) .

ولمزيد من التفصيل سيتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: أهداف ومبادئ السياسة الخارجية الكويتية.

المبحث الثاني: ملامح ومراحل تطور السياسة الخارجية الكويتية

المبحث الثالث: العوامل الخارجية المحددة لسياسة الكويت الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : أهداف ومبادئ السياسة الخارجية الكويتية.

تتلخص السياسة الخارجية بصياغة المصالح بصورة متناسقة تشمل الحياة العامة والنظرة الاستراتيجية بما يحقق منافع الأمة، أو بصهر تلك المصالح في أهداف يمكن تحقيقها بإدراك العلاقة بين ما هو موجود وما يمكن إنجازه.(بوعشة،١٩٩٩،ص١٢٩)

وحول محتوى هذه المصالح فإنها تصنّف حسب الأهميّة، ويدرس أثرها على مصالح الدول الأخرى ثم تدرس مدى قدرة الدولة على تحقيقها دون المساس أو الإضرار بمصالح الدول الأخرى تجنّباً للحروب أو التوتّر .(سامي، ١٩٩٧، ص١٨)

ويشترك في عملية اتخاذ القرار الخارجي عدد من الأجهزة الفرعية سواء بالتنفيذ أو الاستشارة أو توزيع الأدوار أو تفويضها إلى مستويات مختلفة.

إن الدراسة العملية للعلاقات الدولية تنطوي على دراسة الظواهر الدولية بشكل موضوعي وشامل وإلقاء الضوء على الأسباب والعوامل المحددة لتطورها، أي أنها تعني إيجاد روابط ضرورية تشتق من طبيعة الأشياء.

ومن أهداف السياسة الخارجية:

١. حماية الوجود الذاتي ودعم الأمن القومي.

٢. زيادة مستوى الثراء والرفاه الاقتصادي.

٣. الدفاع عن أيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج بقصد خلق قناعات بهذه المبادئ لدى وحدات دولية أخرى.

٤. تدعيم هيبة الدولة ومكانتها في المجتمع الدولي.(العزام، ١٩٩٩، ص١٥)

٥. السلام والأمن الدوليين كهدف للسياسة الخارجية وهذا ما يبرر الاشتراك بمساع حميدة لفض الخلافات والحيلولة دون تطوير النزاعات وتقريب وجهات النظر.

أما المراجع التي تستند إليها السياسة الخارجية للكويت فهي الدستور والقوانين المنظمة لذلك ، وخطاب الأمير في افتتاح مجلس الأمة ، وكذلك خطابات وزير الخارجية وتصريحات المسئولين عن السياسة الخارجية ، ومقررات ومؤتمرات القمة العربية والامم المتحدة والمؤتمرات الاسلامية ودول عدم الانحياز ومجلس التعاون الخليجي (الرومي، ٢٠١٠، ص٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولمزيد من التفاصيل سيتم تناول هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الكويتية.

المطلب الثاني: مراحل تطور السياسة الخارجية.

www.manaraa.com

المطلب الأول : أهداف السياسة الخارجية الكويتية

في الواقع أن أساس السياسة الخارجية يكمن في مهمة الدولة لتعظيم قيمها ومصالحها وبما أن السياسة الخارجية تتحرك نحو المسرح الدولي فإنها ستلتقي بغير ها من السياسات الخارجية وأن السياسة الدولية هي ممارسة للاختلافات الموجودة في قيم المجتمع الدولي.

ومن هنا نجد أن ظاهرة السياسة الدولية هي جزء من العلاقات الدولية إلا أن أساس هذه العلاقات يرجع إلى السياسة الخارجية التي هي بمثابة الأم لكل النشاطات والتفاعلات في العلاقات الدولية، فالسياسة الخارجية هي التي تكوّن السياسة الدولية والسياسة الدولية التي تخلق العلاقات الدولية (الهزايمة، ١٩٩٩، ص٢٦).

وفي السياسة الدولية ثمة ثوابت دولية تعارفت عليها دول العالم مهما اختلفت سياساتها وميولها الأيديولوجية، وقد أقرّ العرف الدولي والقانون الدولي العام ومبادئ الأمم المتحدة هذه التقاليد والأعراف.

وتمتلك الكويت كوحدة سياسية دولية السمات والخصائص المميزة المتعلقة بسياستها الخارجية والتي تتلخص بوجود مجموعة من الأهداف التي تسعي الى تحقيقها ، كما ان الكويت تؤمن ايمانا عميقاً بالسلام العالمي وبالعدالة كقاعدة في التعامل الدول وبالتفاوض كأساس لحل المشكلات الدولة كما أنها تؤمن بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وبأهمية الأمم المتحدة وبمبادئها وأهدافها وتلتزم الكويت بمبدأ الشرعية في معاملاتها وعلاقاتها الدولية ، وتحترم المواثيق التي تعقدها مع الدول الأخرى بما يتفق مع مصالحها الوطنية والمصالح العربية والاسلامية ، كما أن علاقاتها مع الدول الصديقة تقوم على اساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة (www.Kuna.Kw/KuwaitAr5.Htm).

ان السياسة الكويتية الخارجية لها ثلاثة أهداف أساسية عامة تنطلق **أولاً** من خصائص الأمن السياسي والعسكري ، **وثانياً** المبادئ والقيم ، و هي حماية المصالح العربية والقيم الإسلامية ، **وثالثاً** مفهوم العدالة ، بمعنى أن "رسالة" الدولة الإنسانية في إسهام فائض الدولة مع الدول العربية ودول العالم الثالث والأقل ثراء ، و "مهمة" النظام السياسي هي استثمار عوائد البلاد المالية (أسيرى، ١٩٩٣، ص٤٠).

ويمكن تلخيص أهداف السياسة الخارجية الكويتية في النقاط التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. حماية أمن الدولة وسيادتها واستقلالها .

٢. حماية المصالح والقيم العربية والاسلامية والحفاظ على وتيرة متسقة من الارتباط بالدول العربية والاسلامية وقضايا الأمة الاسلامية بشكل عام .

٣. تطبيق مفهوم العدالة في العلاقات الدولية من حيث خاصية توزيع الثروة الكويتية الفائضة عن حاجتها بصورة إنسانية على الدول والشعوب العربية والإسلامية ومن ثم دول العالم الفقيرة والنامية .

٤. استثمار فوائد سياسة مشاركة في توزيع الثروة أو مساعدات الدول الأخرى على صيغة إقامة شبكة علاقات دولية تخدم قضايا الكويت الوطنية والإقليمية أولا ومصالح العالمين العربي والاسلامي ثانيا ، من خلال ضمان وقوف الدول التي تساندها الكويت ماديا الى جانبها في القضايا الوطنية ، فضلا عن القضايا القومية .

٥. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة ، ورفض اي محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية.

٦. رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية ، واتخاذ جانب المعتدى عليه وتأييده في موقفه لدفع الظلم عنه .

٧. ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي ، والحيلولة دون دخول المنطقة في حالة من حالات الاضطراب وعدم الاستقرار .

٨. تحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي على الصعد المختلفة .

٩. استغلال علاقات الكويت الخارجية وثروتها المالية والنفطية في سبيل دعم قضايا المنطقة العادلة ، خاصة القضية الفلسطينية .

وتعني جملة الأهداف في ما تعنيه استمرار تماسك الدولة من خلال ضمان وحدة البلاد واستقرارها الأمني وبقائها خارج الصراعات العربية – العربية والحفاظ على الذات الكويتية والتجانس الداخلي من خلال استيعاب الاختلافات والتناقضات المحلية (أسيرى، ٢٠٠٠، ص١٩٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعني هذه الأهداف ، استمرار قوة وتماسك الدولة من خلال ضمان وحدة البلاد واستقرارها الأمني ، وبقاء البلاد خارج الصراعات العربية والحفاظ على الذات الكويتية والتجانس الداخلي من خلال استيعاب الاختلافات والتناقضات المحلية ، ومن ناحية اخرى ، فإن مبادئ القومية العربية تقود وتؤثر في سياسة الكويت ، ومعيار المصالح العربية هو إحدى خصائص سياسة الكويت الخارجية ، وخاصة في بداية استقلال الدولة ، وفي فترة السبعينات أخذ البعد الإسلامي منحى جديد في توجهات الكويت الخارجية ، وذلك عند تبني شريعة الإسلام ومبادئه في الإخاء والعدالة والتعاضد بين المسلمين ، وآخر هذه التوجهات هي تنامي الشعور الرسمي والشعبي بضرورة مد يد المساعدة لشعوب الخليج والعالم العربي ، ودول العالم الثالث . وقد ترجم هذا الإحساس تجاه هذه الدول بتقديم المساعدات المالية والتعليمية والاجتماعية لدول الجنوب والخليج العربي وإنشاء مؤسسات تمويلية مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية ، إضافة إلى إنشاء مؤسسات شبه رسمية لتقديم العون للشعوب الفقيرة في آسيا وأفريقيا . ومن جانب آخر ، فإن ضمان مستقبل آمن يعني استثمار عائدات البترول على أسس علمية واقتصادية بحتة من خلال الاستثمار الخارجي.

وتمثلت أدوات وأساليب ووسائل تحقيق وتنفيذ هذه الأهداف في مجالها الخارجي بالأدوات الاقتصادية والسياسية وأقلها عسكرية (أسيرى، ٢٠٠٠، ص١٩٨).

ويأتي تفعيل اهداف السياسة الخارجية الكويتية من خلال محورين رئيسيين :

المحور الأول: سياسي وأمني

حددت الكويت أربعة أهداف رئيسية لسياستها الخارجية في المجال السياسي والأمني وهي (المضيان،٢٠١٠، ص٥٦):

١. دعم جهود المجتمع الدولي نحو إقرار السلم والامن الدوليين.

٢. الالتزام بالشرعية الدولية.

٣. التعاون الإقليمي والدولي (هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة عدم الانحياز)

٤. المساهمة في الإنماء الاقتصادي والتنمية البشرية وبالتعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولتحقيق ذلك تحركت الكويت ضمن دوائر، مرتبة حسب الأولوية:

الدائرة الأولى: منطقة مجلس التعاون الخليجي:

العمل على ترسيخ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج بالتعاون مع دول مجلس التعاون الشقيقة ، وتعزيز التكامل الاقتصادي وصولا إلى الوحدة الخليجية المنشودة.

الدائرة الثانية: العربية :

المساهمة الفعالة مع الدول العربية الشقيقة والمجتمع الدولي من أجل حل الصراع العربي الإسرائيلي بما يضمن قيام دولة فلسطين ذات سيادة مستقلة طبقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والمبادرة العربية للسلام، والعمل الحثيث على إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل. (المضيان،٢٠١٠، ص58) .

الدائرة الثالثة: الاسلامية

انضمت دولة الكويت الى عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٦٩ كعضو مؤسس ، حيث شاركت في جميع أنشطتها بدءا من أول مؤتمر قمة إسلامي كما انضمت لعضوية كل المؤسسات والصناديق والمراكز واللجان والاتحادات الاسلامية التي أنشئت ومنها البنك الاسلامي للتنمية عام ١٩٧٥ ، ومنظمة إذاعات الدول الاسلامية عام ١٩٧٥ والغرف الاسلامية للتجارة والصناعة ١٩٧٩ ، ووكالة الانباء الاسلامية عام ١٩٧٣ ، والمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة عام ١٩٨٢ (الدعيج، ٢٠١٠، ص٢٢).

الدائرة الرابعة : الافريقية

تضع الكويت ضمن اولوياتها تقديم المساعدة الى الدول النامية وكذلك الدول الافريقية الفقيرة ، فاختيرت الكويت للتحدث باسم الدول النامية امام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (يونكتاد) الذي انعقد في مانيلا بالفلبين بين ٧ مايو الى ١ يونيو ١٩٧٩ وكان الاختيار بمثابة لفتة تكريم خاصة لدولة الكويت التي طالما طالبت بمساعدة الدول الأقل نمو (الرومي، ٢٠١٠، ص٧).

الدائرة الخامسة : الاوروبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حرصت الكويت بطلب عضوية المنظمة الدولية للمشاركة في المنظمات والوكالات التابعة لمنظمة الامم المتحدة ، فشاركت رسميا منذ استقلالها عام ١٩٦١ في انشطة منظمة الصحة العالمية ، ومنظمة العمل الدولية ، واتحاد البريد العالمي ، ومنظمة الطيران المدني ، وغيرها من المنظمات .

منحت الولايات المتحدة الاميركية الكويت صفة الحليف الاستراتيجي خارج حلف الناتو في ٢٠٠٤/٤/١ ، وذلك لدعمها الكامل للتحالف الاميريكي – البريطاني في العراق ، كما بادرت حكومة الكويت عبر جهاز الامن الوطني استضافة مؤتمر الناتو ودول الخليج بالتعاون مع قسم الدبلوماسية العامة في الحلف وذلك خلال الفترة من ١١- ١٢ ديسمبر ٢٠٠٦ بهدف الارتقاء بمستوي الفهم المتبادل والتعاون الثنائي بين دول الخليج العربي وحلف الناتو ضمن إطار مبادرة اسطنبول للتعاون .

وانضمت دولة الكويت لمنظمة التجارة العالمية (W.T.O) بتاريخ ١٩٩٥/١/١ فهي مرتبطة ارتباطا تجاريا بالمنظمات الخارجية (الدعيج، ٢٠١٠، ص٢٦).

المحور الثاني: اقتصادي وتنموي

التنمية البشرية: تعمل الكويت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، باعتباره الذراع الاقتصادي للسياسة الخارجية، على دعم جهود المجتمع الدولي نحو استقرار الدول في طور النمو، من خلال برامج تنموية تسهم في تحقيق تقدمها ورخائها.

إن هذه الرسالة التي تقدمها الكويت من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ذات الطبيعة الإنسانية النبيلة، أضحت مسارا ذا بعدً شمولي غير محدد بإطار معين، فغطت قروض الكويت الإنمائية الميسرة ومنحها الاقتصادية شتى بقاع الأرض. وبدأت الكويت عهدا جديدا وانتقلت من الدبلوماسية الوقائية الى الدبلوماسية الواعدة الاقتصادية ، وقد اقتضي ذلك إعادة رسم سياسة ودبلوماسية الكويت بهدف دعم ثلاثة أهداف رئيسية لرؤية الكويت الإستراتيجية يمكن تلخيصها على النحو التالي(الشاهين، ٢٠٠١، ص١٤):-

١. التحول إلى الدبلوماسية الاقتصادية هو لتغطية أهمية الموقع الجغرافي لدعم الأهداف الوطنية ، حيث أن الكويت من خلال موقعها الجغرافي الهام تقف نحو نهاية طريق الحرير من الصين الى الشرق الاوسط ، وتحاول إحياء هذا الطريق القديم من خلال إقامة مدينة جديدة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شمال الكويت يطلق عليها مدينة الحرير ، وسيكون فيها ميناء كبير ولها مسار وخطوط سكك حديدية تربطها بالعراق والسعودية وبقية دول الخليج.

٢. أن الكويت تتحول من نظام مغلق على بيئة أكثر انفتاحا فقد تم تحرير طلبات الحصول على تأشيرات الدخول من المطار مباشرة ، وهناك ايضا سياسة الاجواء المفتوحة open sky حيث تتمكن كل الطائرات من خلال شركات الطيران المختلفة ان تهبط في الكويت وتعمل على تنظيم رحلاتها ، وبذلك تتمكن من الاتصال بالعالم على نحو اسرع وافضل وتنافسي كذلك تم تحرر الاقتصاد الكويتي وإنهاء نظام احتكار المصارف المحلية ، فقد أصبحت هناك مصارف اجنبية تعمل في الكويت ، وهناك ايضا قوانين لتنظيم الاستثمار مما ادي الى قيام شركات كثيرة إضافة الى القيام بتحديث نظم الاتصالات والتفاوض مع خمسة كتل اقتصادية كبيرة عالمية للتوصل الى اتفاق معها ، وهناك ايضا المفاوضات الجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوروبي لقيام مناطق تجارة حرة بين الجانبين .

٣. انتقال الكويت من النظم القائمة على اتخاذ قرارات مركزية الى نظم شفافة تقوم على اساس المسائلة وكذلك توسيع المشاركة السياسية وقاعدتها ، وقيام المؤسسات السياسية فقد صدر قرار منح المرأة كافة حقوقها السياسية وتم اختيار سيدة لدخول مجلس الوزراء كما تم تحرير منظمات المجتمع المدني والدفاع عن القضايا التي تهم الراي العام مما أدى إلى انتعاش هذه النظم للاتحادات والروابط وتم إنهاء احتكار انشاء الصحف وتوسيع نطاق ذلك حيث يمكن لأي شخص ان يقوم بإصدار صحيفة وتم اصدار تراخيص جديدة لأكثر من عشر صحف كما أن هناك محطات تليفزيونية خاصة جديدة تم إنشائها كما تم إنشاء إدارة اقتصادية في وزارة الخارجية والتي تختص بدعم الرؤية الاقتصادية للدبلوماسية الكويتية وقد أدى هذا الأمر إلى أن يصبح العمل الاقتصادي جزءا هاما من العمل الدبلوماسي والسياسي (الدويهيس، ١٩٩٨، ص٨٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : مراحل تطور السياسة الخارجية

يلاحظ أن مفهوم السياسة الخارجية قد أخذ اتجاهاً مهماً وبارزاً في بداية القرن العشرين مع وجوده منذ نشأة الدول.

هذه السياسة تعالج مشكلات ما وراء الحدود انطلاقاً من موقع الدولة ضمن نطاقها الإقليمي والدولي، وتسعى هذه السياسة لتحقيق أهدافها وغاياتها التي يفرضها النطاق الجغرافي على صانعي القرار بما يتوافق معها ويحقق أهدافها(العلايا، ٢٠٠٩، ص١).

عندما نعرف كلمة السياسة الخارجية يمكننا القول بأنها إحدى وسائل السلطة التنفيذية في تعاملها مع العالم الخارجي عبر العلاقات الدولية ، واستخدام الدبلوماسية في التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات.

وإن كانت هناك بعض الآراء الأكاديمية تحاول التركيز على الصراع كسمة مميزة للعلاقات بين الدول ، بينما أننا لا نميل إلى ترجيح ذلك دوما ، إذ أن الواقع السياسي الدولي يشير الى أن نسبة عالية من التفاعلات الدولية إنما هي تفاعلات تعاونية تتم عبر صيغ سليمة لا علاقة لها بالصيغ الإكراهية التي تتسم بها علاقات الصراع ، ففي أحيان كثيرة ينتصر التعاون والتضامن والتفاوض على المجابهة

ومما لا شك فيه أن الرأي الأرجح هو ذلك الذي يذهب إلى أن العلاقات الدولية لا يمكن أن تتم داخل ذلك الإطار الذى يجمع بين خصائصهما معاً ، وتمايزهما وضرورة فهمهما كل على انفراد ، باعتبار أن الفهم الموضوعي لكل ظاهرة إنما يعد مقدمة لا غنى عنها للتعامل الكفوء معها (نعمة، ١٩٧٩، ص١٨).

أن السياسة الخارجية تتألف من مقدرات وأفعال تتضمن علاقات بين دولة وغيرها من الدول لحد ما. بينما يقدم "رينولدز" تعريف للسياسة الخارجية على ثلاث مراحل وهي : (أن السياسة الخارجية فعل أو مجموعة أفعال تتخذ بشأن حالات أو مؤسسات في البيئة الخارجية لصاحب الفعل) ثم يضيف (أن المعنى الأكثر دقة هو أن السياسة تتضمن الأغراض التي تكمن وراء أفعال صاحب الفعل من الأفعال والمبادئ التي تؤثر فيها) ويقول أخيراً (أن السياسة الخارجية هي مدى الأفعال التي تتخذها مؤسسات الحكومة المختلفة في الدولة في علاقاتها مع نظيراتها الفاعلة على المسرح الدولي من أجل تحسين أغراض الأفراد الممثلين لها)(Joseph,1995, P .٥٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا فإن السياسة الخارجية تعد بمثابة الإداة الأساسية التي يتم من من خلالها عملية اتصال الدولة (والوحدة الدولية) وتفاعلها مع بيئتها الأقليمية العالمية ، بقصد التأثير في الأخيرة لصالحها . بمعنى لا سياسة دولية وبالنتيجة لا علاقات دولية من غير سياسة خارجية ، ولكن مادة السياسة الخارجية هي غير مادة العلاقات الدولية ، فالأولى هي من صلب الأفعال أما الثانية فهي من صلب الأفعال المتداخلة المتبادلة ، بمعنى أن الحكومة أو الأفراد المخولين بالاعراب عن نوايا ها هو العنصر الفاعل في السياسة الخارجية ، أما في العلاقات الدولية فالدولة هي الفاعل ، وذلك لأن النظام الدولي مازال يأخذ بالدولة القومية في المقام الأول فهي وحدها صاحبة السيادة والصفات الإقليمية رغم منافسة بعض المؤسسات لها ، وبالتالي فإن سلوك الدولة يتأثر بشكل مباشر بتلك الاعتبارات التي يأخذ بها النظام الدولي (الخزرجي، ٢٠٠٥، ص٦٣).

إن السياسة الخارجية بحد ذاتها كمركز دفع ذاتي ومفهوم السيادة المرتبط بها يخسران من أهميتهما وبسبب التبعية المتنامية التي يوجد فيها حق السياسة الداخلية بالنسبة للسياسة الدولية ، فإن القدرة على التقرير الداخلي ترتبط أكثر بالمبادرات المتخذة من قبل حلقة المحترفين في السياسة الخارجية، ولكنها لا تتضمن كليا الامتناع ، ويجب قبل كل شيء الإثبات بأن من حلقة المحترفين في السياسة الخارجية" تنبع دائماً ، الحوافز الحاسمة . ومع افتراض بأن برهاناً من هذا النوع ممكناً ، فإنه ينجم عن ذلك فعلياً " تبعية" من جانب السياسة الداخلية ، بالمقارنة مع السياسة الخارجية ، أن دراسة العلاقات بين الداخلي والخارجي قد أثبت بأنه كان من المستحيل عملياً تفسير مسار التفاعلات بصورة متواطئة . وما يهم في النهاية معرفة ما إذا كانت ألية التفاعلات غير كفيلة بتعديل قواعد وطبيعة اللعبة السياسية نفسها (ميرل، د.ت، ص٢٠٥).

إلا ان التصور الذي يدعو للتأمل والأخذ بالاعتبار هو أن السياسة الخارجية تصنع داخل الدولة ولها جذورها الداخلية بصرف النظر عن آفاق البعد الدولي لهذه السياسة ويقوم صناع القرار السياسي بوضع الصورة المتكاملة للسياسة الخارجية ، بينما لو نظرنا للعلاقات الدولية فإنها تبدو أكثر شمولا او هي تحتوى – ضمنا – السياسة الخارجية فهي حصيلة التفا عل الأشمل والأكثر والأوسع بين قوي متعددة و هي تجري خارج الدولة بين دولتين أو أكثر واضعة في اعتبارها السياسات الداخلية ولكن ضمن شبكة من النتائج المترتبة على سلسلة من التفاعلات التي قد لا يلتفت إليها صناع القرار السياسي ، والخلاصة فإن العلاقات الدولية تأخذ بعين الاعتبار التفاعل بصيغة شمولية في حين تأخذ السياسة الخارجية منهج التفكير الأحادي الخاص بالدولة فقط (بدوي، ١٩٩٨، ص١٨٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن السياسة الكويتية الخارجية لها ثلاثة أهداف أساسية عامة تنطلق أولاً من خصائص الأمن السياسي والعسكري، وثانياً المبادئ والقيم، وهي حماية المصالح العربية والقيم الاسلامية، وثالثاً مفهوم العدالة، بمعنى أن " راسلة " الدولة الانسانية في اسهام فائض الدولة مع الدول العربية ودول العالم الثالث والاقل ثراء، و "مهمة" النظام هي استثمار عوائد البلاد المالية. (أسيري، ١٩٩٣: ٤٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : ملامح ومراحل تطور السياسة الخارجية الكويتية

تعرف العلاقات الدولية بأنها كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها حيث تشمل هذه التدفقات على العلاقات بين حكومات الدول والعلاقات بين المجموعات العامة أو الخاصة، كما تشتمل على جميع الأنشطة التقليدية للحكومات من دبلوماسية ومفاوضات، وحرب... الخ، بالإضافة إلى أنها تشمل تدفقات من طبيعة أخرى اقتصادية- أيديولوجية – سكانية – رياضية – ثقافية – سياحية.. الخ.

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف شامل وجامع للعلاقات الدولية يتفق حوله جميع الباحثين والمختصين، فإن الاطلاع على هذه التعريفات يوضح لنا أن العلاقات الدولية ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود الوطنية. فإنها لا تشمل العلاقات بين الدول فقط، وإنما تشمل الكيانات الأخرى مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والاتصالات والنقل والتجارة والمال والزراعة والعمل والسياحة مما قد أرسى العديد من العلاقات الاجتماعية الدولية وساعد ذلك على ظهور مصطلح الدولية لإضفاء نشاط واسع على العلاقات بين الدول، كما وتشتمل العلاقات الدولية على وسائل وطرائق تحليل الافتراضات والوقائع السياسية عند طريق إجراء الاستنباط وتصنيف الأهداف القيمية واختيار البدائل وبيان نتائجها المحتملة واختيار الطريقة الأكثر ملائمة للوصول إلى الغاية المطلوبة (نعمة، ١٩٧٩، ص٤٣).

تنوعت وتعددت التعريفات الخاصة بالسياسة الخارجية، فمن ناحية فهمت السياسة الخارجية على أنها مجموعة النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك، أو أنها خطة أو مجموعة الخطط للسياسة الخارجية أو القرارات السياسية الخارجية أو الغايات التي تسعى الدول إلى إنجازها والأساليب والاستراتيجيات التي تعتمدها لهذا الغرض أو المبادئ العامة التي تتحكم في ردود أفعال الدولة على ظروفها الدولية أو النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار والرامي إلى تغيير البيئة الخارجية أو أنها مجموعة ردود الأفعال على التغييرات البيئة أو السياسة التي تنطلق منها الدول حيال غيرها أو منهج العمل الواعي الذي يعتمده الممثلون الرسميون للمجتمع القومي قصد تثبيت موقف دولي أو تغييره في النظام الدولي يتفق مع الهدف أو الأهداف المحددة سلفاً أو أنها أفعال حكومية لإحدى الدول في علاقاتها مع حكومات الدول الأخرى.

وتعرف السياسة الخارجية بأنها برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي، وعرفها بطرس غالي بأنها تنظيم نشاط الدولة في علاقتها مع غيرها من الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها تلك السياسة التي تحدد النقاط الرئيسية للخطط السياسية التي تقرر الدولة إتباعها على المدى القريب والبعيد في علاقتهما مع الدول الأخرى بالاستناد إلى مصالحها المشتركة وفي ضوء الظروف الدولية القائمة.

بنظرة تاريخية على السياسة الخارجية للكويت منذ نشأتها في منتصف القرن السابع عشر وحتى عام ٢٠١٢م ، نرى الفترات التاريخية قد قسمت لثلاثة أجزاء :-

الأول : منذ نشأة الكويت حتى عام ١٨٩٩، الذي عقدت فيه معاهدة الحماية .

الثاني: من عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٦١ والذي استقلت به الكويت.

الثالث : من عام ١٩٦١ حتى عام ٢٠١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : أهم ملامح سياسة الكويت في الخارجية

مرت السياسية الخارجية الكويتية بعدد من مراحل التطور نبرزها كما يلي:

الفترة الأولى منذ نشأة الكويت عام ١٨٩٩

لم تكن الدبلوماسية الكويتية في هذه الفترة واضحة كما هو الحال في أيامنا هذه نظراً لعدم وجود مقومات الدولة الحديثة ونظراً لهجرة السكان من منطقة لأخرى بحثاً عن الرزق ، كما لم تكن هناك حدود تفصل بين الكيانات السياسية في العلاقات الشخصية بين الحاكم وجيرانه ، وكان يتم إبلاغ الرسائل إلى الحكام الآخرين عن طريق الرسل ، وقد تأخذ العملية وقتا نظراً لأن وسائل المواصلات في ذلك الوقت كانت بدائية ، كما أن الاصدقاء والأعداء يتغيرون بين فترة وأخرى حسب القوى والمصالح في المنطقة.

وكانت السياسة الخارجية في هذه الفترة من مسئولية الحاكم الذي يعين معاونيه ومبعوثيه . وكانت للكويت علاقات مع الدول العثمانية ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وروسيا ، واستمر الحال على ذلك حتى عام ١٨٩٩(الرومي، ٢٠١٠، ص١٢).

الفترة الثانية : من عام ١٨٩٩ حتى ١٩٦١

في عام ١٨٩٩ ، وقع امير الكويت آنذاك المغفور له مبارك صباح معاهدة الحماية مع بريطانيا ، التي كانت تسيطر على منطقة الخليج وما جاورها بعد أن وقعت معاهدة ١٨٢٠ مع رأس الخيمة ، بعدها وقعت بريطانيا معاهدات مع حكام الخليج ومنهم الكويت التي دخلت في معاهدة مع بريطانيا وسميت معاهدة ١٨٩٩.

بموجب هذه المعاهدة ، تقوم بريطانيا بحماية الكويت من جيرانها ، وفي المقابل ، يتعهد شيخ الكويت هو وحلفائه بعدم بيع أو تأجير أي جزء من أراضي الكويت لأي جهة خارجية ، ولا يسمح بمنح امتياز داخل أراضي الكويت أو مياهها الإقليمية إلا بموافقة بريطانيا ، فنجد هنا أن مصلحة الطرفين التقت ، بريطانيا التي تريد الحفاظ على مصالحها وتأمين خطوط مواصلاتها لمستعمراتها وخاصة الهند ، وأيضاً الكويت التي تريد مساعدة قوى كبرى في المنطقة تحميها من اعتداءات جيرانها.

ومن ضمن الشروط الواردة بالمعاهدة ، أن تكون الشئون الخارجية والدفاع المتعلقة بالكويت من اختصاص بريطانيا ، أما الأمور الداخلية ، فهي من اختصاص حاكم الكويت . وكان المعتمد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البريطاني في الكويت يأخذ تعليماته من المقيم السياسي البريطاني في الخليج ، الذي يرجع في قراراته إلى حكومة الهند البريطانية ، والتي تقرر السياسة الخارجية الكويتية بما يتماشى مع السياسة الخارجية البريطانية ، فكان المعتمد البريطاني في الكويت ، يصدر الشهادات التي يستخدمها الكويتيون في سفرهم للخارج ، وهي بمثابة جواز سفر ، كما أن بريطانيا تكون مسئولة عن رعايا الكويت في الخارج ، وتتدخل إذا ما حصل أي سوء لأي مواطن كويتي أو سفينة كويتية خارج الكويت . كما أن بريطانيا ممثلة بالمعتمد البريطاني ، هي من تقوم بتمثيل الكويت عندما تكون هناك اتفاقيات مع الدول الأخرى مثل اتفاقية عام ١٩١٣ مع الدولة العثمانية ، واتفاقية "العجير" عام ١٩٢٢ ، التي كانت مخصصة لترسيم الحدود بين كل من الكويت ، والسعودية ، والعراق ، والتي بخست حق الكويت حيث لم يكن للكويت ممثل في هذه المحادثات، ومثل الكويت في هذه المحاداث المندوب البريطاني والذي كان يتحدث باسم الكويت ، ولم يرع مصالحها . وقد استمر الحال على هذا المنوال حتى عام ١٩٦١ ، عندما استقلت الكويت عن بريطانيا ، وأصبحت سياستها الخارجية من اختصاص الكويت فقط (الشاهين، ٢٠٠١، ص٣٣٢).

ولقد مرت الكويت بمرحلة تاريخية وحاسمة في تكوين شخصيتها الدولية وذلك منذ أواخر القرن الماضي وبالتحديد عام ١٨٩٦م حين تولي السلطة الشيخ مبارك الصباح وحتي مطلع القرن العشرين (١٩١٥م) فخلال هذه الفترة بالذات انعكس الصراع الدولي بين القوي الكبري آنذاك والممثلة في بريطانيا والدول العثمانية وروسيا وألمانيا على مناطق نفوذها وكان الخليج العربي بما فيه الكويت أحد مواقع ذلك الصراع السياسي ، ومن هنا بدأت الكويت تتلمس طريقها الدولي عبر تلك المتاهات من دون سابق تجربة من جهة ومن دون مساحة ارض او كثافة سكان تستطيع معهما أن تحافظ على توازنها حيال تلك القوي العظمى والكبري أنذاك ، ومع ذلك فقط استطاعت العوم في تلك التيارات واستطاع الشيخ مبارك أن يجرى اتصالات مع جميع تلك القوي ويقود جولات من المفاوضات ويتوصل الى اتفاقيات متعددة ، كما رفض من خلال التفاوض عروضا ومواقف متعددة و كان يحقق ما يريده وفق امكانات الكويت المتاحة في ذلك الوقت وبموجب مقاييس ذلك العصر ، ولكن من المؤسف القول أنه نظرا لخلو تلك الفترة من محاضر عن المراحل التي مرت بها المفاوضات حتى تم اقرار الاتفاقيات المتعددة فانه يصعب علينا تصور طبيعة تلك المفاوضات ومستوي مضمونها والخلفيات المواكبة .

وبعد تلك الحقبة المتكدسة بالمواقف السياسية المتعددة وما تطلبته من تضحيات وجهود ومناورات وما حققته من أهداف تلتها فترة هدوء نسبي انصرفت فيها الامارة الى بناء ذاتها وتكريس شخصيتها داخليا وضمن محيطها الجغرافي حتي دخلت مرحلة التحول الاقتصادي بعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاكتشافات النفطية واستكمال شخصيتها السياسية بإنهاء اتفاقية عام ١٨٩٩م وقيام دولة الكويت عام ١٩٦١م (الخترش، ١٩٨٤، ص٦٤).

الفترة الثالثة من عام ١٩٦١ حتى ٢٠١٢

في ١٩ يونيو ١٩٦١، استقلت الكويت عن بريطانيا ، وألغيت معاهدة ١٨٩٩ ، واستبدلت بمذكرات تفاهم متبادلة بين حاكم الكويت آنذاك المغفور له الشيخ عبد الله السالم ، والمقيم السياسي البريطاني في الخليج "السير ويليام لويس" . وتم بموجبها إعلان استقلال الكويت عن بريطانيا ، وكذلك أصبحت تدير سياستها الخارجية بحرية أكثر واستقلال ، وكانت الكويت قبل إعلان الاستقلال مساهمة في بعض المنظمات العالمية ، كإتحاد البريد ، والصحة ، والاتصالات ، وبعض المنظمات العربية ، حيث انه قبل الاستقلال ، كانت هناك دوائر تعني بشئون الصحة ، والبلدية ، والتعليم والأوقاف ، تحولت إلى وزارات بعد الاستقلال . وحيث أنه لم تكن هناك إدارة للشئون الخارجية ، فقد أنشأت إدارة الشئون الخارجية التابعة للديوان الأميري ، وكانت مهمتها القيام بأعمال وزارة الخارجية.

وبعد أن تحولت الكويت إلى دولة مؤسسات بدءاً من إصدار الدستور عام ١٩٦٢، تشكلت أول حكومة عام ١٩٦٣، وكانت وزارة الخارجية من ضمن الوزارات الحديثة ، وتم تعيين الشيخ صباح السالم الصباح أمير البلاد الأسبق كأول وزير للخارجية . بعد ذلك ، تسلم مهام وزارة الخارجية الشيخ صباح الأحمد ، ولمدة أربعون عاما ، وأصبح بذلك عميد وزراء الخارجية في العالم. (الشاهين ، ٢٠٠١ : ٣٣٣)

وأنشأ الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية ، وكانت تتكون من عدة إدارات منها :

مكتب الوزير ـ مكتب الوكيل ـ الإدارة السياسية ـ الإدارة الاقتصادية ـ الإدارة الإدارية والمالية والقنصلية إدارة الصحافة ـ إدارة المحفوظات.

وتجدر الإشارة إلى أن السفير البريطاني أول سفير أجنبي يقدم أوراق اعتماده الشيخ عبد الله السالم الصباح ، والسفير في ذلك كان أصلاً المعتمد البريطاني لدى الكويت ، وكان هو الأسبق في تقديم أوراق الاعتماد ، تبعه السفير السعودي ، فالمصري ، والإيراني.

أما أول سفارة كويتية فقد افتتحت في الخارج ، فقد كانت سفارة دولة الكويت لدى المملكة العربية السعودية ، وقد تم افتتاحها في أكتوبر ١٩٦١ ، وتم تعيين أول سفير في الخارج ، تبعها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

افتتاح سفارة لدى الجمهورية العربية المتحدة (مصر حالياً) ـ في ديسمبر ١٩٦١ ، وأصبح السفير يمثل الكويت لدى الجمهورية العربية المتحدة ، ومندوباً للكويت لدى الجامعة العربيـة (العبد المغني، ٢٠٠٣، ص١٩).

ونعود مرة أخرى إلى الحديث عن إصرار الكويت لممارسة دورها الخارجي ، وحيث أن دولة الكويت عربية ، فمن الطبيعي أن تتقدم لعضوية الجامعة العربية ، ونظراً لمطالبات العراق (بقيادة عبد الكريم قاسم) بالكويت ، إلا أن ذلك لم يمنع الكويت وبتأييد من بقية الدول العربية لأن تنضم للجامعة العربية في يوليو ١٩٦١ (الرومي، ٢٠١٠، ص٣).

واستكملت الكويت وضعها الدولي بانضمامها إلى الامم المتحدة عام ١٩٦٣م بعد مناورات سياسية عنيدة ، ولم تكن الكويت تنتظر قبولها في عضوية الامم المتحدة لتقيم علاقاتها الدبلوماسية الدولية ، فكانت في نفس الوقت تبذل سعيا حثيثا في اروقة الامم المتحدة ، وسعت وزارة الخارجية ان ذاك الى اقامة سفاراتها مع اغلب الدول التي اعترفت باستقلالها ، ومن خلالها فتحت لنا ميادين للعمل الدبلوماسي خارج الكويت دعمت نشاطها كل الجهود التي كانت تبذل لنيل عضوية تلك المؤسسة الدولية ، وهكذا انفتحت امام العمل السياسي آفاق واسعة من التعامل الدولي الذي ظلت مكاسبه متنامية دوماً (الشاهين، ٢٠٠١، ص٣٣٤).

وبعد ان كانت للكويت اتصالا بعدد من دول العالم في بداية الاستقلال وافتتحت بعثات دبلوماسية غطت جزء من أنحاء العالم ، اخذت الدبلوماسية الكويتية تنتشر وتشمل دول أكثر حتي بلغ عدد البعثات الدبلوماسية في الخارج حتي عام ٢٠٠٩ (٧٠) بعثة مقيمة وإذا أضفنا لهم الدول المحالة لبعض البعثات لوصل العدد ليشمل غالبية دول العالم ، ويوجد على ارض الكويت بعثات دبلوماسية ومنظمات دولية يبلغ عددها ٧٤ بعثة دبلوماسية و١٤ منظمة دولية وإقليمية ، وبالرغم من صغر مساحة الكويت وتبلغ مساحتها الإجمالية ١٧,٨١٨ كيلومتر مربع وقله عدد سكانها (٤٦٧.٣٣٩ نسمة عام ١٩٦٥) لم يمنعها من مشاركة الدول العربية ما واجهته من حروب ومحن وازمات ومن هذه المشاركات ، شاركت الكويت بثقلها السياسي والاقتصادي والعسكري إبان حروب ١٩٦٧ فأرسلت جزء من قواتها المسلحة الى الجبهتين المصرية والسورية وظلت هذه القوات حتي انتهاء حرب ١٩٧٣ واستشهد عدد من ابناء الكويت نتيجة لهذه الحروب (اسيري ، ٢٠٠٠ : ٢٠١).

وقد ساهمت الكويت في حل الصراع بين الفلسطينيين واللبنانيين في منتصف السبعينات وذلك بمشاركة بعض الدول العربية الاخرى وذلك بسبب العمليات الفدائية التي تقوم به حركة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقاومة الفلسطينة من جنوب لبنان على اسرائيل مما ادي ذلك لتهديدات اسرائيلة وامريكية للبنان ، وكذلك ساهمت في حل الخلاف والتوتر بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية عام ١٩٨٢ بسبب الخلافات بينهما حول قضايا الحدود والوجود الاجنبي في المنطقة ، وشاركت الكويت في فك الحصار الإسرائيلي عن لبنان عام ١٩٨٢ ، وترأست الكويت اللجنة السباعية لحل الخلاف العراقي الايراني عام ١٩٨٤ وساهمت في المفاوضات العربية الاوربية في نطاق الحوار العربي الأوربي . وللكويت مساعيها الحميدة بعد انفصال بنجلاديش عن باكستان وكانت الكويت تمثل منظمة المؤتمر الإسلامي ، ودور الكويت الكبير في إنشاء مجلس التعاون الخليجي ، وقد كانت هذه فكرة المغفور له الامير جابر الأحمد ، وطرحها على القادة الخليجيين في قمة عمان بالأردن ١٩٨٠ وبعدها بعام تأسس المجلس (بشارة، ٢٠٠٢، ص٦٤).

كما سعت الكويت واهتمت بأحوال المسلمين بالعالم ومنهم مسلمي بلغاريا الذين تعرضوا لمضايقات ، ولعبت الكويت دورا مساعدا في استقلال البحرين وتفنيد الادعاءات الإيرانية حول تبعية البحرين لإيران ، ووقوف الكويت مع البحرين حتي تم استفتاء شعب البحرين لتقرير مصيره ونتج عنه استقلال البحرين .

واثناء الحرب العراقية - الايرانية في الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٨ بدأت حرب النفط بين ايران والعراق وبعد ان قصف العراق المنشآت النفطية الإيرانية اخذت إيران تقصف المنشآت النفطية في الدول الخليجية ، ولم تسلم الناقلات الكويتية من ذلك وقد استطاعت الدبلوماسية الكويتية ان تصدر قرارا من مجلس الأمن رقم ٥٥٢ لسنة ١٩٨٤ والذي ادان الاعتداءات الإيرانية على السفن التجارية المتجهة من وإلى موانئ الكويت والسعودية ، وقد طلب الكويت من الولايات المتحدة الامريكية نقل النفط على سفن أمريكية او تسجيل السفن الكويتية لدي الولايات المتحدة الامريكية وحيث ان الوقت يمر بسرعة على الكويت والامريكيين ، فقد لجأت الكويت الى الاتحاد السوفيتي لتأجير بعض الناقلات لنقل النفط الكويتي ووقع بروتوكول تعاون بين الكويت والاتحاد السوفيتي وقد أثارت دبلوماسية الكويت مع الاتحاد السوفيتي السريعة اهتمام الولايات المتحدة والتي وافقت على العرض الكويتي لتسجيل الناقلات الكويتية في الولايات المتحدة ورفع العلم الامريكي عليها ونجد هنا ان الكويت استطاعت ان توازن في علاقتها الخارجية مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (الرومي، ٢٠١٠، ص٨).

وبالرغم من احتلال العراق للكويت ١٩٩٠ إلا ان الدبلوماسية الكويتية أخذت تتفاعل مع هذه الاحداث وكان مقرها المؤقت في الرياض نقطة انطلاق للعمل الدبلوماسي وأصبحت السفارات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويتية مقرا للكويتيين وحلقة الاتصال مع الدول الاخري ، ونشطت الدبلوماسية الكويتية في المحافل الدولية والمؤتمرات لإيضاح الصورة الحقيقية للغزو وتفنيد الإدعاءات العراقية كما أن الدبلوماسية الشعبية المتمثلة بالوفود الشعبية سواء من مجلس الأمة أو الشخصيات الكويتية وجمعيات النفع العام كانت نشطة وموازية للدبلوماسية الرسمية .

ولقد جاء تبني وزارة الخارجية في الوقت الحالي لمفهوم الدبلوماسية الاقتصادية ليمثل خطوة اساسية في سبيل الوصول الى هذه الغاية والتي تكمن من نقل واقع الكويت الاقتصادي القائم على الاعتماد شبة الكامل على النفط الى اقتصاد تتنوع فيه مصادر الدخل والنشاط الاقتصادي الامر الذي يضع على الدبلوماسيين مسؤولية كبيرة في شرح أبعاد هذه النقلة الاقتصادية التنموية واهدافها للراي العام في الدول الشقيقة والصديقة وابراز ما اتخذته الحكومة من خطوات قانونية وتشريعية تهدف الى اتاحة الفرصة الاستثمارية والتجارية للقطاع الخاص والمستثمرين الاجانب ونقل ما لدي هذه الدول من خبرات فنية وتكنولوجية للاستفادة منها في تنفيذ الخطط التنموية في البلاد (الدعيج، ٢٠١٠، ص١٣). ونجد ان للكويت دور في إعادة إعمار العراق حيث تتطلع الكويت الى ان يكون هناك عراق قادر على تجاوز مشاكلة ، وتطمح الى نسج علاقات جديدة معه ، حيث ان الكويت مستمرة في دعم جهود العراقيين لإعادة الإعمار والبناء ، إيمانا منها بأن استقرار العراق هو أولا واخيرا في صالح المنطقة وفي صالح أمنها ورخائها .

وبناء على دعوة من دولة الكويت وجمهورية العراق ، عقد وزراء خارجية الدول المجاورة للعراق ومصر والبحرين وعمان وقطر والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ومجموعة البلدان الثمانية اجتماعا في الكويت بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٢ ، بمشاركة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي ، وفيه كان الهدف من الاجتماع مواصلة التنسيق والتعاون لدعم جهود الحكومة العراقية والشعب العراقي لإستعادة السلام الدائم والاستقرار وتحقيق الازدهار في هذا البلد من خلال تنشيط الحوار الجاري حول المصالحة الوطنية ومكافحة الإرهاب وتعزيز سيادة القانون وتوسيع نطاق المشاركة في العملية السياسية (مجلس الأمة الكويتي www.majlesalommah.net). حتى لا يحدث لبس بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية ينبغي أن نتذكر أن الدول هي اللاعب الأساسي في السياسة الدولية، وصنّاع القرار هم العناصر الفاعلة في السياسة الخارجية لكنّ هذا لا يعني التركيز على البعد السيكولوجي لصانع القرار، إذْ ينبغي دراسة البيئة الداخلية والدولية المحيطة بصانع القرار إضافة إلى دراسة الشخصية والذهنية لدى شخصية صانع القرار (نعمة، ١٩٧٩، ص١٨). وتتلخص السياسة الخارجية بصياغة المصالح بصورة متناسقة تشمل الحياة العامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنظرة الاستراتيجية بما يحقق منافع الأمة، أو بصهر تلك المصالح في أهداف يمكن تحقيقها بإدراك العلاقة بين ما هو موجود وما يمكن إنجازه (بوعشة، ١٩٩٩: ١٢٩). وحول محتوى هذه المصالح فإنها تصنّف حسب الأهميّة، ويدرس أثرها على مصالح الدول الأخرى ثم تدرس مدى قدرة الدولة على تحقيقها دون المساس أو الإضرار بمصالح الدول الأخرى تجنّباً للحروب أو التوتّرويشترك في عملية اتخاذ القرار الخارجي عدد من الأجهزة الفرعية سواء بالتنفيذ أو الاستشارة أو توزيع الأدوار أو تفويضها إلى مستويات مختلفة. ورغم هذا التنوّع في اتخاذ القرار يبقى صانع القرار الرسمي هو المسؤول الأول عن أي قرار يُتخذ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : ثوابت ومبادئ السياسة الخارجية الكويتية

مجلس التعاون الخليجي: تؤثر الدول العربية في عملية الإستقرار السياسي في الكويت بسبب المعاهدات المبرمة بين الكويت ودول الخليج العربي إذ أن للكويت علاقات متينة مع السعودية سيما أن الكويت دولة صغيرة ومعرضة للخطر الخارجي بالأخص الخطر الإيراني حالياً وفي المستقبل، لذا شجعت الكويت بدعم من السعودية تشكيل المجلس التعاوني لدول الخليج، بموجب ميثاق يضم أكثرية دول الجزيرة العربية والخليج ومن أهم غايات هذا المجلس رسم الخطوط الأساسية بقضايا الدفاع المشترك وشؤون الأمن في أقطار هذه الدول، وإبعاد المنطقة من الأخطار الأجنبية، لذا فان السياسة الخارجية الكويتية تتأثر بمخرجات مجلس التعاون الخليجي مما يؤثر في عملية الإستقرار السياسي في الكويت (الجاوشلي، ١٩٨٦، ص٢٧٢).

١. **دول الجوار**: إنزعجت دول دول الجوار الكويتي من الممارسة الديمقراطية في الكويت، وخاصة تلك المتعلقة بالاستجوابات المتكررة، التي وصلت حد استجواب رئيس الوزراء وهو موقع متقدم في تراتبية الدولة إضافة لكونه من العائلة الحاكمة، حيث تعتبر سابقة مهمة في الممارسة الديمقراطية محرجة للمحيط، الذي لجأ الى تأزيم متكرر للعملية السياسية في الكويت ودفعها إلى حالة من عدم الإستقرار السياسي من خلال: ١) القبائل التي لها امتدادات في الجوار الكويتي ومصالح وعلاقات نسب، ٢) الإسلام السياسي الذي يمثله التيار السلفي المتشدد غير المقتنع أصلا بالديمقراطية، لكنه استخدمها كأداة لتحقيق طموحه في قيام دولة إسلامية راشدة، ٣) بعض النواب والتجار الذين لهم تطلعات الى الوصول الى السلطة وتحقيق مزيد من النفوذ (شمش الدين، ٢٠١٢، http://arabi.assafir.com).

٢. **العراق**: ان احتلال العراق الكويت تسبب في حالة من عدم الإستقرار السياسي (أبو بكر وغانم وزكي، ٢٠١٢)، فقبل الغزو العراقي للكويت لم يكن وجود التشكيلات السياسية في الكويت ونشاطاتها في الكويت علنياً بل اقرب إلى السرية أو شبه السرية، وكانت في معظمها امتدادات لتنظيمات عربية أو إسلامية خارجية ترتبط بعلاقات تنظيمية عضوية أو تاريخية وبعد التحرير أعلنت التنظيمات السياسية عن وجودها، وتأسست تنظيمات جديدة مثل الحركة الدستورية الإسلامية كفرع كويتي لجماعة الإخوان، لذا تنازعت القوى السياسية القديمة والجديدة المواقف والاتجاهات مما سبب حالة من عدم الإستقرار السياسي، إذ كان واضحا أن القوى السياسية الفاعلة والنشطة في الساحة الكويتية تسير نحو حالة من القطبية الثنائية بين التيارات الدينية وبين التيارات غير الدينية، وفي خضم هذه الظروف تشكل المنبر الديمقراطي الكويتي، والذي خطط أن يكون قوة سياسية تنضوي تحتها جميع القوى والتيارات من خارج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوى الدينية، وبسبب تداعيات الغزو العراقي للكويت، اهتزت نظرة الكويتيين في فكرة القومية العربية، وتبعاً لذلك شهدت المرحلة التي سبقت الانتخابات حالة من عدم الإستقرار السياسي في المواقف والإتجاهات، إذ شهدت إعادة تعويم للعديد من التيارات الفكرية والسياسية (السعيدي، ٢٠١٠، ص٥٥).

٣. **إيران**: ساهم انتصار الثورة الإسلامية التي قادها الخميني في إيران منذ أواخر السبعينيات في تعضيد الشعور الديني والمذهبي بعد ذلك التاريخ، حيث أدت إلى ولادة حالة استقطاب مذهبي بين الشيعة والسنة ساهم في تكثيف التحشيد والتعبئة في صفوف الجماعات الدينية إلى وقتنا الحاضر، وكانت النتيجة الحتمية هي اختلاف في المواقف والاتجاهات مخلفة حالة من عدم الإستقرار السياسي (السعيدي، ٢٠١٠، ص٨٢).

كما أن محاولات إيران التدخل في الشؤون الداخلية للكويت، والقبض المستمر على شبكات تجسس إيرانية في الآونة الأخيرة، واضطراب العلاقات مع إيران تضعف عملية الإستقرار السياسي في الكويت (أبو بكر وآخرون، ٢٠١٢، http://www.elwatannews.com).

٤. **الولايات المتحدة الأمريكية:** تهتم الولايات المتحدة بمنطقة الخليج العربي، لذا إرتبطت بها بعلاقات إستراتيجية سياسية واقتصادية وعسكرية، وفي العقدين الآخرين حاولت كثفت أمريكيا جهودها في الفرض على دول الخليج العربي بما فيها الكويت تطبيق النظام الديمقراطي، من خلال إطلاق الحريات، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وتنمية مؤسسات المجتمع المدني، وفي المحصلة كانت استجابة هذه الدول ضعيفة، إذ تبنت وروجت حكومات تلك الدول الرأي القائل " دعوات لتطبيق القيم الغربية على المجتمعات الخليجية" (العجمي، ٢٠٠٩، ص٦٠٧).

المبحث الثالث : العوامل الخارجية المحددة لسياسة الكويت الخارجية

واجهت الكويت في النصف الأول من القرن التاسع عشر ثلاثة تحديات كان عليها أن تتعامل معها بنوع من الحذر والحنكة السياسية وهي إمارة صغيرة وإمكانياتها محدودة.

أولها: الدولة العثمانية، **وثانيها**: نشاط محمد علي والي مصر في الجزيرة العربية. **وثالثها**: الدولة السعودية، وقد حرصت الكويت على ألا تخسر استقلالها من جهة وألا تصطدم بإحدى هذه القوى من جهة أخرى، لكن تلك السياسة لم تجنبها الدخول في مشكلات مع تلك الأطراف. لقد دخلت جيوش محمد علي إلى نجد والأحساء يحدوه الأمل باحتلال العراق، مما جعله يهتم بالموانئ على الخليج العربي لحاجة جيوشه للذخيرة والتموين فسمح للجيش المصري بشراء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغلال من الكويت وكانت علاقة الكويت بالمصريين حينها وديّة تبادل فيها الطرفان المنفعة، إذ بقيت الكويت محتفظة باستقلالها وحصلت جيوش محمد علي من الكويت على المؤن والذخيرة (التميمي، ١٩٩٩، ص١٤).

ولقد أرسل الشيخ مبارك للوالي العثماني يتهم يوسف الإبراهيم بقتل أخويه ومؤكداً على ولائه للسلطان والدولة العثمانية وكان هذا غاية ما تبغيه السلطنة والتي ردت عليه عام ١٨٩٧م تؤكد إقراره على المشيخة ومانحة إياه لقب قائم مقام وبذلك اطمأن مبارك من جانب الدولة العثمانية ولو إلى حين، ويعتبر عهد مبارك الصباح بداية تاريخ الكويت الحديث فلقد كان له علاقات مع دول كبرى عديدة (فرنسا – روسيا – ألمانيا) بالاضافة إلى علاقته بانجلترا وأصبح للشيخ مبارك صداقة متينة مع الروس، وتكررت زيارة قناصلهم إليه وكانت له قنوات مفتوحة مع فرنسا من خلال المستشرقين وتجار السلاح الفرنسي (الغنيم، ٢٠٠٧، ص٢٣).

طلب الشيخ مبارك الحماية من انجلترا عام ١٨٩٧م بعد توليه الحكم بعام واحد، وهو العام الذي اعترفت له فيه الدولة العثمانية بالمشيخة مما جعل الدولة العثمانية تبادر إلى إرسال أحدى سفنها الحربية عام ١٨٩٨م إلى الكويت طالبة من مبارك مغادرتها إلى الأستانة ليكون عضواً في مجلس الشورى، أو مغادرة الكويت إلى بلدٍ آخر يختاره مع وعد السلطان (عبد الحميد) بدفع راتب شهري له وهذا السبب جعل مبارك يطلب العون صراحةً من انجلترا، حيث كانت على قناعة تامة بأهمية تدخلها السريع في شؤون المنطقة وكان موقفها يعطيها الحق أن تفرض ما تريد من شروط، ومن الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الدولة العثمانية تعيين موظف لميناء الكويت، وقد رفض الشيخ مبارك الصباح استقباله، وفرض رسوما جمركية قدرها ٥ في المئة على كل الواردات بما فيها الواردات العثمانية من ولاية البصرة، كما قامت تلك السلطات بتأليب ابن الرشيد ضد الشيخ مبارك والكويت مستغلة تطلعاته التوسعية، وقد دارت بينهما معركة «الصريف» في مارس ١٩٠١م، التي وقعت في الصريف شمال شرق بريده، حيث تعاهد الشيخ مبارك الصباح وعبد الرحمن بن فيصل آل سعود على أن يكونا يدا واحدة على ابن رشيد (السمحان، ٢٠٠٧، ص٣٥) وفي أعقابها أرسلت السلطات العثمانية - إلى الكويت سفينة محملة بقوات عسكرية - لتهديد الشيخ مبارك، وسرعان ما تدخلت بريطانيا بموجب معاهدة الحماية لنجدة الكويت فأمر نائب الملك في الهند اللورد كيرزون السلطات البحرية البريطانية بالعمل على حماية الكويت، فوصل طراد بريطاني إلى الشاطئ الكويتي وأنذر السفينة العثمانية التي انسحبت فوراً (القرين، ٢٠٠٩، ص١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واختلف الروايات في بداية تأسيس دولة الكويت، حيث أرجعها البعض إلى آل حميد من قبيلة بني خالد، والتي استطاعت مد نفوذها من قطر جنوباً إلى العراق شمالاً بما في ذلك أرض الكويت، وعندما تولى الشيخ براك بن عريعر زعامة بني خالد عام ١٦٦٩ عمل على طرد العثمانيين من الساحل العربي للخليج، وأسس حصناً حول الكويت في منتصف القرن السابع عشر، وأرجع البعض ذلك إلى أسرة آل الصباح الذي حكموا الكويت منذ عام ١٦١٣م، وذلك مع بداية حكم صباح الأول ويرجع آل الصباح إلى فخذ العقوب (ياغي، ١٩٩٧، ص١٥٧).

اجتمعت مجموعة من العوامل والاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية التي دفعت بالكويت إلى الإسراع في استكمال خطوات استقلالها الفعلي، فعلى المستوى المحلى، ارتفعت الدعاوى الوطنية المطالبة باستقلال الكويت وإنهاء الحماية البريطانية. وعلى الصعيد الإقليمي أثرت الحركة القومية العربية ومطالبتها للدول العربية بضرورة التمرد والاستقلال وإنهاء العلاقات الخاصة بالدول الاستعمارية على الوضع في الكويت، بالإضافة إلى تلك الرغبة الكويتية المتأصلة من أجل مزيد من العلاقات العميقة مع كافة الدول والأقطار العربية والى المشاركة في أنشطة من العلاقات العميقة مع كافة الدول والأقطار العربية، وإلى المشاركة في أنشطة مختلفة خاصة بجامعة الدول العربية للتمهيد تدريجيا إلى اكتساب عضويتها، أما في مختلفة خاصة بجامعة الدول العربية للتمهيد تدريجيا إلى اكتساب عضويتها أما في المجال الدولي فقد تدهور الوضع الدولي الخاص لبريطانيا، فلم تعد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس وتقهقر مركزها في سلم توازن القوى العالمي، لذا لم تعد بريطانيا قادرة على الحفاظ على وضعها الخاص في الكويت ، فدخلت دول أخرى في حالة الصراع على المنطقة وثروتها في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ومن ثم جاءت المحصلة النهائية لتفاعل مع الاعتبارات سالفة الذكر في واقعة استقلال الكويت وانتهاء الحماية البريطانية عليها، وتمثلت الواقعة في تبادل أمير الكويت ـ آنذاك ـ الشيخ/عبد الله السالم الصباح والمندوب السامي البريطاني، نيابة عن حكومة صاحبة الجلالة السير ويليام لوسي مذكرتين تاريخيتين شديدتى الأهمية نتج عنهما مباشرة إلغاء اتفاقية عام ١٨٩٩م وإعلان استقلال الكويت التام في ١٩ يونيو ١٩٦١م (الفرين، ٢٠٠٩، ص٨).

وفي ٢١ يونيو من نفس العام بدأت الكويت على الفور ممارسة سيادتها ، فطلبت الانضمام إلى كل من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، وعلى الرغم من تأييد الدول العربية الخطوة التي خطتها الكويت ومباركتها ، إلا أن اللواء عبد الكريم قاسم حاكم العراق آنذاك اتخذ موقفا مختلفا فلقد أرسل برقية تهنئة إلى أمير دولة الكويت عمد فيها إلى إثارة الأطماع العراقية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويت دون الإشارة إلى استقلال الكويت ، مما أدى إلى تفجر الوضع في المنطقة بعد تصعيد الأحداث سريعا أثره عقد اللواء قاسم لمؤتمر صحفي أعلن فيه رسميا في ٢٥ يونيو ١٩٦١م ضم الكويت باعتبارها مقاطعة تابعة للبصرة، وكرد فعل تهديد العراقي قامت بريطانيا بالضغط على حاكم الكويت لاستخدام الفقرة الرابعة من اتفاقية الصداقة الكويتية البريطانية والتي تنص على تحمل بريطانيا حاكم الكويت مسئولية مساعدة الكويت إذا ما طلبت الكويت تلك المساعدة (ياغي، ١٩٩٧، ص١٥٨).

وافق الحاكم بعد تردد على استخدام الفقرة الرابعة ، فتقدم بطلب مساعدة من بريطانيا استناد إلى أنباء عن تحركات عسكرية عراقية ، وقام الجنود البريطانيون بالتمركز قرب الحدود الكويتية العراقية ، في الأول من يوليو ١٩٦١م أصبحت الكويت بعد اشهر قليلة عضوا كاملا في جامعة الدول العربية بصرف النظر عن معارضة العراق الحاجة لانضمام الكويت للجامعة. وكان أن توصلت جامعة الدول العربية إلى تشكيل قوة عربية حلت محل القوات البريطانية المرابطة في الصحراء الكويتية ، حيث أقامت الكويت بتغطية مصاريف هذه القوة العربية.

إن هذا النجاح الذي حققته الكويت على الصعيد الدبلوماسي العربي لم يقابله نجاح مماثل على الصيد الدولي ، حيث فشلت محاولات عديدة قامت بها الكويت للانضمام إلى عضوية هيئة الأمم المتحدة بسبب الفيتو السوفيتي الذي كان العائق الرئيس أمام انضمام الكويت للهيئة الدولية ، وقد كان الاتحاد السوفيتي يستخدم الفيتو في هذه الحالة نظرا لارتباطه الوثيق بالحكومة العراقية، واستطاعت الكويت الانضمام للأمم المتحدة عام ١٩٦٣م بعد الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم فكان أن تم قبول الكويت كعضو عامل في الأمم المتحدة كما تم تبادل العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع العراق ، وكذلك مع الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية (السمحان، ٢٠٠٧، ص٣٥).

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: العوامل الاقتصادية الجغرافية المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية

المطلب الثاني: المحددات الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : العوامل الاقتصادية الجغرافية المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية

وصلت الكويت الى مستوى الدول العظمى وهيمنت الاداة الاقتصاديه ، وقد لعبت الكويت في المجال المالي والاقتصادي دور الدولة المانحه والمستثمره والوسيط وكانت (السمسار الشريف) في الخلافات السياسيه العربيه واصبحت المساعدات والاستثمارات والقروض المختلفه اكبر وسيله فعاله للتأثير في مجريات الاحداث في العالم العربي. والهبات النقديه (دبلوماسية الدينار) والتي كانت بهدف سياسي وقومي وهي من جانب اخر بمثابة جزء من بوليصة تأمين استقرار امن الدوله ضد التهديدات الخارجيه والداخليه. ومنح الاسلوب في استخدام القدرات والطاقات الماليه للكويت النفوذ والمصداقيه لتلعب دور الوساطه في النزعات الاقليميه.

تعد دولة الكويت إحدى دول الخليج العربي، وتقع في الزاوية الشمالية الغربية من الخليج العربي، بين خطي عرض ٢٨-٣٠ شمالاً، وخطي طول ٤٦-٤٨ شرقاً، وهي بشكل مثلث، ضلعه الشمالي مع العراق، وضلعه الجنوبي مع السعودية، وقاعدته على الخليج العربي (نوفل، ١٩٦٩، ص١٥٣)، ويبلغ طول الحدود الكويتية مع العراق (٢٤٢ كم)، أما الحدود البحرية المطلة على الخليج العربي فيبلغ طولها (٤٩٩ كم)، وتقدر المساحة الإجمالية لدولة الكويت نحو (١٧.٨١٨ كم^{٢})(حسين، ١٩٩٤، ص٤٣)، وتوجد عدة محافظات في دولة الكويت وهي (نوفل، ١٩٦٩، ص١٦٣):

١. محافظة الكويت: تعد من المحافظات المهمة في دولة الكويت وهي عاصمة لدولة الكويت تقع على جون الكويت، وقد وصفها الرحالة الهندي كرستجي في رحلته من بومباي إلى البصرة في العام ١٩١٧ بقوله "تقع مدينة الكويت في الزاوية الشمالية الغربية لرأس الخليج على الشاطئ الجنوبي لمرفئها الذي تحيط به اليابسة من ثلاث جهات، وهناك دلائل تبشر بأن هذا الموقع يتمتع بأهمية تجارية كبيرة (كرستجي، ١٩٨٩، ص١٢٤).

٢. محافظة الجهراء: وتعد هذه المحافظة من أكبر محافظات البلاد، وتبلغ مساحتها حوالي (١١ ألف كم^{٢})، تأسست عام ١٩٧٩.

٣. محافظة حولي ومحافظة الفروانية ومحافظة مبارك الكبير: وتعد من المحافظات المهمة في دولة الكويت وقد تأسست في العام ١٩٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. محافظة الأحمدي: وتعد من المحافظات الكبيرة في دولة الكويت حيث تبلغ مساحتها (٥١٢٠ كم٢)، وتعد موقعاً اقتصادياً هاماً حيث تعد مركزاً لتصدير النفط الكويتي إلى العالم من مينائها، ومكاناً لتخزين الزيت الخام (الغنيم، ٢٠٠٧، ص٧٠).

ويتبع لدولة الكويت العديد من الجزر ومن هذه الجزر (محمد، ٢٠٠٥، ص١٤):

١- جزيرة بوبيان: وتعد هذه الجزيرة من أكبر جزر الكويت إذ تبلغ مساحتها حوالي (٨٦٣ كم٢)، وتقع في شمال شرق الكويت، ويفصلها عن الأراضي العراقية خور عبد الله.

٢- جزيرة وربة: وتبلغ مساحتها حوالي (٣٧ كم٢)، وتمثل حاجزاً جغرافياً مهماً بالنسبة لدولة الكويت مع العراق.

٣- جزيرة فيلكا: وتقع هذه الجزيرة في جون الكويت وتبلغ مساحتها حوالي (٢٤ كم٢)، و هي الجزيرة الوحيدة المأهولة بالسكان.

٤- جزر عوهة ومسكان وعكازة وقاروة وكبر وأم المرادم.

أما سطح الكويت فيتكون من: سهول رملية منبسطة، تتغللها بعض التلال والتي من أشهرها (جبال الزور)، كما توجد العديد من الأودية الصغيرة الجافة والأودية الضحلة، وأشهرها وادي الباطن الذي يعد امتداداً لوادي ذي الرمة، الممتد من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، وهو ملتقى الحدود بين العراق والكويت، ويتميز ساحل الكويت بتعرجه وعمقه، حيث يكوّن خليج الكويت، مما ساعد موانئ الكويت على اكتساب مكانة بالغة الأهمية في منطقة الشرق الأوسط (شيحا، ١٩٨١، ص١١).

وفي ضوء ما سبق فإن دولة الكويت تتميز بموقع متميز واستراتيجي، ويمكن إرجاع ذلك للعديد من العوامل منها (الشاعري، ٢٠٠٦، ص٢٠٧):

١- العامل الاقتصادي: يتمثل العامل الاقتصادي في وجود ثروة نفطية هائلة في دولة الكويت، لذلك عبر المبعوث الخاص لملك الدانمارك في مذكراته عن أهمية الكويت الإستراتيجية بقوله: "إن القوى الرئيسية التي تتحكم بالكويت ستبقى القوى التي تتحكم بشط العرب (الصباح، ٢٠١٠، www.alrai.com).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- توفر احتياطي نفطي كبير: حيث يوجد في دولة الكويت مخزون كبير من النفط والغاز الطبيعي، واللذان يعدان مصدراً هاماً للدخل في دولة الكويت، وتعد الكويت الدولة السادسة في العالم بين الدول المنتجة للنفط، وهي تمتلك (١٧%) من احتياطي النفط في العالم والذي يقدر بأكثر من (٩٦.٥) مليار برميل، كما يقدر إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي حوالي (١٢٩٧) مليار متر مكعب، وتوجد العديد من الحقول النفطية الهامة في دولة الكويت، ومن أشهرها حقل برقان، ومساحته (١٢٥) كم٢، ويوجد احتياطي يبلغ (٧٥) بليون برميل، وهناك المقوع والأحمدي(وزارة النفط الكويتية).

٣- التدخل الأجنبي: تدخلت بريطانيا في شؤون دولة الكويت عن طريق شركة الهند البريطانية في القرن الثامن عشر، أو عن طريق الحماية في القرن التاسع عشر حتى سبعينيات القرن العشرين، ووجود هيمنة أمريكية نسبية في الوقت الحالي، كل ذلك أعطى للكويت أهمية إستراتيجية واقتصادية كبرى (المحمد، ٢٠٠٧).

٤- العامل الجغرافي: حيث تقع الكويت على رأس الخليج العربي، مما جعلها منفذاً طبيعياً لشمال شرق شبه الجزيرة العربية وإقليم نجد، وكذلك وقوعها بين إيران والسعودية والعراق مما أكسبها أهمية جغرافية خاصة وأن هذه الدول تختلف في تركيبتها السياسية والحضارية والعقائدية عن الكويت (جودة، ١٩٩٨، ص٢٥٩).

لعل الجغرافية والتاريخ يعتبران من أهم العوامل الاساسية في التأثير على نمط التوجيهات السياسية لايه دولة او منظمة والكويت في سلوكها السياسي وطريقة تعاملها مع محيطها الدولي ودورها الذي انتهجته والذي هو وليد ظروف متعددة ، يصبح من المفيد التطرق لأهم تلك العوامل التي وضعت الكويت امام ذلك الاختيار كطريق افضل وربما كان الأوحد الذى تنتهجه في تعاملها مع العالم الخارجي. وتتمثل أهم تلك العوامل في ما يلي :-

أولاً: تحيط الكويت المحدودة المساحة والقليلة السكان ثلاث دول تتميز بمساحات شاسعة وكثافة بشرية كبيرة إذا ما قورنت بالكويت وهي السعودية والعراق ثم ايران عبر الخليج العربي ، ويمكن القول ان هذه الدائرة التي تصم كل من العراق وايران ودول مجلس التعاون الخليجي كمنظومة أمنية وسياسية واحدة ، فهذه الدول او القوى الاقليمية في المنطقة تلعب دوراً في التأثير على سياسة الكويت الخارجية خاصة على صعيد القرارات والسياسات التي تهم المنطقة ذاتها سواء ما يتعلق بأمن الخليج وصيغ الحوار بين دول المنطقة او ما يرتبط بمنافسة ونزاع القوى الثلاث (ايران و العراق و السعودية) على صدارة او زعامة النظام الاقليمي في المنطقة او ما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتعلق بالتواجد الاجنبي فيها ومواقف الاطراف من علاقات مكوناته مع الولايات المتحدة منذ وجودها المباشر في الخليج عام ١٩٩١ (العازمي، ٢٠٠٧، ص٥٦).

ثانياً: الصحراء والبحر : لقد دفعت صحراء قلب الجزيرة العربية بهجراتها عبر تاريخها الطويل فاستقرت على حوافها وتطورت مجتمعاتها إلى دول من بينها الكويت ومجتمعنا الكويتي حمل في ذاته كل صفات الصحراء وأورثها بطريقة أو بأخري لكل سكانه اينما كانت جذورهم سواء من الشمال أو الشرق عبر الخليج العربي واستوعبها المواطن الكويتي الذي تبلورت شخصيته بعد ذلك في تعامله مع البحر فكانت مزيجا من رجل الصحراء الطموح الذي لم يرض بواقعة فشد الرحال الى مواقع أخرى من الجزيرة فكانت الكويت الأرض المتكئة على شواطئ الخليج الهادئة مقراً له ، فالصحراء امدته بالصبر على مواجهة شظف العيش وصعوبته وعلمته الحذر والحيطة لكل طارئ غير متوقع وألهمته الاناة وطول البال في انتظار ما ستأتي به الليالي والأيام الرتيبة ، وفتح له البحر آفاقا واسعة لا تحد من المعرفة بالنسبة لمجتمعه وبيئته المحدودة ، فتعامل مع كل وافد إلى موانيه يحمل كل جديد وعرف العالم الخارجي عبر سفنه التي جابت البحار والمحيط من حوله ، واستطلع عالما جديدا أمده بتجارب وأساليب مستجدة على حياته ، ونجح كملاح وتاجر وهما مهنتان تتطلبان في الدرجة الأولى اكتساب ثقة الآخرين من جهة والقدرة على الأخذ والعطاء في التعامل ، متجنباً الخسارة ومحققا الربح ، مبقيا على العلاقات محافظا على العهد ، ذلك المزيج من الصحراء والبحر كان له تأثير مباشر على تكوين الخصوصية الكويتية ، ان صح التعبير والخصوصية سمة الطبيعة يتميز بها كل مجتمع عن الآخر ولكن بطبيعة الحال يتم ذلك ضمن اطار الأمة الواحدة بصفاتها الأشمل والأوسع (الحمد ، ٢٠٠٢ ، ص١٧٧).

ثالثاً: أن أي متتبع لتاريخ هذه البقعة المحدودة من أرضنا الطيبة يعرف بأن أولى بدايات المجتمع كانت بالتراضي والتشاور ، فاختيار الحكم وممارسة السلطة قاما على الحوار فلم يكن هناك اغتصاب حكم أو تغير في السلطة بل سياق متصل وتطور مستمر ضمن نظام واحد منذ نشأة الكويت إلى ما شاء الله ، وهذه الصفة المميزة اكسبت مجتمعنا مشاعر حقيقية من الاطمئنان والاستقرار والثقة المتبادلة بين نظام الحكم وبين المجتمع وأصبح طابع العلاقة في التوصل لحل المشاكل هو الحوار وتبادل الرأي من دون عنف أو إكراه .

ويمكننا القول أن تلك العوامل قد ساهمت مع غيرها من المؤثرات الأخرى في توجيه السياسة الكويتية او اعدادها لانتهاج أسلوب النقاش والحوار والتفاوض والتشاور كوسائل لمواجهة اي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قضية او مسألة تعترض الفرد او المجتمع او الدولة وعندما نشير الى ذلك لا ندعي بالتفرد في تلك الصفة من بين المجتمعات ابداً.... وإنما نقول انه إذا ما توافرت عوامل شبيهة او متشابهة بشكل أو بآخر بما اوردناه لدي اي مجتمع فإن طبيعة ذلك المجتمع سوف تتجه ذلك الاتجاه في علاج قضاياها وبالتالي سوف تسلكه في تعاملها مع الغير بل وتعمم أسلوبها كلما تيسرت لها السبل في تحقيق ذلك (الشاهين، ٢٠٠١، ص٢٣٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : المحددات الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية.

تتنوع المحددات الخارجية المؤثرة في سياسة الكويت الخارجية بين المحددات الخليجية الإقليمية والمحددات القومية العربية والمحددات الدولية ، ويمكن تناولها على الشكل التالي :-

أولاً- العامل الأمني

يُعد العامل الأمني من الأسباب الرئيسية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ فالنشأة التاريخية للمجلس مرت في مرحلة كان الخليج العربي يضطرب فيها أمنياً وسياسياً وعسكرياً ، وتعود الأسباب التي دفعت الدول لإنشاء المجلس إلى سقوط نظام الشاه في إيران وقيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م وما رافقها من آثار كانت تهدد دول المنطقة باسم تصدير الثورة واستمرار إيران في احتلال الجزر الإماراتية منذ عام ١٩٧١م ونشوب الحرب العراقية الإيرانية وما أسفرت عنه هذه الحرب من تداعيات على منطقة الخليج العربي (الحاج، ١٩٩٧، ص٣٠).

وقع وزراء خارجية قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ومملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان على وثيقة إعلان المجلس التعاون الخليجي في الرابع من فبراير شباط ١٩٨١م في الرياض وتم التوقيع على النظام الأساسي في ٢٥ مايو ايار ١٩٨١م في أول قمة للمجلس في أبو ظبي (مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، ١٩٩٣، ص٧).

ولهذا يُعد مجلس التعاون الخليجي أحد أهم محددات السياسة الخارجية الكويتية بل تُعد أقرب الدوائر إلى دولة الكويت ومصالحها القومية وامتدادها الجغرافي وفيها تبرز قضيتا التكامل والأمن من الخليج كأبرز قضايا السياسة الخارجية الكويتية وهو الأمر الذي جعلتها تتوجه بالدعوة إلى تعاون أوثق داخل إطار مؤسسي بين الدول الخليجية الست كواجهة المخاطر التي كانت تهدد المنطقة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية وبالتالي تتحرك جهود السياسة الخارجية الكويتية داخل الدائرة الخليجية على مستويين(الجاسم، ١٩٩٢، ص٣٠):

الأول : داخل إطار مجلس التعاون الخليجي من خلال المشاركة الفعالة للمسؤولين الكويتيين في اجتماعات المجلس ومؤتمراته وتقدمهم بأوراق عمل لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك

الثاني: تركز جهود الخارجية الكويتية نحو المملكة العربية السعودية بصفة خاصة باعتبارها الأقرب جغرافياً للكويت وللقضايا الكويتية قديماً وحاضراً والأكثر دفاعاً وتمسكاً بالأمن الوطني للكويت وسيادتها على أراضيها ، وهو الأمر الذي ظهر في فترة الاحتلال العراقي لدولة الكويت في دعوى الكويت في جميع المحافل الدولية والإقليمية ، وقد تجلى ذلك في عام ٢٠٠٠ م عندما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شهدت العلاقات بين البلدين منعطفا جديداً نتيجة حل الخلاف البحري والوصول إلى صيغة نهائية للحدود البحرية والتي أنهت خلافاً استمر نحو ٣٤ عاماً (مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٢٠٠٠، ص١٤٥).

وقد أجريت دراسة حول التنسيق الدبلوماسي لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي من خلال التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرارات الصادرة عنها ١٩٧٨ ـ ١٩٨٨ للقضايا الدولية ، قبل إنشاء مجلس التعاون الخليجي وبعد إنشاء المجلس لعملية التصويت . ومن خلال هذه الدراسة تبين أن نسبة التنسيق السياسي المئوي لدول مجلس التعاون الخليجي قبل قيام المجلس لا تتعدى ٣٣.٧٥%، وبعد قيام المجلس وصلت نسبة التنسيق إلى ٦٤.١٧% مع الأخذ في الاعتبار أنه بعد قيام المجلس لم يكن الاختلاف ذا أهمية ، والملاحظ أن سياسة الكويت الخارجية قبل إنشاء المجلس مختلفة بعد إنشائه في توحيد الرأي الخليجي حول القضايا الدولية في التنسيق السياسي الدبلوماسي ، فقد ارتفعت نسبة الكويت في التنسيق بعملية التصويت للقضايا الدولية مع دول مجلس التعاون الخليجي من ٣٠% إلى ٦٧.٥% (عبيد، ١٩٩٦، ص٢١٠).

وهكذا يتضح أثر البعد الخليجي على سياسة الكويت الخارجية وخاصة في مجال توحيد الرأي والتنسيق الدبلوماسي للقضايا العربية والإسلامية والدولية، ولقد لعبت دول مجلس التعاون الخليجي دوراً فعالاً لتحرير دولة الكويت وحشد الرأي العام العربي والعالمي ضد الاحتلال العراقي لدولة الكويت من خلال إدانة الاحتلال العراقي لدولة الكويت والعمل على دعم الكويت ومساعدتها في جميع الإجراءات التي تتخذها لتحرير أراضيها ، وشاركت دول مجلس التعاون الخليجي في قوات التحالف الدولي لتحرير دولة الكويت وعملت على إكمال المشاورات والتنسيق بين دول المجلس للاستفادة القصوى من التسهيلات الموجودة في منطقة الخليج لتحرير الكويت والمرابطة في المملكة العربية السعودية.

وقد أثمرت السياسة الخارجية الكويتية على المستوى الخليجي موقفاً جماعياً مؤكداً لقضايا الكويت ، خاصة فيما يتعلق بأسلوب التعامل الخليجي مع العراق حيث كانت هناك أولوية كويتية واضحة بضرورة توحيد رأي المجلس حول الموقف في المسألة العراقية في جميع بيانات المجلس الصادرة عنه منذ تحرير دولة الكويت حتى وقت هذه الدراسة ، وهي ضرورة انصياع العراق للقرارات الدولية ذات الصلة باحتلال الكويت واحترام سيادة الكويت وأمنها وبحدودها المعترف بها في قرار مجلس الأمن (٨٣٣) لسنة (١٩٩٣) والإفراج عن الأسرى الكويتين ورعايا الدول الأخرى وإعادة ممتلكاتها وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي كشرط لرفع العقوبات المفروضة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عليها فضلاً عن ضرورة التزامه باحترام حقوق دول الجوار والمحافظة على أمن المنطقة، كما كان هناك موقف خليجي موحد في مواجهة التهديدات العراقية للكويت خاصة بعد ما حشد العراق في عام ١٩٩٤ م جيوشه بما يقارب ١٠٠ ألف جندي على الحدود الكويتية العراقية محاولاً تكرار أزمة الخليج الثانية وقد تجسد هذا الموقف الخليجي الموحد في مطالبة العراق أكثر من مرة بوقف هذه التهديدات، ولذلك تُعدّ الدائرة الخليجية من أهم الدوائر المحددة لسياسة الكويت الخارجية (مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٩٩، ص٥١).

ثانياً- العامل العربي (العلاقات الكويتية والدول العربية).

تكتسب الجهود الكويتية في هذه الدوائر أهمية خاصة نظراً لوجود عدد من القضايا المحلية والدولية التي تستلزم تلك الجهود لشرح موقف الكويت الحقيقي من قضية التضامن العربي ودعمها لعملية السلام إضافة إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين الكويت والدول العربية بما يخدم المصالح الوطنية للطرفين ، فهذه الدائرة هي دائرة الانتماء القومي للكويت والتي لا تستطيع الكويت عزل نفسها عنها والتي تمثل بعداً جغرافياً لدول الخليج ، فالكويت منذ استقلالها وقبل هذه الفترة كانت الدولة الداعمة للقضايا العربية وخاصة المتمثلة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وقضية السلام في منطقة الشرق الأوسط ، ومنذ انعقاد أول مؤتمر للقمة العربية في عام ١٩٦٤م تبلور الدور العربي للكويت وبدأت مرحلة جديدة من المشاركة الفعالة في صناعة القرار العربي وشاركت الكويت في جميع مؤتمرات القمة وعملت على الالتزام بجميع قراراتها وبوحدة الصف العربية في عدة جوانب ، كما تمثلت في تخصيص المبالغ لمواجهة إسرائيل حيث كان نصيب الكويت الأوفر منها ، وقررت الكويت في عام ١٩٦٤م دعم جيش التحرير الفلسطيني الذي تم الاتفاق على تشكيله في قمة الإسكندرية وساهمت الكويت بمليوني جنية استرليني من نفقات إنشاء الجيش ، وفي أعقاب هزيمة ١٩٦٧م التزمت الكويت بتقديم ٥٥ مليون جنيه استرليني لدعم الدول المتضررة وتمويل عملية الإعداد العسكري لدول المواجهة للتصدي لأي عدوان (مركز الوطن للمعلومات والدراسات، ١٩٩٦).

وفي عام ١٩٦٧م التزمت الكويت بتقديم ٥٥ مليون دينار سنوياً لكل من مصر وسوريا والأردن في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم، وكذلك الأمر بالنسبة للحروب ، ففي عام ١٩٧٣م أعلنت الكويت تضامنها القوي مع سياسة حظر النفط عن الدول التي تساند إسرائيل وهي الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وخاصة هولندا وتخفيض الإنتاج بنسبة ٥% شهرياً عن الدول الأخرى اعتباراً من ١٩٧٣م على أثر قرار منظمة الأقطار العربية المصدر للنفط (الأوابك) ، وقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شاركت الكويت في الحروب العربية لعام ١٩٦٧م بإرسال لواء اليرموك للقتال بجانب القوات المصرية ، وقد استشهد الكثير من الجنود الكويتيين على أرض المعركة ، ولم تقتصر المشاركة على الجنود الكويتيين بل شارك سلاح الطيران الكويتي بنقل الإمدادات للقوات المرابطة على جبهات القتال العربية ، وكذلك الحال بالنسبة لحرب أكتوبر عام ١٩٧٣م عندما شاركت القوات المسلحة الكويتية بـ (قوات الجهراء) حيث قامت بأداء واجبها القتالي مع القوات العربية السورية طيلة أيام حرب الاستنزاف التي استمرت ٨٤ يوماً وأبدت كفاءة قتالية عالية شاركت الكويت في حرب ١٩٧٣ على الجبهة المصرية واستشهاد عدد من الجنود الكويتيين في أرض المعركة ، هذا بالإضافة إلى مرابطة القوات المسلحة الكويتية (لواء اليرموك) منذ عام ١٩٦٧م على الجبهة المصرية والتي شاركت إلى جانب القوات المصرية المرابطة على الحدود المصرية (الدويهيس، ١٩٩٨، ص١٣٥).

ونرى أن إعلان دمشق يحمل الطرف الخليجي التزامات مادية كبيرة فهو إعلان كمشروع تكاملي عربي يعمل على توفير الحماية الأمنية لدول الخليج مقابل تقديم الدعم الاقتصادي لكل من مصر وسوريا وقد تم تخصيص ١٠ بلايين دولار من دول الخليج لهاتين الدولتين الشقيقتين العربيتين إلا أن هذا المبلغ تقلص إلى ٦ بلايين دولار (مجلة شؤون خليجية، ٢٠٠٤، ص٤٦).

ولقد تضمن إعلان دمشق خطة لإنشاء قوة عربية لحفظ السلام في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية بمشاركة قوات مصرية وسورية وقوات دول مجلس التعاون الخليج العربية ، وهذا الإعلان ليس بديلاً عن الاتفاقيات الأمنية التي وقعتها دولة الكويت مع الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي ، بل إشراك الدول العربية بمسألة أمن الخليج حتى لا يخل بالمصالح العربية في ظل التواجد الأجنبي في الخليج العربي ، وفي ١٩ تموز / يوليو ١٩٩١ م تم تعديل وثيقة إعلان دمشق بحيث تتيح لأطرافها هامشاً أوسع من المرونة وحرية الحركة والتخفيف من الالتزام الجماعي ، كما تم التراجع عن الأهداف الاقتصادية الطموحة لدول إعلان دمشق إلى البحث عن تحقيق أهداف أكثر تواضعاً في المجال الاقتصادي ، فإلى جانب فشل النظام العربي السابق لمنع اعتداء العراق على الكويت وإيجاد مظلة أمنية جديدة وقاعدة صلبة لنظام عربي جديد لعمل عربي مشترك لحماية الأمن العربي الشامل هناك مجموعة من الظروف الإقليمية والدولية والتي دفعت الدول العربية الثمانية (دول مجلس التعاون الخليجي الست) ومصر وسوريا إلى توقيع إعلان دمشق وهي (الغريبة، ١٩٩٨، ص٤٥):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- تدمير القدرات العسكرية العراقية والصناعية وتعرض العراق إلى خطر التقسيم إلى ثلاث مناطق رئيسية (الأكراد في الشمال ـ الشيعة في الجنوب ـ السنة في الوسط) أدى إلى خلل في ميزان القوى في المنطقة لصالح القوى الإقليمية الجاذبة وهي إيران في الشرق وتركيا في الشمال وأثيوبيا فى الجنوب وإسرائيل في قلب الوطن العربي.

٢- فقدان المنطقة العربية لمرجعية عربية شاملة عليا بعد تدهور دور جامعة الدول العربية

٣- بدء تدهور النظام الإقليمي العربي وتفككه لصالح مفهوم النظام الإقليمي في الشرق الأوسط .

٤- بروز الولايات المتحدة الأمريكية كأقوى دولة في العالم وانهيار الاتحاد السوفيتي في ظل النظام العالمي الجديد (الأسطل، ١٩٩٩، ص٩٥).

وقد تغير المفهوم الكويتي هنا لنظام الأمن العربي القديم وحتى على مستوى المقاطعة لإسرائيل فقد كانت الكويت تقوم في سياستها الخارجية قبل الاحتلال العراقي لدولة الكويت على المقاطعة (المباشرة) و (غير المباشرة) الاقتصادية لإسرائيل على أثر إنشاء مكتب مقاطعة إسرائيل التابع لجامعة الدول العربية في عام ١٩٥١م والذي يحرم التعامل الاقتصادي مع الدول العبرية وكذلك مع الشركات التي تقوم بعمليات مالية أو تجارية مع هذا البلد والتي أدرجت أسماؤها على القائمة السوداء ، إلا أن الغت الكويت المقاطعة "غير المباشرة" مع إسرائيل قامت برفع الحظر عن الشركات التي تتعامل مع إسرائيل وكانت موضوعه سابقاً على القائمة السوداء.

وأبقت على المقاطعة المباشرة لإسرائيل ويرجع السبب في ذلك إلى المصالح الوطنية ، وقد صرح وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح حول رفع الحظر عن المقاطعة غير المباشرة مع الشركات التي تتعامل مع إسرائيل "أن الكويت ودول عربية أخرى الغت المقاطعة غير المباشرة مع إسرائيل نتيجة اعتبارات متصلة بالمصالح الوطنية" وأضاف موضحاً ما يعنيه بالمقاطعة غير المباشرة وهي (أن بعض عربات الجيب قوطعت في الماضي ولكن تم استيرادها في وقت لاحق لأنها تخدم المصلحة الوطنية إلا أن الكويت مازالت تطبق المقاطعة الاقتصادية المباشرة التي فرضتها الجامعة العربية منذ ٤ عقود على إسرائيل ولن تتخلى عن المقاطعة المباشرة لإسرائيل ، ولهذا تُعد الدائرة العربية من الدوائر التي تقوم عليها السياسة الخارجية الكويتية في التزاماتها بميثاق الجامعة العربية أو بقراراتها وتحركاتها السياسية في الخارج (جريدة الوطن، ١٩٩٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً- العامل الدولي.

انطلقت السياسة الخارجية الكويتية في هذه الدوائر من هدف أساسي وهو دعم العلاقات مع القوى الدولية الكبرى وتعميق التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي مع الدول الغربية بصفة عامة ، ومما يلفت النظر أن علاقات الكويت على هذا المستوى استمرت وحتى قبل الاستقلال بالتوازن والتزامن مع خط عدم الانحياز والتعامل مع الدول والشعوب الأخرى بما يخدم المصالح المشتركة دون التفريط بحق أحد الطرفين أو الإساءة لطرف ثالث ، ولقد اتسمت سياسة الكويت الخارجية حتى عام ١٩٩٠ م بالمحافظة على سياسة الحياد الإيجابي والتوازن بين القوتين الشرقية والغربية.

وترفض الكويت في سياستها الخارجية أي تدخل أو تواجد أجنبي في منطقة الخليج سواء كان هذا التدخل عسكرياً أو أي من نوع آخر قبل الاحتلال العراقي لدولة الكويت من منطلق أن دول المنطقة قادرة على حماية نفسها وأمنها واستقرارها ، وتؤكد الكويت رفضها إقامة الأحلاف العسكرية في المنطقة أو أي تكتل سياسي، وتعتمد على سياسة متوازنة بين التكتلات الأجنبية والتي تنطلق من مبدأ عدم الانحياز لأي معسكر ، ويضيف ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ سعد العبد الله الصباح (ولا شك في أن الدول الكبرى لها مصالح وهي تنشد الفرقة والأذى لمنطقتها وأن نوعاً من التنسيق الجيد بين دول المنطقة شعوباً وحكومات سيبعد عنها مخاطر هذه الدول ، وأن التنسيق بين هذه الدول أصبح ضرورياً وروح المسئولية تدفع بالكثيرين إلى إشباع جو التنسيق هذا وأن إحساس هذه الدول بالخطر يتلاشى في حالة توافر تفاهم مشترك بينها لردع التهديدات والمخاطر الخارجية وأكد وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح (أن الكويت لا تؤمن بأي تحزبات أو تكتلات في المنطقة ولا تؤديها بأي شكل من الأشكال لأن الأحلاف تعود بالضرر على المنطقة ولا تنسجم مع سياسة الكويت غير المنحازة والمعلنة) (العنزي، ١٩٩٦، ص٢٤١).

وكانت دول مجلس التعاون الخليجي تعرب عن معارضتها الدائمة لمحاولات الدول الكبرى التدخل في شئون المنطقة ورفضها للتواجد الأجنبي بها ، ولقد أدى الاحتلال العراقي لدولة الكويت إلى تغير المفاهيم السياسية الخارجية الكويتية ودول المنطقة في الخليج العربي، وأصبح الوجود العسكري والأجنبي في المنطقة ضرورياً نتيجة السياسات غير العقلانية والسلوكيات العدائية لكل من العراق وإيران سواء التهديدات بالعدوان أو الاحتلال العراقي لدولة الكويت ، وأكد الاحتلال العراقي لدولة الكويت والعمل على تحرير دولة الكويت عن طريق العمل الدبلوماسي والعسكري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحدياً كبيراً لدى دول مجلس التعاون الخليجي وتأكد على أن المظلة الدولية عامل لأي استقرار في المنطقة.

وقد أثبت الاحتلال العراقي لدولة الكويت عدم جدوى قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي والتي أنشأت عن عام ١٩٨٣م كذلك الترتيبات الأمنية الجماعية للدول العربية بحسب معاهدة الدفاع العربي المشترك في منع وقوع الاحتلال العراقي للدول العربية بحسب معاهدة الدفاع العربي المشترك ، ولذلك اعتمدت الكويت بعد عملية التحرير على جوانب عدة لوضع ترتيبات أمنية لحماية نفسها وخاصة من الخطر العراقي الذي بدأ يهدد الكويت قبل الاستقلال وبعده حتى وقت هذه الدراسة ، كما اتجهت الكويت إلى وضع ترتيبات أمنية جديدة بجانب الترتيبات بين دول مجلس التعاون الخليجي أو دول إعلان دمشق وخاصة في ظل النظام الدولي الجديد ، وهي المظلة الدولية واللجوء إلى القوى العظمى لحماية نفسها ، وهنا نلاحظ تغيراً كبيراً في سياسة الكويت الخارجية قبل وقوع الاحتلال العراقي على دولة الكويت عام ١٩٩٠م عندما كانت تعارض الوجود الأجنبي ولكن بعد وقوع الاحتلال اتجهت الكويت إلى ضرورة التواجد الأجنبي في الخليج للوصول إلى حالة الاستقرار وأمن دولة الكويت خاصة في ظل النظام الحالي الحاكم في العراق ، ولهذا وقعت الكويت خمس اتفاقيات أمنية دفاعية مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، فقد وقعت الكويت والولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ١٩٩١م اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين مدتها عشر سنوات وتجدد بعد ذلك سنوياً ، وقبل إلغاء هذه الاتفاقية يعطي إخطار قبلها لمدة سنة في حالة عدم الرغبة في التجديد من أي الطرفين ، وبموجب هذه الاتفاقية يقوم البلدان بإجراء تدريبات للقوات المسحلة الكويتية وإجراء مناورات مشتركة وكما تم الاتفاق على مشتريات دفاعية وعلى تمركز معدات عسكرية مسبقاً في الكويت للاستفادة منها في أوقات الطوارئ وتوفير غطاء أمني للكويت ولضمان عدم تعرضها للغزو (الطيار، ١٩٩٩، ص٩٧).

وقد وقعت اتفاقية أو مذكرة للتفاهم الأمني حول التعاون الدفاعي مع بريطانيا فـي ١١ فبراير ١٩٩٢م وتشمل التعاون الدفاعي وشراء الكويت لمعدات عسكرية بريطانية ومناورات مشتركة وتدريب ، وفي ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢م وقع وزير الدفاع الكويتي والبريطاني اتفاقية مكملة لاتفاقية فبراير كما تم التوقيع على مذكرة حول المشتريات الدفاعية ، ووقعت الكويت اتفاقية ثالثة مع فرنسا في أكتوبر ١٩٩٣م بين وزيري الدفاع الكويتي والفرنسي على اتفاقية للتعاون العسكري وتنظيم بروتوكول لشراء الأسلحة والمعدات للجيش الكويتي ، ووقعت اتفاقية الكويت مع روسيا الاتحادية (الاتحاد السوفيتي سابقاً) بين وزيري الدفاع الكويتي والروسي في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٣م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومدتها عشر سنوات وبموجب هذه الاتفاقية تجري مناورات مشتركة بين البلدين وتشمل شراء الكويت معدات عسكرية من روسيا (زهران، ١٩٩٥، ص٥٤).

وقعت الكويت اتفاقية دفاعية كذلك مع الصين في عام ١٩٩٥م، وهذه الاتفاقيات لا تشير إلى بقاء قوات بريطانية أو فرنسية أو روسية أو أجنبية في الأراضي الكويتية ولكن يقتصر وجودها على إجراء دورات تدريبية ومناورات مشتركة لدعم القدرات الدفاعية للقوات الكويتية وهذه الاتفاقيات الأمنية تستطيع أن تمنع أي مغامرة جديدة ضد الكويت للسنوات القادمة ولكن مع تبدل المصالح والمعطيات والأوضاع ومصادر الخطر في المنطقة يمكن إبداء الرغبة في عدم تجديد هذه الاتفاقيات ويصعب من ذلك في ظل الظروف الحالية (العنزي، ١٩٩٦، ص٢٦٣).

وستظل هذه الاتفاقيات لمدة طويلة وهي التي وقعت من قبل الدول الكبرى سواء مع الكويت أو البحرين (المملكة المتحدة ـ البحرين في سبتمبر ١٩٩١م) أو دولة الإمارات المتحدة (فرنسا ـ دولة الإمارات المتحدة سبتمبر ١٩٩١م) أو قطر (الولايات المتحدة ـ قطر في يوليو ١٩٩٢م) أو مع المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة في التوصل إلى اتفاق بشان توسيع اتفاقية قديمة للتدريب العسكري عمرها ٢٠ سنة كأساس قانوني للتعاون العسكري بين البلدين بدلاً من أي مذكرات تفاهم بين البلدين بسبب معارضة السعودية أن تبدو محمية أمريكية ، هذه الاتفاقيات ستظل عاملاً مشجعاً من قبل الدول الكبرى لدول مجلس التعاون الخليجي لتجديدها ، ويعود السبب في ذلك إلى الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج خاصة في ظل وجود النفط الخليجي والذي يُعد أهم عامل للطاقة لدول العالم والدول الصناعية خاصة في السنوات المقبلة وسوف تزداد أهمية منطقة الخليج ويعود السبب في ذلك إلى عدة مؤشرات منها (غنيمي، ٢٠٠١، ص٢٧):

١- إن بعض الدول الصناعية الكبرى المنتجة للنفط مهددة بنضوب مخزونها النفطي خلال ٧ سنوات ونصف ابتداء من عام ١٩٩٩م إلى عام ٢٠٠٥ تقريباً فمثلاً الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مستهلك للنفط في العالم (١٧.٤ مليون / يوم) تنتج منها ٨.٠١ مليون برميل (عام ١٩٩٨م) نتبين أن العمر الافتراضي لمخزونها النفطي في ظل الانتاج الحالي يقدر ٧.٢ سنة فقط ، وكندا (٧.٦ سنة) والمملكة المتحدة (٥.٤ سنة) ويعني هذا أن هذه الدول الثلاث سوف تعتمد تماماً على الحصول على كل احتياجاتها من النفط من الخارج مع مطلع عام ٢٠٠٥م أي أن السوق النفطي سيكون بحاجة إلى ضخ المزيد من النفط ابتداء من عام ٢٠٠٥م ، بما يعادل على الأقل إنتاج هذه الدول الثلاث الذي يبلغ حوالي ١٢.٦ مليون برميل نفط / يوم لإحداث التوازن المطلوب بين الإنتاج والاستهلاك في سوق النفط العالمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- هناك مجموعة من الدول النفطية المهمة سوف ينضب مخزونها النفطي خلال الربع الأول من القرن الحالي ومنها : كومنولث الدول المستقلة حيث يقدر العمر الافتراضي لمخزونها النفطي بنحو ٢٢.٣ سنة فقط ، الصين (٢٠.٥ سنة) ، قطر (٢٠ سنة) عمان (٢٣.٥ سنة) ، إندونيسيا (١٠.٤ سنوات) ، النرويج (٩.٤ سنوات) ، ومصر (٩.٨ سنة) ويعني هذا أن الدول المنتجة للنفط أو المصدرة له سوف تنضم بدورها إلى ركب الدول المستوردة باحتياجاتها النفطية.

٣- تطوير مصادر الطاقة البديلة وتنميتها ممثلة في الطاقة الشمسية والترويحية والحرارية الأرضية والهيدروجينية يسير بمعدلات بطيئة جداً ، ومن ثم لن تكون هذه الطاقة البديلة قادرة في المستقبل المنظور على منافسة مصادر الوقود الأحفوري وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي.

وهذا يمثل بدوره ضغطاً متزايداً على الدول النفطية ذات الاحتياطي الكبير ممثلة في دول الخليج العربي "المملكة العربية السعودية ـ العراق ـ الإمارات ـ الكويت ـ إيران" حيث تبلغ في المجموعة الدول الخليجية نحو ٦٦٠ مليار برميل أو ما يعادل ثلثي الاحتياطات العالمية (عبد الله، ٢٠٠٤، ص١٠٢).

واحتياطي الغرب من النفط يقدر حوالي ٥٥ مليار برميل وفقاً لمستويات الاستهلاك الحالية فإن هذه الكمية من النفط ستكفي حاجته لمدة خمس سنوات فقط ، وحالياً تستورد أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية حوالي ٢٠ مليون برميل يومياً من النفط ، وصحيح أيضاً أن هناك مناطق أخرى في العالم تبدو أكثر استعداداً لمساعدة الغرب وإرضائه وتتمتع بوجود احتاطات نفطية كافية ومرضية إذ يبلغ احتياطي أمريكا اللاتينية من النفط حوالي ١٣٨ مليار برميل ، في حين يبلغ احتياطي أوروبا الشرقية بما في ذلك روسيا نحو ٦٠ مليار برميل ، أما أفريقيا فيبلغ احتياطها حوالي ٧٦ مليار برميل غير أن كل الأقطار في هذه المناطق تمر بفترة نمو اقتصادي قد يزيد من الاستهلاك المحلي مما يؤدي إلى أن تقلل من صادرات النفط وبالتالي سيظل النفط الخليجي والذي يشكل ما بين ٦٤ ـ ٨٤% من احتياطي النفط بالعالم مصدرا مهماً للطاقة في الدول الغربية وغيرها لوصول إمدادات النفط لها والتي يشكل النفط ٤١% من طاقة الاستهلاك في العالم عام ٢٠٠٠م، ويخص دول مجلس التعاون الخليجي ٤٥.٣% من مجموع الاحتياطي العالمي ، وتمثل ٧٠% من مجموع احتياطي منطقة الخليج (مرسي، ٢٠٠٢، ص١٨١).

رابعاً: العامل الاقتصادي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعد الاقتصاد الكويتي أحد أهم الاقتصادات في المنطقة الإقليمية بالشرق الأوسط، وأحد أكبر الدول المصدرة للنفط بالعالم. ويتمتع اقتصاد الكويت بالعديد من المقومات والعوامل البارزة الي أسهمت في تشكيل وصناعة اقتصاد مهم ومؤثر وجاذب إقليمياً وعالمياً ويعتبر الاقتصاد الكويتي اقتصادا صغيرا مفتوحا نسبياً يسيطر على معظمه القطاع الحكومي، وتمثلالصناعة النفطية في الكويت المملوكة من قبل الدولة أكثر من ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي، و ٩٥% من الصادرات و ٨٠% من الإيرادات الحكومية. يُشكل احتياطي النفط الخام في الكويت حوالي ٩٦ مليار برميل 15) كم³) أي قرابة ١٠% من الاحتياطي العالمي.

أهداف السياسة المالية لدولة الكويت :

ويمكن إيجازها في النقاط الآتية :-

١- تنظيم مستويات السيولة المحلية بما يتلاءم مع مستويات الطلب الكلي على السلع والخدمات المتاحة محلياً.

٢- حماية الاقتصاد المحلي من التأثيرات السلبية للتطورات الاقتصادية العالمية ، والمتمثلة في تقلبات كل من أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية وأسعار الفائدة على تلك العملات ، وتأتي تلك الحماية عادة من خلال :

أ- المحافظة على هيكل أسعار الفائدة المحلية عند مستويات مقبولة ، والعمل على إبقاء تكلفة الائتمان المحلي منخفضة قدر الإمكان.

ب- توفير نوع من الاستقرار النسبى لسعر صرف الدينار مقابل عملات الدولة الكبرى والتي تربطها علاقات تجارية هامة بدولة الكويت.

٣- المحافظة على استقرار الأسعار وتحقيق الاعتدال في تقلبات القوة الشرائية للدينار الكويتي.

٤- المساهمة في تطوير كل من السوق النقدي والمالي بالكويت ، وتعزيز دور الجهاز المصرفي والمالي في تنمية الاقتصاد المحلي.

٥- مراقبة حجم واتجاهات الائتمان المصرفي ، مع ممارسة الرقابة على الجهاز المصرفي والمالي وتزويد البنوك بالتعليمات الضرورية لتوجيه وترشيد سياستها في منح الائتمان وفقاً لما تقتضيه مصلحة الاقتصاد المحلي (البنك المركزي، ١٩٨٢).

في الواقع أن مجموعة الأهداف الثلاثة الأولى مستقاة من الطبيعة الخاصة المميزة للاقتصاد الكويتي ، من حيث :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كونه اقتصاداً أحادي المورد يعتمد بدرجة كبيرة على عائداته وصادراته النفطية المقومة أساساً بالدولار الأمريكي.
- اعتماده الكبير على الواردت الأجنبية لتلبية حاجاته الاستهلاكية والاستثمارية بالداخل.
- كونه اقتصاداً مفتوحاً لا يضع قيوداً على حرية التدفقات النقدية إلى خارج أو داخل البلاد سواء من جانب المواطنين أو الأجانب المقيمين بالكويت.

- إن سعر الفائدة على الدينار الكويتي لا يتحدد تلقائياً بقوى العرض والطلب في السوق ، بل يرسم إطاره أسس قانونية يحددها البنك المركزي كذلك فإن الترتيبات القانونية والمؤسسية القائمة ـ حتى نهاية ١٩٩٤ ـ هي التي تحدد درجة المنافسة المسموح بها بين المصارف المحلية ، كل هذه الظروف الخاصة بالاقتصاد الكويتي تضع التطورات العالمية في أسعار الصرف وأسعار الفائدة داخل بؤرة الاهتمام الرئيسية للقائمين على إدارة السوق المالية والنقدية به.

هناك فى نفس الوقت هدف ضمني آخر حرص البنك المركزي على تحقيقه باستمرار ، وهو توفير الحماية للجهاز المصرفي والمالي والحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك الوطنية ، وقد تجلى هذا الهدف بوضوح خلال فترتين هامتين في التاريخ النقدي والمالي لدولة الكويت وهما : فترة أزمة سوق الأوراق المالية (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣) والتي تسمى بأزمة "المناخ" وفترة أزمة "المديونيات" التي عرضت هذا الجهاز للانهيار إثر تحرير الكويت من الغزو العراقي في ١٩٩١. (الصباح ، ١٩٩٢

الإسهامات المالية الكويتية للقضايا العربية:

تعد الإسهامات الكويتية المالية والنقدية والعينية المباشرة لأسباب عديدة هى أكثر الوسائل والمساعدات للقضايا العربية ، وعلى الرغم من التزام الكويت في مساعدتها للقضايا العربية و التى ربما كانت لأسباب غير سياسية في بعض الأمور كحرب التحرير الجزائرية أو الحرب العراقية الإيرانية أو إسهاماتها لدول المواجهة للصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية قد كانت مستمدة من الولاء القومي والعاطفي لهذه الدول ، وفي محاولة لتحديد مساهمات الكويت النقدية ذات الطابع السياسي تجدر الإشارة إلى أن معظم هذه المساهمات سرية ، وغير مقيدة ، وخارجة عن الرقابة الشعبية كما أن هذه المساهمات والمساعدات المقدمة من احتياطي الدولة تكون على شكل هبات ممنوحة كمواد غذائية او دوائية والتي لا تكون قابلة للقياس ، وعليه فإن المساهمات الكويتية النقدية الإجمالية للقضايا السياسية العربية منذ عام ١٩٦٣ م حتى عام ١٩٩٠ وصلت مبلغ (٢٦.٥) مليار دولار قدمت للحكومات ومنظمات التحرير العربية . (مركز الوطن للمعلومات والدراسات ، ١٩٩٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبتوزيع المبلغ (١١.٢) مليار دولار لدول المواجهة والقضية الفلسطينية ، (١٥.٣) مليار دولار للعراق وينقسم هذا المبلغ إلى (٨.١) مليار دولار نقداً و (٧.٢) مليار دولار من بيع النفط لصالح العراق ، ودفعت مساهمات إلى مصر قبل عام ١٩٧٩م ووصلت إلى (٢.٤) مليار دولار ، وحصلت الأردن على (١.٩٦) مليار دولار ، وتلقت منظمة التحرير الفلسطينية مبلغ (٩٢٠) مليون دولار بالإضافة إلى هذه المبلغ فإن (٣.٢٤) مليار دولار من المساهمات توزعت فيما بين هذه الدول والمنظمات. (أسيري ، ١٩٩٢: ١١٦)

وهو ما يشير إليه أكثر المحللين السياسيين حول المساهمات المالية الكويتية في جميع أقطار العالم الثالث والعالم الدولي في مجال الإسهامات الإنسانية والاقتصادية لدول العالم ، هذا وقد جعلت هذه الدبلوماسية محل "درع وحماية" لدولة الكويت حيث تعد دولة الكويت أول دولة في العالم تعلن إلغاء ديون الدول الفقيرة من خلال خطب أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٨ سبتمبر ١٩٨٨م ، وتضمن مشروع الشيخ جابر الأحمد الصباح عدة عناصر منها دعوة الدول الدائمة إلى اجتماع لبحث إلغاء الفوائد على الديوان وإسقاط الديون عن الدول الأكثر فقراً ، وأن يعيد البنك الدولي والصندوق النقد الدولي النظر في الشروط القاسية على الدول التي تحتاج إلى مساعدة أو قروض ، وزيادة العون التكنولوجي والتقني الذي تقدمه دول الشمال إلى الجنوب ، وقد أعاد أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح رحمة الله عليه تلك المبادرة في المؤتمر التاسع لحركة عدم الانحياز في بلغراد في سبتمبر عام ١٩٨٩م

تعد نسبة المعونة المقدمة من الكويت إلى الناتج القومي ما يزيد عن ٨% في بعض السنوات وتقل أحياناً عن هذه النسبة ، وبمقارنة بين نسبة المعونات الكويتية إلى جملة الناتج القومي من نظيرها في الدول الصناعية ممثلة بدول (الداك)* يتبين أن نسبة المعونة الكويتية قد بلغت في بعض سنوات السبعينات أكثر من ٢٧ مرة بالنسبة إليها في معظم سنوات ذلك العقد ومع تقلص عائدات النفط في عقد الثمانينات استمرت في النصف الأول منه قريبة من ١١ مثلاً ، ثم تراجعت لتصل إلى ١.٨٥ مرة بالنسبة إلى معونة تلك الدول وقفزت عام ١٩٩٠م لتصبح أكثر من ١٨.٧ مثلاً لها .(الشراح ١٩٩٤ : ٣٠)

* تتكون مجموعة لجنة مساعدات التنمية (داك) من الدول التالية : المجموعة الأوروبية عدا الدانمارك واليونان بالإضافة إلى استراليا وكندا واليابان ونيوزيلندا والنرويج وسويسرا والولايات المتحدة {التقرير الاقتصادي العربي الموحد–عام ١٩٩٧م}

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعد دولة الكويت بين الدول المانحة العشر الأوائل في العالم فقد خصصت ٣.٨١% من مجمل إنتاجها القومي للمعونة سنة ١٩٨٤م و هي اعلى نسبة للدول المانحة في العالم في ذلك الوقت . (محافظة ، ٢٠٠١ : ٢)

وتهدف المساعدات الكويتية في كل أطوارها إلى :

١- تأكيد انتماء الكويت العربي الإسلامي والإنساني ويأتي ذلك من خلال عدم اقتران مساعداتها إلى الدول المختلفة بشروط سياسية.

٢- تأكيد التعاون الدولي بدعم مسيرة السلام ومسيرة التنمية الدولية من خلال منظمات الأمم المتحدة المختلفة.

٣- ترسيخ علاقات التعاون والمصالح المتبادلة مع كافة البلدان الصديقة المتقدمة والنامية لتأكيد عدم انحيازها في العلاقات الدولية.

٤- مناصرة القضايا الإنسانية المعاصرة التي يتبناها العالم للارتقاء بالحضارة االإنسانية.

٥- الإسهام الفاعل في مواجهة المشكلات الطارئة التي تتعرض لها البلدان الصديقة خاصة تلك الناشئة عن الكوارث الطبيعية كالزلازل والسيول والفيضانات وغير ها. (مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ١٩٩٥ : ١٦٤)

هذا وقد استخدمت الكويت الأداة الاقتصادية تجاه العراق وكانت من أهم الأدوات التي استخدمتها الكويت بجانب الأداة الدبلوماسية من خلال تقديم الدعم المالي للعراق أثناء حربها مع إيران والذي وصل إلى ما يقارب ١٥.٣ مليار دولار ، وقد قدمت الكويت مبلغ ٣٠ مليون دينار كويتي عند الاعتراف العراقي بها عام ١٩٦٣ ، وكذلك بخصوص الأزمات الحدودية بين البلدية ، فخلال الأزمة الحدودية عام ١٩٦٧ قدمت الكويت مبلغ ٢٥ مليون دينار كويتي لدعم مشاريع تنموية بالعراق مقابل انسحابه من الأراضي الكويتية ، وكذلك الحال عام ١٩٧٣ ، ولهذا تعد الأداة الاقتصادية من أهم الأدوات التي استخدمتها الكويت مع العراق من خلال حل المشكلات الحدودية بين البلدية وضمان سلامة الحدود الكويتية . (المرزوق،٢٠٠٣ : ٦٦)

وعندما أنشئ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية في ١٩٦١/١٢/٣١ ، كان الهدف من إنشائه مساعدة الدول العربية المحتاجة وبعد ذلك شمل الدول الاسلامية وتعداها إلى دول العالم الأخرى في آسيا وافريقيا وأمريكيا اللاتينية وأوروبا .

ومما لا شك فيه ان الغرض من إنشاء الصندوق هو مساعدة الدول المحتاجة ، إلا أن بعض من الدول تستخدم هذا الصندوق لتحقيق أهدافها السياسية بما يتلائم مع أهداف سياستها الخارجية ، وليس كما يذكر بعض الكتاب ، بأن الهدف من إنشاء الصندوق هو اعادة توزيع ثروة الكويت المالية بين الأقطار في العالم العربي . (أسيري ، ١٩٩٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولأن كثير من الدول أنشأت صناديق لمساعدة الدول ، وكذلك لتحقيق أهداف سياستها الخارجية ومنها ، الولايات المتحدة الامريكية والسويد التي تعتبر من الدول المحايدة في علاقاتها الدولية والتي لديها هيئة مستقلة تسمي (SIDA) تقوم بكثير من الأعمال التي يقوم بها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية وغيرها من الدول .

حتي ان بعض الدول التي تتلقي مساعدات من الدول الاخرى ، تقوم بدورها بتقديم المساعدات للدول القريبة منها والتي تخدم سياستها الخارجية ، ومثالا على ذلك مساعدة الهند للنيبال . (الرومي ، ٢٠١٠ : ١٦)

ويتركز نشاط الصندوق في مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها (كما نصت عليه المادة ٣ من قانون إنشائه) وللصندوق في سبيل تحقيق هذا الغرض أن يسلك كافة السبل التي يراها مجلس الإدارة مناسبة ضمن الحدود التي يرسمها قانون الصندوق ونظامه الأساسي .

تشمل تلك السبل على الأخص ما يلي :

- تقديم القروض والكفالات .

- تقديم المنح على سبيل المعونة العينية .

- المساهمة في رؤوس أموال المنشآت ذات الطابع الإنمائي .

- الإسهام في رؤوس أموال مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية والإقليمية وغيرها من المؤسسات الإنمائية وتمثيل دولة الكويت فيها .

وأهم القطاعات التي يسهم الصندوق في تمويلها تركزت بصفة رئيسية في قطاعات الزراعة والري ، والنقل والاتصالات ، والطاقة والصناعة ، والمياه والصرف الصحي .

يقدم الصندوق مساعداته إلى جهات متنوعة تشمل :

- الحكومات المركزية والإقليمية والمرافق العامة وغيرها من المؤسسات العامة .

- مؤسسات التنمية سواء منها الدولية أو الإقليمية أو المحلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا ، وتقدم مساعدات الصندوق على شكل قروض مباشرة أو كفالات أو تمويل موازي أو مشترك مع مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية أو الإقليمية ، كما تقدم المنح لتمويل الدراسات الفنية والمالية والاقتصادية سواء تعلقت تلك الدراسات بمشروعات يسهم الصندوق في تمويلها أو غير ذلك. (الديحاني ، ٢٠٠٤ : ٣) وبتأسيس هذا الصندوق تكون الكويت قد سجلت سبقا مبكرا في مجال التعاون الاقتصادي العربي والدولي معا ، وحتي بلغة الأرقام يبقي سبق الكويت متميزا وواضحا ففي تلك الفترة كانت النداءات التي ترددت في المحافل الدولية تطالب بأن تساهم كل دولة سنويا بما نسبته ١% من دخلها القومي لتكوين رصيد تمول منه المشروعات التي تساهم في تنمية العالم الثالث ، لكن الكويت خصصت في العام الأول من عمل الصندوق ٥٠ مليون دينار كرأسمال زيد في عام ١٩٦٢م إلى مائة مليون دينار وبنسبة تبلغ ثلث إجمالي الدخل القومي للكويت عن ذلك العام نفسه ، ومرد هذه المساهمة الجيدة والسخية في تنمية البلدان العربية ثم بلدان العالم الثالث ، راجع الى ما شعرت به دولة الكويت من أهمية النشاط التي تقوم به مؤسسة من هذا النوع في تهيئة التقدم للبلاد السائره في طريق النمو . (وكالة الانباء الكويتية ، ١٩٨٤ :١٨)

بينما تشير مطويات الصندوق الصادرة في ٣١ يناير ٢٠١١م إلى ان نصيب الدول العربية من المنح بلغت عددها ٦٧ دولة بقيمة ٥١.٣٨ مليون دينار كويتي ، في حين بلغت المساعدات الفنية عددها ١٤ دولة بقيمة ٤.٠٢ مليون دينار كويتي ، وقد كانت قيمة القروض للدول العربية بلغت ٢.٤٧٦ مليون دينار كويتي عددها ١٦ دولة ، وكذلك المنح من الحكومة الكويتية المدارة من قبل الصندوق بلغت ٢٨٢.٤١ مليون دينار كويتي لعدد ٢٩ دولة عربية .

وهناك بعض المؤشرات التي يمكن الاستشهاد بها لنجاح الكويت في مردودها السياسي من المساعدات المالية وهي :-

١- اعتراف عالمي واضح بدور الكويت في ميدان المساعدات الأجنبية ، خصوصاً من قبل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التنمية الاقتصادية والتعاون . وبلغت تلك النسبة بين ١٩٧٤ و ١٩٧٦ أكثر من ١١% من الدخل القومي الكويتي وهي نسبة لم يعرفها من قبل ، وتتجاوز ما يقابها في الدول الصناعية بأكثر من ثلاثين ضعفاً.

٢- المركز المرموق الذي تتمتع به الدبلوماسية الكويتية في المحافل الدولية وما تحقق بسببه من مزايا في دعم القضايا العربية في العديد من المناسبات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- التعاطف الملموس من قبل الدول النامية تجاه القضايا الاقتصادية والسياسية التي تهم دول الخليج بصفة عامة ودول الكويت بصفة خاصة.

٤- علاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل وعلاقات الصداقة التي تتمتع بها دولة الكويت على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٥- ما يلاقيه المستثمرون الكويتيون من ترحيب وتأييد من قبل أغلب الدول النامية التي تسعي إلى اجتذاب رؤوس الأموال الكويتية.

برغم أهمية هذه المزايا فإن من الصعب قياسها كمياً . كما من الصعوبة بمكان أن نحدد إلى أي مدى يمكن أن تعزي مثل تلك المزايا إلى ما تقدمه الكويت من مساعدات بمعزل عن اعتبارات أخرى مثل حياد الكويت ومركزها الدولي أو حنكة ومهارة السياسيين الكويتيين. (الخجا ، ١٩٨٤ : ٦١).

الصندوق الكويتي هو ذراع التنمية لدولة الكويت يوكل إليه مهمة المنح التي تقدمها حكومة دولة الكويت للدول الأخرى للإشراف عليها وقد بلغ عدد هذه المنح منذ إنشاء الصندوق وحتي ٣٠ سبتمبر ٢٠١١ نحو ٥٧ منحة عبارة عن ٥٥ منحة للدول ومنحتين للمؤسسات وبلغت قيمة هذه المنح المدارة من قبل الصندوق ٣٥٠.٩ مليون دينار (ما يعادل ١.١٩٣ مليار دولار).

حيث استحوذت الدولة العربية على ٣٢ منحة بقيمة ٣٠٨.٨ مليون دينار (ما يعادل ١.٠٤٩ مليون دولار) وهي تشكل نحو ٨٨% فيما جاءت دول غرب افريقيا في المرتبة الثانية ، حيث حصلت على ١٣ منحة حكومية من دولة الكويت بلغت قيمتها ١٩.٠١ مليون دينار (ما يعادل ٦٤.٦٤ مليون دولار) وهي تشكل نحو ٥.٤% من إجمالي المنح الحكومية ، فيما حلت دول شرق وجنوب اسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثالثة من خلال حصولها على ٣ منح بقيمة ٧.٠١ ملايين دينار (ما يعادل ٢٣.٨ مليون دولار) وهي تعادل ١.٩% من قيمة المنح الحكومية وجاءت دول وسط آسيا وأوروبا في المرتبة الرابعة بواقع منحتين بقيمة ٥.٢ ملايين دينار (ما يعادل ١٧.٩ مليون دولار) وهي تشكل ١.٤% تليها في المرتبة الخامسة دول وسط وجنوب وشرق افريقيا من خلال حصولها على ٤ منح بقيمة ٤.١٤ ملايين دينار (ما يعادل ١٤.٠٨ مليون دولار) وهي تشكل ١.٢% وأخير جاءت دول أمريكا اللاتينية في المرتبة السادسة والأخيرة بواقع منحة واحدة بقيمة ٢.٦٠ ملايين دينار (ما يعادل ٨.٨٦ ملايين دولار) وهي تشكل نحو ٠.٧% من إجمالي قيمة المنح الحكومية التي قدمتها دولة الكويت واستفادت منها الدول في ٦ مناطق جغرافية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما حصلت المؤسسات على منحتين حكوميتين بقيمة ٤.١٢ ملايين دينار (ما يعادل ١٤ مليون دولار) وهي تعادل ١.٢% من إجمالي المنح الحكومية المدارة من قبل الصندوق الكويتي للتنمية . (صندوق الكويتي للتنمية، ٢٠١٢: ٢٤). ومن صور المساعدات الكويتية للأردن:

- **مشروع توسعة محطة تحويل شرق عمان جهد ٤٠٠ كيلو فولت**

يهدف المشروع إلى دعم شبكة النقل الكهربائي الموحدة بالتمكن من إستيعاب وحدات التوليد الإضافي المتوقع إنشاؤها في منطقة شرق عمان وتمكينها الزيادة في قدرات تبادل الطاقة الكهربائية مع الدول المجاورة (مصر وسوريا). (الصندوق الكويتي للتنمية،٢٠٠٩ :٨)

- **مشروع التوسعة لمحطة كهرباء السمرا**

يهدف المشروع إلى المساهمة في مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية في الاردن وتقليص تكلفة إنتاج الكهرباء وذلك من خلال إضافة مكونات إنتاج كهرباء بخارية لتحويل الوحدات الغازية الى منظومة تعمل بالدورة المركبة . (الصندوق الكويتي للتنمية ، ٢٠١١ : ٨)

- **مشروع شبكة السكك الحديدية الوطنية (مشروع قيد التنفيذ)**

يهدف المشروع إلى دعم التنمية الاقتصادية من خلال توفير خدمات نقل بالسكك الحديدية ذات كفاءة ومردود مرتفع لخفض تكاليف نقل البضائع مقارنة مع النقل بالطرق ، والإسهام في تكامل شبكات السكك الحديدية الإقليمي لاستقطاب حركة النقل الدولي العابر ، بالإضافة الى تحسين مستوي الأمن والسلامة والحد من التلوث البيئي. (الصندوق الكويتي للتنمية،٢٠١١ :٨)

ولقد اشارت وكالة موديز بالمنحة الكويتية المقدمة الى الاردن ومدى تأثيرها على الاقتصاد الاردني في ذلك الوقت وتدعم مزيدا من الانفاق على البنة التحتية ونقلت صحيفة العرب اليوم الاردنية عن التقرير ان هذه المنحة وغيرها ستعطي مؤشرا حول استمرار الدعم الخارجي للاقتصاد الاردني ويساعد الاقتصاد من خلال تقليل الاعتماد على التمويل المرتفع من البنوك المحلية والذي زاد في الاشهر الاخيرة. (كونا ، ٢٠١٢: العدد٢٣) .

تلعب المساعدات الخارجية دوراً هاماً في تنفيذ أ هداف السياسة الخارجية والأمنية للدول المانحة ، ويستطيع المتتبع لحركة الاقتصاد الدولي أن يلحظ بجلاء الارتباط الوثيقي الذي لازم تدفق المساعدات الخارجية كما ونو عاً مع التطورات والتغيرات السياسية والاقتصاية الدولية المتسارعة خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد مر تطور المساعدات الخارجية بمراحل ذات معالم بارزة منذ تلك الفترة نوجز ها فيما يلـــي :-

– لإحكام سيطرتها على الأوضاع في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، سارعت الولايات المتحدة إلى إنشاء مؤسسات بريتون وودز وإخراجها إلى حيز الوجود ، بعد أن ظلت فكرتها مختمرة في إطار النظام الرأسمالي منذ تفجر أزمة الكساد الكبيرة في الثلاثينيات ، وقد شهد عام ١٩٤٤م ميلاد المؤسستين العملاقتين ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، حيث تركزت أهداف الصندوق في إرساء دعائم نظام مستقر الحركة للدفعيات الدولية ومعالجة الخلل في موازين المدفوعات والنقد الأجنبي بينما انحصرت أهداف البنك الدولي في تمويل مشاريع التنمية وشئون الاستثمار. (مكاوي ، ٢٠٠١ : ١١٧)

– لقد شكل مشروع مارشال لمساعدة أوربا والذي تبنته الولايات المتحدة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية أضخم مشروع مساعدات في التاريخ الحديث ، وهو المشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الذي وضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي أثناء الحرب العالمية الثانية ووزير الخارجية الأميركي منذ يناير ١٩٤٧ والذي اعلنه بنفسه في 5 يونيو 1947 في خطاب امام جامعة هارفارد وكانت الهيئة التي اقامتها حكومات غرب أوروبا للاشراف على إنفاق ١٣ مليار دولار أميركي قد سميت " منظمة التعاون والاقتصادي الاوربي" وقد ساهمت هذة الأموال في إعادة اعمار وتشغيل الاقتصاد والمصانع الاوربية. ، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه المساعدات الخارجية للولايات المتحدة قبل عام ١٩٤٠م ٥٠٠ مليون دولار . وتعترف السلطات الأمريكية بأن هذه المساعدات قد ساهمت في المحافظة على وجود قوي للولايات المتحدة في أوربا في مرحلة الحرب الباردة وفي فتح أسواق للصادرات الأمريكية وبناء المؤسسات الرأسمالية الديمقراطية.

– قام الاتحاد السوفيتي بإنشاء مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) ١٩٤٩م رداً على مشروع مارشال واستهدف هذا المجلس العمل على التغلب على المشاكل الاقتصادية المترتبة على الحرب وتصفية الخلافات بين بلدان المنظومة الاشتراكية وبناء جدار صلب أمام القوة الأمريكية ووقف تمددها نحو الشرق . ولقد لعبت المساعدات المقدمة من الاتحاد السوفيتي في إطار هذا المجلس دوراً هاماً في دعم خطي التكامل بين الدول الأعضاء وحافظت على تمساكه طوال فترة الحرب الباردة . (عبدالفتاح ، ٢٠٠١)

– لعبت المساعدات الخارجية للجماعة الاقتصادية الأوربية دوراً هاماً بعد أن تم إنشاؤها في عام ١٩٥٧ من ست دول هي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج لاسيما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد أن أصبحت قوة اقتصادية دولية مرموقة ، ثم شكلت مع الولايات المتحدة واليابان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لتصبح المصدر الأساسي مع الولايات المتحدة للعون والمساعدات الدولية. (مكاوي ، ٢٠٠١: ١١٨)

وقد بدا جلياً أن التوجه نحو الدول النامية لم يكن يجد أسبقية في سياسات الدول المانحة في ذلك الوقت ، ولم تكتسب المساعدات الدولية ملامحها البارزة في الدول النامية عموماً إلا منذ بداية عقد الستينيات وما أعقبها من تحول ، حيث شهد هذا العقد موجة التحرر من الاستعمار الغربي وتميز باندفاع حركة التحرر السياسي والاقتصادي . وقد أدت هذه الأوضاع المستجدة إلى تعديل ملحوظ في سياسات المساعدات الخارجية وبدا ذلك جلياً في أكثر من موقع ، حيث شهدت فترة الستينيات تعديلات جوهرية في إدارة المساعدات الخارجية في الولايات المتحدة ، حيث تم إنشاء الوكالة الدولية للتنمية في عهد إدارة الرئيس الأمريكي جون كنيدي في عام ١٩٦١م ، وأصبحت الجهة الوحيدة في الولايات المتحدة لتنسيق كل أشكال المساعدات الخارجية والاقتصادية والعسكرية . (عبدالفتاح ، ٢٠٠١)

وتمشياً مع التحولات في بداية عقد الستينيات قام البنك الدولي بإنشاء الوكالة الدولية للتنمية في بداية الستينيات (IDA) وفوضها منح القروض بشروط ميسرة للدول النامية الفقيرة ، كما أنشأ صندوق النقد الدولي قسماً في عام ١٩٦٣م باسم تسهيل التمويل التعويضي بغرض دعم الجهود المبذولة في الأقطار النامية تجاه أزمات التمويل الخارجي. (مكاوي،٢٠٠١: ١١٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة والنتائج والتوصيات

يستعرض الباحث فيما يلي الخاتمة والنتائج والتوصيات في ضوء ما تم تناوله من خلال الفصول والمباحث والمطالب في إطار الرسالة وكما يلي:

أولاً: الخاتمة:

استهدفت الدراسة بشكل عام تناول العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الكويتية، حيث أن هذا العامل كان له دور محوري في توجيه السياسة الخارجية الكويتية. وقد جاءت الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما أثر العامل الاقتصادي في توجيه سياسة الكويت الخارجية، وكيف تعاملت هذه السياسة مع الخارج بما يتناسب مع أهمية الموقع ومع الإمكانيات المتاحة؟

٢- ما العقبات والتحديات التي تواجه سياسة الكويت الخارجية؟

٣- ما التوجهات المستقبلية لصانع القرار السياسي في توجيه السياسة الخارجية الكويتي ضمن سياسة العامل الاقتصادي؟

كما أن الدراسة وظفت المنهج الوصفي التحليلي وقد تبين من خلال ما تم تناوله في الدراسة أن للعامل الاقتصادي أثر كبير في توجيه السياسة الخارجية الكويتية، وأنه توجد عقبات عديدة تواجه تطبيق السياسة الخارجية الكويتية، مع حرص واضح للقيادة التنفيذية بتوجيه أفضل للسياسة الخارجية من خلال اتباع العديد من الخطوات المنهجية.

ثانياً: النتائج:

١. تتمتع منطقة الخليج لدول مجلس التعاون العربية بأهمية واضحة لدى القوى الدولية والإقليمية منذ القدم وحتى الوقت الحاضر.
٢. على الرغم من ضيق رقعة دولة الكويت ، وقلة عدد سكانها ، فقد تمكنت من أن تلعب دوراً سياسياً عربياً ودولياً بارزاً جاوز حجمها بمراحل عدة ، فقد اتسمت سياسة الكويت الخارجية تجاه العالم العربي بالانفتاح الشامل على كافة الدول العربية مهما اختلفت وجهات نظرها وتضاربت آراؤها ونظمها السياسية.
٣. تعمل الكويت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، باعتباره الذراع الاقتصادي للسياسة الخارجية، على دعم جهود المجتمع الدولي نحو استقرار الدول في طور النمو.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. العوامل الاقتصادية تُعَد من العوامل التي يمكن أن تفسِّر سلوك الدول.

٥. السياسية الكويتية الخارجية ليست فاعلة أو بتعبير آخر لا تتسم بالمبادرة أو المبادأة، ولكنها عبارة عن ردود فعل تثار من أحداث ومؤثرات ومنبهات خارج حدود الدولة. وبما أن الكويت دولة صغيرة في الحكم وقليلة في السكان ومكشوفة ومستهدفة لأي هجوم.

٦. أن العلاقات الدولية لا يمكن أن تتم داخل ذلك الاطار الذي يجمع بين خصائصهما معاً، وتمايزهما وضرورة فهمهما كل على انفراد، باعتبار ان الفهم الموضوعي لكل ظاهرة إنما يعد مقدمة لا غنى عنها للتعامل الكفوء معها وهذا ما لا تصل لسياسة الكويت بشكل واضح.

٧. السياسة الخارجية تعد بمثابة الاداة الاساسية التي يتم من خلالها عملية اتصال الدولة (والوحدة الدولية) وتفاعلها مع بيئتها الاقليمية العالمية، بقصد التأثير في الأخيرة لصالحها.

٨. تتلخص السياسة الخارجية بصياغة المصالح بصورة متناسقة تشمل الحياة العامة والنظرة الاستراتيجية بما يحقق منافع الأمة، أو بصهر تلك المصالح في أهداف يمكن تحقيقها بإدراك العلاقة بين ما هو موجود وما يمكن انجازه، ولا زالت هناك فجوة فيما يتعلق بالكويت .

٩. أن السياسة الكويتية الخارجية لها ثلاثة أهداف أساسية عامة تنطلق أولاً من خصائص الأمن السياسي والعسكري، وثانياً المبادئ والقيم، وهي حماية المصالح العربية والقيم الاسلامية، وثالثاً مفهوم العدالة، بمعنى أن " راسلة " الدولة الانسانية في اسهام فائض الدولة مع الدول العربية ودول العالم الثالث والاقل ثراء، و "مهمة" النظام هي استثمار عوائد البلاد المالية.

١٠. إن إيمان دولة الكويت بوحدة المصير العربي قد حداها لأن تعمل في نظام جامعة الدول العربية على بناء صرح التضامن العربي، وتبعاً لتعدد مشاكل العالم العربي، وتفاوته في مسيرة النهضة، تعددت مساهمة دولة الكويت المادية والعسكرية الفعالة في تأكيد التضامن العربي.

١١. تميزت سياسة الكويت الخارجية بالانفتاح على العالم العربي مهما كانت أنظمة الحكم فيه، كذلك كان نهجها تجاه العالم الخارجي على اختلاف أنظمته ومعسكراته انطلاقاً من التمسك بمبدأ الحياد الإيجابي، والإقرار بحق الشعوب المكافحة في تقرير مصيرها على ترابها الوطني بعيداً عن الضغوط السياسية والاقتصادية لدول العالم الكبرى، وإقامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات بين أفراد الأسرة الدولية على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير.

١٢. تمتلك الكويت كوحدة سياسية دولية السمات والخصائص المميزة المتعلقة بسياستها الخارجية والتي تتلخص بوجود مجموعة من الأهداف التي تسعي الى تحقيقها ، كما ان الكويت تؤمن ايمانا عميقاً بالسلام العالمي وبالعدالة كقاعدة في التعامل الدول وبالتفاوض كأساس لحل المشكلات الدولة كما أنها تؤمن بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وبأهمية الأمم المتحدة وبمبادئها وأهدافها وتلتزم الكويت بمبدأ الشرعية في معاملاتها وعلاقاتها الدولية.

١٣. تعمل الكويت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، باعتباره الذراع الاقتصادي للسياسة الخارجية، على دعم جهود المجتمع الدولي نحو استقرار الدول في طور النمو، من خلال برامج تنموية تسهم في تحقيق تقدمها ورخائها.

١٤. واجهت الكويت في النصف الأول من القرن التاسع عشر ثلاثة تحديات كان عليها أن تتعامل معها بنوع من الحذر والحنكة السياسية وهي إمارة صغيرة وإمكانياتها محدودة.

ثالثاً: التوصيات:

١. ضرورة وجود فريق متخصص في جميع مجالات الشؤون الخارجية يعمل مستشاراً لتقديم الخبرات والاستشارات المطلوبة في القضايا التي تقع ضمن اختصاص كل من أجهزة السياسة الخارجية لاتخاذ القرار المناسب أو توجيه السياسة الخارجية بالشكل الذي يعود على الشرق الاوسط كاملة بالنتائج المتوخاه من هذا القرار.

٢. إعطاء أهمية أكبر للمؤتمرات والمنظمات الإقليمية والدولية والذي يشهد تواجداً لدولة الكويت على الساحتين الإقليمية والدولية وخاصة المنظمات الاقتصادية لامتداد أثر ها لجميع الدول الحاصلة على عضويتها أو التي تحصل عليها.

٣. العمل على تطوير المؤسسات والأجهزة المتعلقة بتنفيذ السياسة الخارجية وعلى رأسها البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومنحها صلاحيات أوسع لاتخاذ القرار المتعلق بالدول المعتمدة لديها.

٤. ضرورة اهتمام وزارة الخارجية بتزويد مراكز مصادر التعلم بالكتب المتخصصة بعلاقات دول الشرق الاوسط في القرن الحادي والعشرين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. منح دور كبير للسلطة التشريعية في تنفيذ السياسة الخارجية بالنص على إلزامية قراراته عوضاً عن الدور الاستشاري المقتصر على تقديم النصح للحكومة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

- أبو بكر، أحمد؛ وغانم، ندى؛ وزكي، أحمد. (٢٠١٢/٨/٢٨). الديمقراطية العربية بين الإصلاح والثورة. (صحيفة أخبار الوطن الالكترونية)، متوفرة على الرابط: ..http://www.elwatannews.com

- الأسطل ، كمال محمد (١٩٩٩) . **"نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات.

- أسيري ، عبد الرضا (٢٠٠٠) . **" النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات"** ، ط٥ ، جامعة الكويت ؛ الكويت.
- أسيري ،عبد الرضا على،(١٩٩٣)، **الكويت فى السياسة الدولية المعاصرة** : انجازات وإخفاقات وتحديات ،مطابع القبس التجارية ،الكويت.

- بدوي، محمد طه ومرسي، ليلى أمين (١٩٩٨). مبادئ العلوم السياسية (الإسكندرية : الدار الجامعية، ١٩٩٨).

- بشارة ، عبد الله يعقوب (٢٠٠٢) **"يوميات الأمين العام "** المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية – الكويت.

- البغيلي، محمد. (٢٠٠٨). **مملكة الكويت الديمقراطية**. الكويت: مطابع القبس التجارية.

- بوعشة، محمد (١٩٩٩) التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة (دراسة المفاهيم والنظريات) ، الطبعة الأولى ، دار الجيل، بيروت.

- التميمي، عبد الملك خلف (١٩٩٩). **"أبحاث في تاريخ الكويت"**، دار قرطاس للنشر، الكويت.

- الجاسم، محمد. (١٩٩٢). **الكويت مثلث الديمقراطية**. الكويت: دار قرطاس.

- الجاوشلي، هادي. (١٩٨٦). **دول العالم**. بغداد: مطبعة دار الجاحظ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- جودة، حسين جودة (١٩٩٨). **العالم العربي دراسة في الجغرافية الإقليمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

- الحاج ، عبد الله جمعة .(١٩٩٧). **"مجلس التعاون الخليجي العربية نحو القرن العشرين"** مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٨٧ ، جامعة الكويت ، الكويت .

- حسين، عبد العزيز (١٩٩٤). **محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت**، دار قرطاس للنشر والتوزيع، الكويت.

- حسين، فاضل، وآخرون (١٩٩٩)، **تاريخ العراق المعاصر**، جامعة بغداد، بغداد.

- الحمد ، جواد (٢٠٠٢) "دولة مجلس التعاون الخليجي والصراع العربي – الإسرائيلي" مركز الخليج للأبحاث ، دبي .

- الخترش ، فتوح (١٩٨٤) **"تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية للفترة من ١٨٩٠ - ١٩٢١"** ذات السلاسل ، الكويت.

- الخزرجي، ثامر كامل (٢٠٠٥). **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، دار مجدلاوي، عمان، الأردن.

- الدعيج ، عبير عبد العزيز .(٢٠١٠). **"سياسة الكويت الخارجية من خلال وزارة الخارجية"** وزارة الخارجية الكويتية ، إدارة البحوث والإعلام ، الكويت.

- الدويهيس ، أحمد حمود .(١٩٩٨) .**"سياسة الكويت الخارجية العوامل والأهداف والوسائل"** مركز القبس للمعلومات والدراسات، العدد ٧٤ ، ، الكويت.

- ديكسون، ر.ب. (٢٠٠٢). **الكويت وجاراتها**، ترجمة: فتوح عبد المحسن الخترش، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، الكويت.

- الرمضاني، مازن (١٩٧٨). **فن التخطيط السياسي الخارجي**، مطبوعات كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، بغداد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الرمضاني، مازن (١٩٧٨). فن التخطيط السياسي الخارجي، مطبوعات كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، بغداد...

- الرومي ، محمد احمد المجرن . (٢٠١٠). **"دور الدبلوماسية في سياسة الكويت الخارجية"** وزارة الخارجية الكويتية ، إدارة البحوث والإعلام ، الكويت.

- زهران ، جمال علي. (١٩٩٥). **"الدور الروسي في توازن أمن الخليج العربي"**، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٢ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة.

- سامي، خالد(١٩٩٧).المجتمع المدني المقومات والمعوقات، **مجلة الطريق**، مجلد ٦٥، عدد (٢).

- السعيدي، صالح. (٢٠١٠). **السلطة والتيارات السياسية في الكويت**. الكويت: دار القبس.

- سليم، محمد السيد(١٩٩٨). تحليل السياسة الخارجية،ط٢،مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر.

- السمحان، فيصل (٢٠٠٧). **معركة الصريف بين المصادر التاريخية والروايات الشفهية**، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية.

- السيد، محمد (١٩٩٨). تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، بروفشنال للأعلام.

- الشاعري، صالح يحيى (٢٠٠٦). **تسوية النزاعات الحدودية سلمياً**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

- الشاهين ، سليمان ماجد .(٢٠٠١). **"الدبلوماسية الكويتية بين المحنة والمهنة"**. الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات ، الكويت .

- الشرعة، علي؛ وفوزي، فاروق؛ وعلوان، محمد؛ ومصالحة، محمد؛ ونظام، بركات .

- شمس الدين، إيمان. (٢٠١٢/١٠/٢٤). الاستقرار السياسي في الكويت وتحديات الراهن. **مدونة السفير العربي**، متوفرة على الرابط: http://arabi.assafir.com..

- شيحا، منير يوسف (١٩٨١). **مناخ الكويت**، وزارة المواصلات، الإدارة العامة للطيران المدني، إدارة الأرصاد الجوية، الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الصباح، سعاد. مبارك الكبير أسد الجزيرة ٢٠١٢ ، www.alrai.com.

- الطيار ، لؤي بكر. (١٩٩٩). **"أمن الخليج العربي"**، مركز البحوث والدراسات العربي ـ الأوروبي، بيروت.

- العازمي ، استقلال دليل محمد (٢٠٠٧) **"السياسة الخارجية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية : ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤"** رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان.

- عبد الله ، رياض (٢٠٠٤) **"عميد الدبلوماسية في العالم"** النظائر ، الكويت.

- العبد المغني، عادل محمد .(٢٠٠٣). **"السفراء الكويتيون"** ، الكويت.

- عبيد ، نايف على (١٩٩٦) ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل** ،مركز دراسات الوحدة العربية.

- العجمي، ظاهر. (٢٠٠٩). **امن الخليج العربي**: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، ط١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- العدواني ، عبد الناصر (٢٠٠٤) **"إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي : مقتربات جديدة" رسالة ماجستير غير منشورة** ، قسم العلوم السياسية ، الجامعة الأردنية.

- العزام، محمد نصر، (١٩٩٩). **مدخل إلى علم العلاقات الدولي في عالم متغير**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

- العقاد، صلاح (١٩٩٥). **التيارات السياسية في الخليج العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- العلايا، علاء محمد (٢٠٠٩). **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٠-٢٠٠٨**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العنزي ، عبد الله .(١٩٩٦). **"أمن الخليج العربي ... دراسة في الأسباب والمعطيات"** مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٨٣ ، جامعة الكويت ، الكويت.

- الغريبة ، مازن (١٩٩٨) .**"الدور في السياسة الخارجية : إطار تحليلي مقترح"** ، ندوة السياسة الخارجية الأردنية ، جامعة العلوم التطبيقية.

- الغنيم، عبد الله يوسف (٢٠٠٧)، **أخبار الكويت رسائل علي بن غلوم رضا الوكيل الإخباري البريطاني في الكويت ١٨٩٩-١٩٠٤**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.

- غنيمي ، زين الدين عبد المقصود. (٢٠٠١). **"الكويت وتحديات القرن الحادي والعشرون : رؤية إستراتيجية استشرافية "** مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت.

- فهمي، عبد القادر محمد (٢٠٠٩). نظرية السياسة الخارجية ، عمان: دار المسيرة الطبعة الأولى.

- القرين. محمد. الكوت.. الكويت.. مسيرة وطن وكفاح شعب، جريدة الصباح، العدد ٥٣٣، الأربعاء ٢٥ فبراير ٢٠٠٩، ٠١ ربيع الأول ١٤٣٠.

- كرستجي، سي. أم (١٩٨٩). **أرض النخيل تاريخ الرحلة ١٩١٦-١٩١٧**، ترجمة منذر الخور، مطبوعات بانوراما الخليج، المنامة.

- المحمد، زهير عبد الهادي (٢٠٠٧). **التوازن الاستراتيجي في العلاقات الدولية للكويت (سبل تعزيز العمق الاستراتيجي من خلال العلاقات الإقليمية والدولية)**، مكتب الدراسات الإستراتيجية.

- محمد، موسى، (١٩٩٦). **أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، الجزء الثاني**، ط١، بيروت: دار البيارق، بيروت.

- مرسي ، عبد العزيز (٢٠٠٢). **"ماذا بعد النفط" وضع دول مجلس التعاون الخليجي ومحاولة لاستشراق آفاق المستقبل"** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ١ ، جامعة الكويت ، الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية (٢٠٠٤) **"ملف العلاقات الخليجية - الأوروبية"** الواقع وآفاق المستقبل " مجلة شؤون خليجية ، ملف خاص ، لندن ، العدد ٣.

- مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، ٢٠٠٤ .

- مركز الوطن للمعلومات والدراسات (١٩٩٣) **"السياسة الخارجية : ٥-٦"** بتاريخ ١٩٩٣/٦/٩ الكويت ، جريدة الوطن .

- مركز الوطن للمعلومات والدراسات (١٩٩٦) **"السياسة الخارجية"** : رقم التصنيف ٥-٦، بتاريخ ١٩٩٦/٢/٢٧ الكويت ، جريدة الوطن.

- مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية .(١٩٩٩). سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي **"دراسة عن مجلس التعاون الخليجي وتسعة عشر عاماً من المصير المشترك"** العدد ١٢ ، جامعة الكويت ، الكويت.

- مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية .(٢٠٠٠). **"اتفاقية الحدود البحرية الموقعة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية"** مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ١٥ ، جامعة الكويت ، الكويت .

- المشاقبة، خالد (٢٠٠٢). مؤسسات وأجهزة الدبلوماسية العُمانية "واقع ومتطلعات"، أعمال **المؤتمر العلمي الرابع**، علاقات عمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

- المضيان ، بدر الدجي (٢٠١٠) . "سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة ١٩٦١-١٩٧٣" وزارة الخارجية الكويتية ، إدارة البحوث والإعلام ، الكويت.

- مهنا، محمد نصر، (١٩٩٨). **مدخل إلى علم العلاقات الدولي في عالم متغير**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث .

- ميرل، مارسيل، (د.ت) **السياسة الخارجية**، ترجمة د. خضر خضر، جريس برس، سلسلة دولية، بيروت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الندوة العلمية الرابعة.(١٩٩٣) **"دول مجلسي التعاون الخليجي: وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك"** مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، المجلد الثاني ، جامعة الكويت ، الكويت.

- نعمة ، كاظم هاشم (١٩٧٩). **"العلاقات الدولية"** ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد.

- نوفل، سيد (١٩٦٩). **الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

- الهزايمة، محمد (١٩٩٩). تخطيط السياسة الخارجية المصرية، **مجلة السياسة الدولية**، أكتوبر ١٩٩٩.

- ياغي، إسماعيل (١٩٩٧). **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض

- كونا ، www.Kuna.Kw/KuwaitAr5.Htm.

- مجلس الأمة الكويتي www.majlesalommah.net.

- Joseph, Frankel (1995), The Making of Foreign Policy. New York: Freeman Press.
- James Robinson & Richard Snyder: (1966) Decision Making in International politics, In: Herbert Kelman (ed) International Behavior, (Holt) Rinehart and Winston, New York, p. 437.
-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com